محضر اجتماع المجلس الجماعي لمدينة أرفود
المنعقد في دورته العادية لشهر أكتوبر 2023
بتاريخ: 05 أكتوبر 2023 الموافق 20 ربيع الأول 1445

الورقة الحافظة

عقد المجلس الجماعي بمدينة أرفود دورته العادية لشهر أكتوبر 2023 بتاريخ 05 أكتوبر 2023 الموافق 20 ربيع الأول 1445 خلال جلسته الفريدة التي افتتحت على الساعة العاشرة صباحا بمقر جماعة أرفود تحت رئاسة السيد إسماعيل بلحسان رئيس المجلس، والتي حضرها إلى جانب السادة الأعضاء المستشارين السيد حسن أبيض باشا مدينة أرفود، ومولاي السالم اسماعيلي مدير المصالح بالجماعة، عبد الحق منصف عن مصلحة المصاريف.

- العدد القانوني : 30 عضوا
- المزاولون مهامهم : 30 عضوا
- المناصب الشاغرة : 00

● عدد الأعضاء الحاضرين: 23 عضوا وهم السادة :

الرقم	الاسم الكامل	الصفة
1	إساعيل بلحسان	رئيس المجلس
2	الخلافة النحلي	النائب الأول للرئيس
3	عبد الواحد مساوي	النائب الثاني للرئيس
4	محمد لعالم	النائب الثالث للرئيس
5	عبد العزيز مديوي	النائب الرابع للرئيس
6	محمد ايت خويا موح	النائب الخامس للرئيس
7	سميرة بوطيب	النائب السادس للرئيس
8	عبد الغاني حمداوي	كاتب المجلس
9	مريم بوحدوة	نائب كاتب المجلس
10	يونس مديقي	رئيس اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة.
11	م الحبيب الرشيد علوي	نائب رئيس اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة.
12	عبد الصمد الهوارة	عضو اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة.
13	نور الدين صديقي	رئيس اللجنة المكلفة بالتنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية
14	مصطفى المحمدي	نائب رئيس اللجنة المكلفة بالتنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية.
15	عمر جناني	عضو اللجنة المكلفة بالتنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية.
16	رضوان الصادوق	رئيس اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات
17	يوسف اوجيل	نائب رئيس اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات
18	حميمين مساوي	رئيس اللجنة المكلفة بالسياحة والتنمية المحلية
19	عبد الصمد غنامي	نائب رئيس اللجنة المكلفة بالسياحة والتنمية المحلية
20	نور الدين شاكر	رئيس اللجنة المكلفة بالنظافة والبيئة
21	عبد الدائم بن الحسن	نائب رئيس اللجنة المكلفة بالنظافة والبيئة
22	عبيد بن احمد	عضو اللجنة المكلفة بالنظافة والبيئة
23	امال جازيري	مستشار

- المتغيبون: 07 وهم المستشارون: محمد عبد الصمد بلحسن - فاطمة أوقجان - عائشة نقوط - الحاج عبد الله

مسعودي - علي كراوي - عمرو ودي - طارق بنموسى.

وبعد التأكد من اكتمال النصاب القانوني، رحب السيد رئيس المجلس بالسيد باش المدينة والسيدات والسادة

أعضاء المجلس والحضور الكريم وشكرهم على تلبية الدعوة للمشاركة في أشغال هذه الدورة.

انسجاما مع مضامين خطاب العرش الأخير، والرامي إلى حث المسؤولين على المزيد من التحلي بالجدية والمسؤولية، قام المجلس الجماعي بإطلاق عدة مشاريع بالجماعة الترابية بكلفة مالية تفوق 04 ملايين سنتيم لتحسين المشهد الحضري للمدينة وتعزيز الأمن والسلامة والرفق بجاذبيتها السياحية، وهذا المجهود هو حصيلة فعل عمومي لمجموعة من الشركاء والمتدخلين.

كما أتقدم بجزيل الشكر للسيد والي جهة درعة تافيلالت على دعمه ومساندته للجماعة وكذا السيد الباشا على مجهوداته المبذولة في سبيل الرفق بالمدينة

وأنوه بروح التضامن الذي عرفته بلادنا خلال الزلزال الأخير الذي كانت بؤرته منطقة الحوز، والذي أبان عن مدى التلاحم القوي بين الشعب والعرش. ولا يفوتنا أن نترحم عن شهداء الزلزال، ونشيد بالتضحيات التي قامت بها جميع القوات العمومية والقطاعات الحكومية المتدخلة والمجتمع المدني في التفاني لإنقاذ الضحايا الموجودين تحت الأنقاض ودعم الساكنة المتضررة.

وتعتقد هذه الدورة في إطار احتضان مدينة أرفود للمعرض الدولي للتمور تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة أمير المؤمنين الملك محمد السادس دام له النصر والتأييد.

وتجدر الإشارة إلى ان هذه النسخة الثانية عشرة يوطرها شعار " الجيل الأخضر- آفاق جديدة لتنمية النخيل واستدامة الواحات" وهذا الحدث سيكون له انعكاس إيجابي على تنمية المدينة والذي سيخلق رواجاً اقتصادياً وانبعاث الشغل على مستوى المدينة، إذ نتطلع إلى ان هذا المهرجان سيستقطب أزيد من 90.000 زائر.

كما تجدر الإشارة إلى أن الجماعة توصلت ببعض الاستشارات من المحاكم المالية المختصة بالمجلس الجهوي للحسابات لجهة درعة- تافيلالت، وقد قامت فعلاً المصالح المختصة بالجماعة بتعبئة هذه الاستشارات وموافاة المجلس المعني بها.

كما أن هذه الدورة تتضمن جدول أعمال أهم نقطها مشروع ميزانية سنة 2024 وهو مشروع طموح يهدف إلى الرفع من مداخيل الجماعة وترشيد النفقات، ونقط أخرى الغاية منها إحداث مشاريع هيكلية وإنجاز برامج مهمة بالمدينة.

وأذكر السادة الحضور بجدول أعمال هذه الدورة الذي يتضمن النقاط التالية:

- 1- الدراسة والمصادقة على مشروع ميزانية سنة 2024.
- 2- الدراسة والتصويت على اتفاقية الشراكة المتعلقة بإتمام ما تبقى من السور الواقي على وادي زيز بين وكالة الحوض المائي لكير-زيز- غريس ووزارة الداخلية وعمالة إقليم الرشيدية.
- 3- الدراسة والتصويت على تسوية وضعية دكاكين الأسواق بالمدينة.
- 4- الدراسة والتصويت على إعادة برمجة ما تبقى في الحساب الخصوصي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- 5- الدراسة والتصويت على إعادة برمجة الاعتمادات المالية التي لم تتم برمجتها.
- 6- الدراسة والتصويت على اتفاقية شراكة مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة لإنشاء ملاعب القرب.

7- الدراسة والمصادقة على اتفاقية الشراكة المتعلقة بإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لسقي المجال الأخضر بمدينة أرفود.

8- الدراسة والتصويت على تثبيت كاميرات المراقبة بالشوارع الرئيسية والساحات العمومية بالمدينة.

9- الدراسة والتصويت على وضع عقار رهن إشارة وزارة الثقافة لإنشاء مركب ثقافي بالمدينة.

10- ملتمس فتح الطريق الرابطة بين شارع مولاي إدريس والفم الأحمر مروراً بمنسقية الشعب الفلاحية بأرفود.

11- الدراسة والتصويت على توزيع المنح على الجمعيات الثقافية والاجتماعية والفنية والرياضية.

12- الدراسة والتصويت على تعديل القرار الجبائي.

13- ملتمس توسيع المدار الحضري للجماعة الترابية لأرفود.

14- الدراسة والتصويت على كناش التحملات الخاص باحتلال الملك الجماعي العام.

15- الدراسة والتصويت على كناش التحملات الخاص باحتلال الملك الجماعي الخاص.

16- الدراسة والتصويت على تحيين كناش التحملات الخاص بمقهى ومطعم الطابق الأرضي بالمحطة الطرقية.

17- الدراسة والتصويت على تحيين كناش التحملات الخاص بالسوق الأسبوعي.

18- الدراسة والتصويت على تحيين كناش التحملات الخاص باللوحات الإشهارية.

19- الدراسة و التصويت على مقرر يفوض بموجبه الى رئيس المجلس الجماعي صلاحيات القيام بتسجيل أي نفقة

اجبارية تلقائيا قد يتم اغفالها، دون الرجوع الى تداول المجلس مرة أخرى.

النقطة الأولى : الدراسة والمصادقة على مشروع ميزانية سنة 2024.

العرض :

في مستهل عرضه أوضح الرئيس الأسس التي تم اعتمادها في إعداد مشروع ميزانية 2024، باعتبارها أداة أساسية في تنفيذ وتسيير وتدير الشأن المحلي للجماعة، من أجل تحقيق التنمية المحلية. كما نوه بالمناسبة بالمجهودات التي بذلها الطاقم المشرف والمساعد في إعداد مشروع ميزانية 2024 أعطى في كلمته كذلك توضيحات خاصة حول عملية وضع تقديرات المداخيل على أساس توقعات تتسم بالصدقية والواقعية، كما نصت على ذلك القوانين التنظيمية مع العمل على تعبئة جميع الموارد الذاتية المتاحة من جبايات وحقوق وواجبات في إطار التطبيق الأمثل للمقتضيات القانونية المنظمة لتدبير الجبايات المحلية، والتي تعتمد على ترشيد النفقات وصدقيتها والتحكم في النفقات الإجبارية والتقليص من النفقات غير الضرورية، وكذا نجاعة وعقلنة تدبير مالية الجماعات لاستكمال الأوراش الإصلاحية والتنموية من أجل الاستجابة لمتطلبات وخدمات المواطنين بكل مسؤولية وكفاءة. بعد ذلك طلب من رئيس اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة تلاوة محضر اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بخصوص هذه النقطة.

يونس مديقي:

تلا على مسامع الحاضرين محضر اجتماع اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بصدد هذه النقطة. ثم بعد ذلك مباشرة طلب الرئيس من ممثل عن مصلحة المصاريف تلاوة مشروع الميزانية.

عبد الحق منصف:

تلا على مسامع الحاضرين مشروع الميزانية لسنة 2024. ثم بعد ذلك تلا مشروع الميزانية لسنة 2024 الجزء الخاص بالمداخيل. وهكذا تم تقديم البنية العامة لتقديرات ميزانية 2024 وفق الجدول التالي:

تلخيص عام للميزانية	
24.350.000,00	الجزء الأول (التسيير)
863.720,00	الجزء الثاني (التجهيز)
2.350.000,00	الحسابات الخصوصية
27.563.720,00	التلخيص العام

تمت تلاوة مجموع مداخيل التسيير البالغ مبلغها الإجمالي: 24.350.000,00 درهما.

المناقشة:

عبد العزيز مديوني:

اقترح في تدخله التخفيض من رسوم تصديق الإمضاء وكذا التخفيض من صوائر النقل الخاصة بسيارة الإسعاف الجماعية.

السيد الرئيس:

رد على سابقه ان فيما يخص التخفيض من صوائر النقل الخاصة بسيارة الإسعاف الجماعية، فجدول الأعمال يتضمن نقطة تتعلق بتعديل القرار الجبائي بهدف تخصيص مبلغ رمزي بالنسبة لصوائر النقل الخاصة بسيارة الإسعاف الجماعية. و طلب من المجلس التصويت على مجموع مداخل التسيير والذي قدر مبلغه الإجمالي: 24.350.000,00 درهما.

السيد الرئيس:

عدد الأعضاء الموافقون: 19 وهم السادة:

- 1- إسماعيل بلحسان 2- الخلافة النحلي 3- عبد الواحد مساوي 4- محمد لعالم 5- عبد العزيز مديوني 6- محمد ايت خويا موح 7- سميرة بوطيب 8- عبد الغاني حمداوي 9- مريم بوحودة 10- يونس مديقي 11- عبد الصمد الهوارة 12- مصطفى المحمدي 13- عمر جناني 14- رضوان الصادوق 15- يوسف اوجيل 16- نور الدين شاکر 17- عبد الدائم بن الحسن 18- عبيد بن احمد 19- أمال جازيري.

● عدد الأعضاء الراضين: 04 وهم السادة :

- 1- م الحبيب الرشيد علوي 2- نور الدين صديقي 3- حميمين مساوي 4- عبد الصمد غنامي.

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

الباب 10 من المصاريف

تلاوة الباب 10 من الشق المتعلق بالمصاريف من طرف ممثل مصلحة المصاريف.

المناقشة:

عبد الصمد غنامي:

تساءل في تدخله عن من قام بإعداد الميزانية.

السيد الرئيس:

أجاب في رده على التساؤل السابق بأن المصلحة المعنية بالجماعة هي من قامت بإعداد مشروع الميزانية.

عبد الصمد غنامي:

عقب على جواب سابقه بأن إعدادها هو من اختصاص اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة

السيد الرئيس:

المصلحة المعنية هي أدري بحاجيات الجماعة وبالتالي هي أجدد بإعدادها أخذنا بعين الاعتبار هذه الحاجيات وبتنسيق مع رئيس المجلس.

عبد الصمد غنامي:

التمس من السيد الباشا توضيحا بخصوص بعض فصول الميزانية.

م الحبيب الرشيد علوي:

التمس بدوره توضيحا بخصوص بعض فصول الميزانية.

عبد الواحد مساوي :

وافق على ملتمسات سابقه وحثم على التكافل وتجاوز الحسابات الشخصية باعتبار مصلحة الساكنة فوق كل اعتبار.

نور الدين صديقي:

طالب في تدخله باطلاعه على لائحة الأعوان العرضيين.

السيد الباشا:

في إطار تنوير المجلس أوضح بأن الجلسة قانونية ويؤطرها القانون وليس الإرادات الشخصية، ومؤكدا على أن توجيه السؤال السلطة قانونيا ليس من اختصاص عضو بالمجلس، إضافة إلى أن المستشار يفترض أن يكون على اطلاع بكل مقتضيات القانونية التي تهم نيابته، باعتباره المسؤول عن ساكنة دائرته، ويجب أن تكون له رحابة الصدر، ومن حق جميع الأعضاء إبداء ملاحظاتهم حول النقط المتضمنة بمجدول أعمال الدورة، بطرح السؤال وتلقي الجواب في حدود ما يخوله له القانون، طالبا الالتزام بالجدية والمسؤولية، فالمواطنون ينتظرون منا الكثير.

عبد العزيز مديوني:

اقترح في تدخله الرفع من تعويضات العرضيين، وتساءل عن سبب التخفيض من الاعتماد المرصود للباس الأعوان المستخدمين.

عبد الواحد مساوي:

بدوره أكد على الرفع من هذا الاعتماد باعتبار هذا اللباس هو الذي يعطي إشعاعا للعون العرضي ويميزه عن العون العادي. كما طالب برفع التعويضات المخصصة لهذه الفئة.

السيد الرئيس:

رد على سابقه بأن الجماعة تتوفر على عدد مهم من الأعوان العرضيين وشكرهم على الجهود المبذولة من طرفهم، والتعويضات المرصودة لهم في الميزانية غير كافية، لكن الميزانية لا تتيح لنا رصد أكثر من هذا الاعتماد ونوجه ملماتنا إلى الجهات المعنية من أجل الرفع من هذا الاعتماد. وبالنسبة للباس فالأعوان العرضيين مخصص لهم اعتماد مهم، وسيتم في المستقبل توفير اللباس اللائق بهذه الفئة.

عبد الواحد مساوي:

أشار في تدخله إلى ان تعويضات التنقل المرصودة غير كافية مقارنة مع عدد أعضاء المجلس ويجب الرفع منها. كما التمس إلغاء مبلغ 40 درهم التي تؤدي في المستشفى الجديد كمصاريف للتطبيب من طرف المرضى.

رضوان الصادوق:

استبشر خيرا في تدخله بالمشاريع التي انطلقت بالمدينة مؤخرا، لكن مع ذلك تبقى الحصيلة جد هزيلة بالنسبة لاعتادات الدراسات التقنية، باعتبار الجماعة تتوفر على مكتب تقني في المستوى.

عبد العزيز مديوني:

اقترح في تدخله التخفيض من المبالغ المرصودة لإعلانات ومصاريف النشر وكذا تهيئ لوائح أجور الموظفين من طرف مؤسسات أخرى باعتبارها لا تتطلب كل هذه المبالغ. وفي المقابل طالب بالرفع من الاعتماد المرصود للتكوين المستمر.

التمس في تدخله الرفع من مصاريف استشفاء المعوزين باعتباره جد هزيل بالمقارنة مع متطلبات هذه الفئة، وكذا المبلغ المخصص لدعم الجمعيات باعتبار أهمية الدور الذي تلعبه بالنسبة للساكنة.

عبد الصمد غنامي :

التعويضات عن المسؤولية بالنسبة للأعضاء خصصت لها مبالغ جد مرتفعة يجب التخفيض منها.

السيد الرئيس:

طلب من المجلس التصويت على الباب 10: والذي قدر مبلغه الإجمالي: 15.729.480,00 درهما.

ملاحظة : انسحب قبل عملية التصويت المستشار : محمد لعالم

● عدد الأعضاء الموافقين: 18 وهم السادة:

- 1-إسماعيل بلحسان 2-الخلافة النحلي 3 - عبد الواحد مساوي 4- عبد العزيز مديوني 5- محمد ايت خويا
- 6- سميرة بوطيب 7- عبد الغاني حمداوي 8- مريم بوحودة 9- يونس مديقي 10- عبد الصمد الهواورة 11-
- مصطفى المحمدي 12- عمرجناني 13- رضوان الصادوق 14- يوسف اوجيل 15- نور الدين شاکر 16- عبد الدائم بن
- الحسن 17- عبيد بن احمد 18- أمال جازيري.

• عدد الأعضاء الراضين: 04 وهم السادة :

1- م الحبيب الرشيد علوي 2- نور الدين صديقي 3- حميين مساوي 4- عبد الصمد غنامي.

• عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

الباب : 20

تلاوة الباب 20 من الشق المتعلق بالمصاريف من طرف ممثل مصلحة المصاريف.

المناقشة:

نور الدين شاكر:

اقترح في تدخله الرفع من مصاريف استشفاء المعوزين وكذا تفعيل الفصل المتعلق بشراء الكتب لمنح الجوائز والصيانة والإصلاح الاعتيادي للمقابر المبالغ المرصودة لها غير كافية.

عبد الغاني حمداوي:

التمس في تدخله الرفع من دعم الجمعيات باعتبار دورها الفعال في المجتمع وشريك رئيسي في تسيير الشأن المحلي، لذا ومن أجله يجب تحفيزها على ممارسة نشاطاتها سواء الاجتماعية أو الثقافية أو الرياضية.

عبد العزيز مديوني:

طالب بدوره الرفع من دعم الجمعيات من أجل تشجيعها شريطة توفرها على مشاريع هادفة. وكذا الرفع من مصاريف نقل المرضى والجرحى للمراكز الاستشفائية، كما أصر على تفعيل الفصل المتعلق بالتكوين المستمر بالنسبة للمتخبين والموظفين لأنهم في أمس الحاجة إليه.

نور الدين صديقي:

أشار بدوره إلى ضرورة الرفع من الاعتماد المرصود للمؤسسات الخيرية العمومية

عبد الواحد مساوي:

أكد في تدخله على الرفع من المصاريف المتعلقة بالمخيمات، وكذا الرفع من إعانات الفرق والجمعيات الرياضية ويؤسفه ما وصل إليه القطاع الرياضي بالمدينة، والنتائج الأخيرة التي لا تشرف على الصعيد الوطني، ولا تسائر الركب كما هو منتظر، باعتبار المدينة كانت متقدمة في جميع الرياضات، وتراجعت بشكل كبير.

السيد الرئيس:

أجاب سابقه بأنه بالنسبة لجوائز التميز فيجب تقديم جوائز قيمة للمتفوقين وكان المبلغ المرصود غير كاف، وفيما يتعلق بدعم الجمعيات فقد تدارسه المجلس في دورات سابقة.

وفيما يخص إلغاء مبلغ 40 درهم التي تؤدي في المستشفى الجديد كمصاريف للتطبيب من طرف المرضى ستراسل الجهات المعنية من أجل إعفاءهم.

وبالنسبة للتعويضات عن المسؤولية فهي متعلقة بالموظفين وليس بالأعضاء، وهذه التعويضات محددة بموجب مقتضيات قانونية.

وبالنسبة لصيانة المقابر فقد تم إنجاز الشطر الأول من المشروع أنجز من خلاله سور للمقبرة ونحن بصدد الشطر الثاني ويتعلق الأمر بتوسيع المقبرة وبناء سكن للحارس ومرافق صحية.

طلب من المجلس التصويت على الباب 20: والذي قدر مبلغه الإجمالي: 2.200.700,00 درهما.

ملاحظة: انسحب قبل عملية التصويت المستشارون : 1- م الحبيب الرشيد علوي 2- نور الدين صديقي 3- حميمين مساوي 4- عبد الصمد غنامي.

عدد الأعضاء الموافقون: 18 وهم السادة:

1- إسماعيل بلحسان 2- الخلافة النحلي 3- عبد الواحد مساوي 4- عبد العزيز مديوبي 5- محمد ايت خويا

6- سميرة بوطيب 7- عبد الغاني حمداوي 8- مريم بوحودة 9- يونس مديقي 10- عبد الصمد الهوارة 11-

مصطفى المحمدي 12- عمرجناني 13- رضوان الصادوق 14- يوسف اوجيل 15- نور الدين شاكر 16- عبد الدائم بن

الحسن 17- عبيد بن احمد 18- أمال جازيري.

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

الباب : 30

تلاوة الباب 30 من الشق المتعلق بالمصاريف من طرف ممثل مصلحة المصاريف.

السيد الرئيس:

طلب من المجلس التصويت على الباب : 30 والذي قدر مبلغه الإجمالي : 4.100.100,00 درهما.

عدد الأعضاء الموافقون: 18 وهم السادة :

1- إسماعيل بلحسان 2- الخلافة النحلي 3- عبد الواحد مساوي 4- عبد العزيز مديوبي 5- محمد ايت خويا

6- سميرة بوطيب 7- عبد الغاني حمداوي 8- مريم بوحودة 9- يونس مديقي 10- عبد الصمد الهوارة 11-

مصطفى المحمدي 12- عمرجناني 13- رضوان الصادوق 14- يوسف اوجيل 15- نور الدين شاكر 16- عبد الدائم بن

الحسن 17- عبيد بن احمد 18- أمال جازيري.

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

الباب : 50

تلاوة الباب 50 من الشق المتعلق بالمصاريف من طرف ممثل مصلحة المصاريف.

السيد الرئيس:

طلب من المجلس التصويت على الباب : 50 والذي قدر مبلغه الإجمالي: 1.456.000,00 درهما.

- الأعضاء الموافقون: 18 وهم السادة:

- 1- إسماعيل بلحسان 2- الخلافة النحلي 3 - عبد الواحد مساوي 4- عبد العزيز مديوبي 5- محمد ايت خويا
- 6- سميرة بوطيب 7- عبد الغاني حمداوي 8- مريم بوحودة 9- يونس مديقي 10- عبد الصمد الهوارة 11-
- مصطفى المحمدي 12- عمرجناني 13- رضوان الصادوق 14- يوسف اوجيل 15- نور الدين شاكر 16- عبد الدائم بن
- الحسن 17- عبيد بن احمد 18- أمال جازيري.

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

الباب : 60

تلاوة الباب 60 من الشق المتعلق بالمصاريف من طرف ممثل مصلحة المصاريف.

السيد الرئيس:

طلب من المجلس التصويت على الباب: 60 والذي قدر مبلغه الإجمالي: 863.720,00 درهما.

● عدد الأعضاء الموافقون: 18 وهم السادة:

- 1 - إسماعيل بلحسان 2- الخلافة النحلي 3 - عبد الواحد مساوي 4- عبد العزيز مديوبي 5- محمد ايت خويا
- 6- سميرة بوطيب 7- عبد الغاني حمداوي 8- مريم بوحودة 9- يونس مديقي 10- عبد الصمد الهوارة 11-
- مصطفى المحمدي 12- عمرجناني 13- رضوان الصادوق 14- يوسف اوجيل 15- نور الدين شاكر 16- عبد الدائم بن
- الحسن 17- عبيد بن احمد 18- أمال جازيري.

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

التصويت على مجموع مداخل التجهيز:

السيد الرئيس:

طلب من المجلس التصويت على مجموع مصاريف التجهيز والذي قدر مبلغها الإجمالي: 863.720,00 درهما.

● عدد الأعضاء الموافقون: 18 وهم السادة:

- 1 - إسماعيل بلحسان 2- الخلافة النحلي 3 - عبد الواحد مساوي 4- عبد العزيز مديوبي 5- محمد ايت خويا
- 6- سميرة بوطيب 7- عبد الغاني حمداوي 8- مريم بوحودة 9- يونس مديقي 10- عبد الصمد الهوارة 11-

مصطفى المحمدي 12- عمرجناني13- رضوان الصادوق 14- يوسف اوجيل15- نور الدين شاکر 16- عبد الدائم بن الحسن 17- عبيد بن احمد 18- أمال جازيري.

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

التصويت على الجزء الثاني من المصاريف:

الباب: 10

بخصوص هذا الباب تم فتح اعتماد إجمالي بمبلغ: 863.720,00 درهما وهو بالأساس مرصود لسداد أصل القرض رقم ACR4842 MAD الممنوح من طرف صندوق التجهيز الجماعي.

السيد الرئيس:

طلب من المجلس التصويت على هذا الباب

- عدد الأعضاء الموافقون: 18 وهم السادة:

1 - إسماعيل بلحسان 2- الخلافة النحلي3 - عبد الواحد مساوي 4- عبد العزيز مديوي 5- محمد ايت خويا موح 6- سميرة بوطيب 7- عبد الغاني حمداوي 8- مريم بوحودة 9- يونس مديقي 10- عبد الصمد الهوارة11- مصطفى المحمدي 12- عمرجناني13- رضوان الصادوق 14- يوسف اوجيل15- نور الدين شاکر 16- عبد الدائم بن الحسن 17- عبيد بن احمد 18- أمال جازيري.

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

التصويت على مداخل الحسابات الخصوصية:

تلاوة الشق الخاص بمداخل الحسابات الخصوصية.

السيد الرئيس:

طلب من المجلس التصويت على مداخل الحسابات الخصوصية والذي قدر مبلغها الإجمالي: 2.350.000 درهما

● عدد الأعضاء الموافقون: 18 وهم السادة:

1 - إسماعيل بلحسان 2- الخلافة النحلي3 - عبد الواحد مساوي 4- عبد العزيز مديوي 5- محمد ايت خويا موح 6- سميرة بوطيب 7- عبد الغاني حمداوي 8- مريم بوحودة 9- يونس مديقي 10- عبد الصمد الهوارة11- مصطفى المحمدي 12- عمرجناني13- رضوان الصادوق 14- يوسف اوجيل15- نور الدين شاکر 16- عبد الدائم بن الحسن 17- عبيد بن احمد 18- أمال جازيري.

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

التصويت على مصاريف الحسابات الخصوصية:

تلاوة الشق الخاص بمصاريف الحسابات الخصوصية.

السيد الرئيس:

طلب من المجلس التصويت على مصاريف الحسابات الخصوصية والذي قدر مبلغها الإجمالي: 2.350.000 درهما

● عدد الأعضاء الموافقون: 18 وهم السادة:

- 1 - إسماعيل بلحسان 2- الخلافة النحلي 3 - عبد الواحد مساوي 4- عبد العزيز مديوني 5- محمد ايت خويا
- 6- سميرة بوطيب 7- عبد الغاني حمداوي 8- مريم بوحودة 9- يونس مديقي 10- عبد الصمد الهوارة 11-
- مصطفى الحمدي 12- عمرجاني 13- رضوان الصادوق 14- يوسف اوجيل 15- نور الدين شاكّر 16- عبد الدائم بن
- الحسن 17- عبيد بن احمد 18- أمال جازيري.

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

التصويت الإجمالي على مشروع الميزانية:

طلب من المجلس التصويت على مشروع ميزانية سنة 2024 حسب الجدول :

المصاريف بالدرهم	المدخيل بالدرهم	
24.350.000,00	24.350.000,00	الجزء الأول
863.720,00	863.720,00	الجزء الثاني
2.350.000,00	2.350.000,00	الحسابات الخصوصية
27.563.720,00	27.563.720,00	المجموع العام

المقرر المتخذ:

مقرر عدد: 19 بتاريخ 2023/10/05

النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع ميزانية 2024
إن مجلس جماعة أرفود، المجتمع في الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 خلال الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2023/10/05، وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات كما تم تغييره وتتميمه وخاصة المواد 41-42-43 منه.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع ميزانية 2024

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأصوات المعبر عنها : 18

● عدد الأعضاء الحاضرين: 18

● عدد الأعضاء الموافقين: 18 وهم السادة:

1 - إسماعيل بلحسان 2- الخلافة النحلي 3 - عبد الواحد مساوي 4- عبد العزيز مديوبي 5- محمد ايت خويا
6- سميرة بوطيب 7- عبد الغاني حمداوي 8- مريم بوحودة 9- يونس مديقي 10- عبد الصمد الهوارة 11-
مصطفى المحمدي 12- عمرجاني 13- رضوان الصادوق 14- يوسف اوجيل 15- نور الدين شاكّر 16- عبد الدائم بن
الحسن 17- عبيد بن احمد 18- أمال جازيري.

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

يقرر ما يلي :

صادق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين وعددهم 18 عضوا على مشروع ميزانية سنة 2024 حسب الجدول

التالي:

المصاريف بالدرهم	المداخيل بالدرهم	
24.350.000,00	24.350.000,00	الجزء الأول
863.720,00	863.720,00	الجزء الثاني
2.350.000,00	2.350.000,00	الحسابات الخصوصية
27.563.720,00	27.563.720,00	المجموع العام

كاتب المجلس

رئيس المجلس

عبد الغاني حمداوي

إسماعيل بلحسان

النقطة الثانية : الدراسة والتصويت على اتفاقية الشراكة المتعلقة بإتمام ما تبقى من السور الواقي على وادي زيز بين وكالة الحوض المائي لكير-زيز- غريس ووزارة الداخلية وعمالة إقليم الرشيدية.

العرض :

أوضح السيد الرئيس في عرضه بأنه إطار محاربة الكوارث الطبيعية قام المجلس الجماعي لأرفود بتنسيق مع وكالة الحوض المائي لكير-زيز- غريس بالترافع من أجل إنجاز هذا المشروع الذي يكتسي أهمية كبيرة في حماية المدينة من الفيضانات وكذا خلق طريق التفاقية بشارع مولاي اسماعيل والحد من الحوادث التي تحدث خسائر مادية كثيرة والإضرار بالبنية التحتية.

وشكر السيد الوالي على مواكبة هذا المشروع، وتمنى بأن تنجز الأشغال المتعلقة بإتمام المشروع في بداية سنة 2024.

بعد ذلك طلب من رئيس اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة تلاوة محضر اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بخصوص هذه النقطة.

يونس مديقي:

تلا على مسامع الحاضرين محضر اجتماع اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بصدد هذه النقطة.

المناقشة:

عبد الواحد مساوي :

نوه في تدخله بأهمية مشروع بناء السور الواقي على وادي زيز الذي كان من بين انتظارات الساكنة خاصة المجاورة للوادي خلال المجالس السابقة، وسيكون له الدور الفعال في التخفيف من حمولة وادي زيز التي تضر بالبنية التحتية، والحفاظ على البيئة.

وفي الأخير ثمن هذا المشروع ملتصا خلق طريق التفاقية على ضفاف الوادي من أجل التخفيف على شارع مولاي اسماعيل، والحد من الحمولة الزائدة التي تؤدي إلى انجراف التربة التي تهدد سلامة المواطنين.

عبد العزيز مديوي:

أشاد في تدخله بالمجهودات التي بذلها المجلس من أجل إتمام ما تبقى من السور الواقي على وادي زيز، ونجد التماسنا للجهات المعنية من أجل التعجيل بإتمام هذا المشروع المهم.

السيد الرئيس:

طلب من المجلس التصويت على هذه النقطة.

● عدد الأعضاء الموافقين: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوني - محمد ايت خويا موح -
سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهواورة- مصطفى المحمدي -
عمرجناني- رضوان الصادوق - يوسف اوجيل- نور الدين شآكر - عبد الدآم بن الحسن - عبيد بن احمد - آمال
جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

المقرر المتخذ :

مقرر عدد :20 بتاريخ 2023/10/05

النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على اتفاقية الشراكة المتعلقة بإتمام ما تبقى من السور الواقي على وادي

زيز بين وكالة الحوض المائي لكير-زيز-غريس ووزارة الداخلية وعمالة إقليم الرشيدية.

إن مجلس جماعة أرفود، المجتمع في الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 خلال الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2023/10/05، وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات كما تم تغييره وتتميمه وخاصة المواد 41-42-43 منه.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على اتفاقية الشراكة المتعلقة بإتمام ما تبقى من السور

الواقي على وادي زيز بين وكالة الحوض المائي لكير-زيز-غريس ووزارة الداخلية وعمالة إقليم الرشيدية.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأصوات المعبر عنها : 18

● عدد الأعضاء الحاضرين: 18

● عدد الأعضاء الموافقين: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان -الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوبي - محمد ايت خويا موح -

سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهواورة- مصطفى المحمدي -

عمرجناني- رضوان الصادوق - يوسف اوجيل- نور الدين شاكّر - عبد الدائم بن الحسن - عبيد بن احمد - أمال

جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

يقرر ما يلي:

وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين وعددهم 18 عضوا على اتفاقية الشراكة المتعلقة بإتمام ما تبقى من السور

الواقي على وادي زيز بين وكالة الحوض المائي لكير-زيز- غريس ووزارة الداخلية وعمالة إقليم الرشيدية والتي تنص على

ما يلي:

اتفاقية متعلقة بإنجاز مشروع متعلق بدراسة حماية مدينة أرفود من الفيضانات بإقليم الرشيدية، الممول من

طرف "صندوق مكافحة آثارا لكوارث الطبيعية" لسنة 2023 عبر التمويل المباشر

تم إبرام هذه الاتفاقية بين

- وزارة الداخلية ؛

- وزارة الاقتصاد والمالية ؛

يشار إليهما فيما يلي باسم "الإدارة"

يشار إليه فيما يلي باسم "حامل المشروع"

- إقليم الرشيدية

يشار إليهم فيما يلي باسم "شركاء المشروع"

يشار إليهم جميعًا باسم "الأطراف".

وقد تم مبدئيًا عرض ما يلي:

توطئة

لأكثر من عقد من الزمن، شرعت السلطات العمومية في رسم استراتيجية شاملة ومتكاملة للوقاية من آثار الكوارث الطبيعية، لتدبيرها والحد من المخاطر المترتبة عنها، وذلك من أجل خلق التأزر اللازم، وتحسين تنسيق الجهود المتظافرة في هذا المجال، ولجعل التراب الوطني على استعداد لمواجهة المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية.

وعليه، تم إنشاء صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية « FLCN » بموجب قانون المالية لسنة 2009، والأمر بالصرف به السيد وزير الداخلية، ليخصص ميزانية للوقاية من الكوارث الطبيعية وإصلاح آثارها.

وفي شتنبر 2014 تبنت وزارة الداخلية، بدعم من البنك الدولي، مقارنة جديدة تقوم على سياسة وقائية من مخاطر الكوارث الطبيعية بدلا من سياسة رد الفعل المبنية على اصلاح آثار ما بعد الكارثة التي تعتبر مكلفة للغاية.

وقد مكن ذلك أيضًا من اعتماد مقارنة مبتكرة لبرمجة هذا الصندوق، من أجل تحقيق الشفافية والنجاعة، فضلًا عن استخدام طلبات المشاريع بناءً على مجموعة من الشروط المحددة بموجب دفتر التحملات، وترسيخ حكمة مؤسساتية ملائمة، وذلك عبر احداث لجنة القيادة، ولجنة وطنية لانتقاء المشاريع وكتابة للصندوق المذكور.

وفي هذا السياق، تم إطلاق عملية طلب المشاريع لسنة 2023 بموجب منشور وزير الداخلية رقم 1241 بتاريخ 06 دجنبر 2022. لهذه الغاية، تم الأخذ بعين الاعتبار:

-الطلب المقدم من طرف حامل المشروع ، و الذي يطلب بموجبه منح تمويل مشترك لتنفيذ المشروع المقدم من طرفه ؛

- قرار لجنة قيادة الصندوق، المنعقدة 03 غشت 2023، المتعلق بتخصيص غلاف مالي قدره 0,47 مليون درهم في إطار برنامج التمويل المباشر لإنجاز المشروع المتعلق بدراسة حماية مدينة أرفود من الفيضانات.

اتفق الأطراف على توقيع هذه الاتفاقية المتعلقة بدراسة حماية مدينة أرفود من الفيضانات.

يتكون الإطار القانوني والتعاقد الذي ينظم العلاقة بين الأطراف من جميع النصوص الواردة أدناه:

- وبناء على الظهير الشريف رقم 85.15.1 الصادر في 20 رمضان 1436 الموافق (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
 - وبناء على المرسوم رقم 2.17.451 صادر في 4 ربيع الأول 1439 الموافق (23 نوفمبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات.
 - وبناء على المرسوم رقم 2.22.431 صادر في 15 من شعبان 1444 الموافق (09 مارس 2023) يتعلق بالصفقات العمومية.
 - الدليل العملي للبرنامج المندمج لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية والقدرة على المواجهة (الإصدار 2023)؛
 - دفتر التحملات الخاص بطلب المشاريع لسنة 2023.
 - محضر اجتماع لجنة قيادة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية المنعقد 04 غشت 2023 يشكل هذا الإطار القانوني كلاً لا يتجزأ، ينطبق على مجموع العلاقات التي تربط مختلف الأطراف المعنية.
- لذلك تم الاتفاق على ما يلي:

المادة 1: موضوع الاتفاقية

يتعلق موضوع هاته الاتفاقية بتحديد شروط وأحكام إنجاز وتمويل المشروع المتعلق بدراسة حماية مدينة أرفود من الفيضانات بجماعة أرفود إقليم الرشيدية، المشار إليه فيما يلي باسم "المشروع".

المادة 2: طبيعة ومحتوى المشروع

المشروع عبارة عن مشروع غير هيكلية.

يتكون المشروع من (يتعلق الأمر بمحتوى وتركيبية المشروع، دون إعطاء التفاصيل، التي يحتمل تعديلها أثناء إعداد الدراسات الخاصة بإنجاز المشروع):

- تشخيص الوضعية القائمة والدراسة الهيدرولوجية والطبوغرافية للمشروع.
- اعداد التصاميم التأهيل وطرق اعمال الوقاية من الفيضانات.
- اعداد المشروع التمهيدي المفصل.
- اعداد مشروع التنفيذ.
- اعداد ملف استشارة المقاولات.

المادة 3: صاحب المشروع وصاحب المشروع المفوض

تم إدارة المشروع من طرف حامل المشروع ويسمى صاحب المشروع، ويقوم هذا الأخير بالدراسات المشار إليها في المادة 2 أعلاه المتعلقة بطبيعة ومحتوى المشروع.

في حالة لجوء صاحب المشروع إلى تفويض انجاز المشروع، يجب عليه عقد اتفاقية مع صاحب المشروع المفوض، وإخبار جميع الأطراف مع إرسال نسخة من الاتفاقية إلى كتابة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية بوزارة الداخلية وباقي الشركاء المعنيين.

المادة 4: تكلفة المشروع والتركيب المالية

تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع ب 0,8 مليون درهم. وتضم تكاليف الدراسات، وكذا الأعمال غير المتوقعة، ف حالة تجاوز التكلفة المقدرة، فإن الكلفة الإضافية سيتحملها حامل المشروع دون المطالبة بالرفع من مساهمة الصندوق.

سيتم تمويل المشروع وفق المساهمات المالية لمختلف الأطراف، حسب الجدولة التالية:

الأطراف	المساهمة الاجمالية بالمليون درهم	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
وزارة الداخلية (صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية)	0,47	0,47		
جماعة أرفود	0,33	0,33		
المجموع	0,80	0,80		

المادة 5: كيفيات صرف المساهمة

تم منح 50 ٪ من مساهمة الصندوق لفائدة حامل المشروع بمجرد توقيع هذه الاتفاقية، فيما يتم منح 50 ٪ المتبقية لحامل المشروع تبعا لاحتياجات هذا الأخير. وتجدر الإشارة إلى أنه يتم إدراج البرمجة الزمنية المحددة في المادة 4 أعلاه، على سبيل الاستثناء.

يلتزم شركاء المشروع بدفع مساهمتهم في المشروع موضوع الاتفاقية.

يتم دفع مجموع المساهمات المالية المتعلقة بالمشروع في الحساب البنكي لحامل المشروع وإذا اقتضى الأمر صاحب المشروع المفوض. ولهذا الغرض، يجب أن يرسل حامل المشروع رقم هذا الحساب، برسالة خطية إلى الجهات المساهمة.

المادة 6: التمويل من طرف الصندوق

يلتزم صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، بدفع حصته في تمويل المشروع موضوع الاتفاقية. يمنع على حامل المشروع استخدام حصة الصندوق لأغراض أخرى غير تلك المحددة لإنجاز المشروع المعني

المادة 7 : الجدول الزمني التوقيعي لإنجاز المشروع

الآجال المتوقعة لإنجاز المشروع:

العملية	أجل بداية العملية انطلاقاً من توقيع الاتفاقية
إصدار أمر بالخدمة لبداية الدراسات،	3 أشهر
انتهاء الدراسات،	4 أشهر

تبقى هذه الآجال تقريبية وفي حالة تجاوزها، يقوم حامل المشروع بإخبار كتابة الصندوق بهذا التجاوز وأسبابه.

وفي حالة لم يتم حامل المشروع بأي إجراءات لبدء إنجاز هذا المشروع في غضون 6 أشهر من توقيع هذه الاتفاقية فإن وزارة الداخلية تحتفظ بحق إلغاء الالتزام المالي للصندوق. وفي هذه الحالة يتم تبليغ حامل المشروع وباقي الأطراف المعنية.

المادة 8: التزامات حامل المشروع

يلتزم حامل المشروع بإدارة أعمال المشروع المدرجة في المادة 2 أعلاه المتعلقة بمحتوى المشروع، وتنوع وتقييم المشروع بأكمله. كما يتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان التنفيذ السليم لهذه الاتفاقية.

ولهذا الغرض، فهو مسؤول عن:

- الحرص على إنهاء الدراسات؛
- الإعلان عن الاستشارات وإبرام الصفقات وفقاً للأنظمة والنصوص الجاري بها العمل؛
- الحرص على الإدارة التقنية للمشروع، وجودته وتسليم الدراسات وفقاً للمعايير والأنظمة والنصوص الجاري بها العمل؛
- الحرص على اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الكفاءات المناسبة لتسيير المجالات التقنية والمحاسبية المرتبطة بالمشروع؛

- احترام أجل إنجاز المشروع وضبط التكاليف من أجل إنهاء الدراسات خلال المدة المحددة؛
- الحرص على تتبع وتقييم المشروع؛
- احترام الالتزامات المالية في المشروع موضوع الاتفاقية؛
- ارجاع الأموال غير المستخدمة في إنجاز الدراسات المرتبطة بالمشروع أو الفائض المتبقي بعد استكمال جميع العمليات المدرجة في إطار المشروع المعني، للمساهمين في التمويل كل حسب نسبة مساهمته في أجل لا يتعدى تسعين يوماً ابتداء من تاريخ التوقف النهائي للمشروع أو تاريخ فسخ الاتفاقية.

في هذه الحالة، يقوم كل مساهم بإبلاغ حامل المشروع خطياً برقم الحساب الذي سيتم فيه دفع المبالغ المسترجعة.

- إعداد وإرسال الوثائق المحددة أدناه إلى كتابة الصندوق، تحت إشراف اللجنة الإقليمية للتتبع:
- ✓ تقرير نصف سنوي عن تقدم إنجاز الدراسات، محصور في 30 يونيو و31 ديسمبر من كل سنة؛ ويرسل على التوالي قبل 15 يوليوز من نفس السنة و15 يناير من السنة الموالية؛
- ✓ بيان مالي سنوي: عن تقدم مختلف العمليات المالية المتعلقة بالمشروع، محصور في 31 ديسمبر من كل سنة، ويرسل قبل 15 يناير من السنة الموالية؛
- ✓ تقرير انتهاء المشروع: يلخص الإنجازات ويصف الوضع المالي. يجب إعداد هذا التقرير وإرساله إلى كتابة صندوق محاربة آثار الكوارث الطبيعية في غضون 15 يوماً من اكتمال المشروع.
- ✓ التقرير الخاص بالوضعية النهائية المالية والمحاسبية للمشروع: يلخص مجموع العمليات المالية والمحاسبية النهائية للمشروع بما فيها المبالغ المراد إرجاعها لكل شريك حسب نسبة مساهمته. ويتم إرساله داخل أجل 15 يوماً من تاريخ التصفية المالية والمحاسبية النهائية للمشروع.
- ✓ المحافظة على الأعمال المنجزة في إطار هذا المشروع وتحميلها كلما استدعت الضرورة ذلك.
- ✓ احترام النقاط المدرجة في المعطيات المرجعية للمشروع وفق الملحق رقم 2.2 للدليل العملي للبرنامج (Annexe 2-2: Termes de référence des études techniques du projet)

يستخدم حامل المشروع من مواكبة كتابة الصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية في إطار ورشات تكوينية في المجالات التقنية والبيئية والاجتماعية والمالية.

المادة 9: التزامات "الشركاء"

يلتزم الشريك ب:

- ✓ تأمين حصته التمويلية في المشروع موضوع الاتفاقية؛

المادة 10: اللجنة الإقليمية للتنبع

تتم مواكبة وتنبع المشروع في جميع مراحلها، من قبل لجنة إقليمية للتنبع، المحدثه لهذا الغرض، يتأسس هذه اللجنة والى جهة درعة- تافيلالت وعامل إقليم الرشيدية أو من يمثله. تتألف هذه اللجنة من الممثلين المحليين للقطاعات أطراف هذه الاتفاقية وممثل عن مصلحة تدبير المخاطر الطبيعية على مستوى إقليم الرشيدية. تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها كلما دعت الضرورة ذلك.

يمكن أن تضم هذه اللجنة أي شخص آخر يمكن المساهمة في أشغالها.

تتأط باللجنة الإقليمية للتنبع، المهام التالية:

- تنسيق وتنبع تنفيذ الأعمال المزمع إنجازها بموجب هذه الاتفاقية؛
- الحرص على احترام التزامات حامل المشروع؛

يقوم حامل المشروع بمهام كتابة اللجنة الإقليمية للتنبع، وعند الاقتضاء من قبل المصالح المختصة بالكتابة العامة للإقليم.

المادة 11: كتابة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية

تؤمن أجهزة الحكامة، المتمثلة في كتابة الصندوق، تنفيذ وتنسيق وتنبع برامج التدبير المندمج لمخاطر الكوارث الطبيعية والقدرة على المواجهة.

تتكلف كتابة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية بالمهام التالية:

- متابعة تنفيذ هذه الاتفاقية؛
- التنبع العام للمشروع.

المادة 12: المراقبة الخارجية

يلتزم حامل المشروع أو إذا اقتضى الأمر صاحب المشروع المفوض بالخضوع لكل مراقبة تقنية أو إدارية أو مالية، تجرئها كل جهة معينة من طرف الإدارة، لمستندات ولمكان المعني بالدراسات، بما في ذلك مصالح المحاسبة التابعة له.

يلتزم حامل المشروع أو إذا اقتضى الأمر صاحب المشروع المفوض بتقديم كل الوثائق والمستندات التي تثبت مشروعية صرف النفقات لأجهزة المراقبة.

المادة 13: التعديل

يسفر كل تعديل لهذه الاتفاقية إلى وضع اتفاق تعديلي لها.

المادة 14: شروط الفسخ

يتفق الأطراف على أنه في حالة وقوع أحد الأسباب المذكورة أدناه، تحتفظ وزارة الداخلية بالحق في فسخ هذه الاتفاقية:

- عدم امتثال حامل المشروع للالتزامات المنصوص عليها في المادة 8 أعلاه؛
- عدم احترام مضمون المشروع المحدد في المادة 2 أعلاه.

المادة 15: تدقيق المشروع

عند الانتهاء من المشروع موضوع هذه الاتفاقية، أو أثناء تنفيذه، يمكن لوزارة الداخلية أن تقوم بعمليات التدقيق التقني والمالي وتدقيق الأداء.

المادة 16: تسوية النزاعات

يعرض كل نزاع ينشأ عن تنفيذ هذه الاتفاقية على لجنة القيادة للبرنامج.

المادة 17: صلاحية هذه الاتفاقية

يبدأ العمل بهذه الاتفاقية ابتداء من تاريخ التوقيع عليها من قبل جميع الأطراف المعنية. وتبقى سارية المفعول إلى حين التسلم النهائي للأعمال المتعلقة بالمشروع المعني بهذه الاتفاقية.

كاتب المجلس

رئيس المجلس

عبد الغاني حمداوي

إسماعيل بلحسان

النقطة الثالثة : الدراسة والتصويت على تسوية وضعية دكاكين الأسواق بالمدينة.

العرض :

أوضح السيد الرئيس في عرضه، بأنه تم الرفع من السومة الكرائية لدكاكين السوق الأسبوعي والسوق الجديد بنسبة 30% وتحديد مبلغ جزافي قدره 3000.00 درهم، تستفيد منه الجماعة في حالة التنازل لفائدة الغير خلال دورة سابقة وتم ارسال المقرر الى المصالح المختصة قصد التأشير عليه، والى حد الساعة لم تتوصل الجماعة باي رد، وتم التعامل به رغم ذلك.

لذا اقترح في عرضه:

- إبرام عقود جديدة مع المستغلين الحاليين من أجل تسوية وضعيتهم
 - أداء مبلغ جزافي قدره 3000,00 درهم، للذين لم يتمكنوا من إبرام عقود جديدة بعد انصرام مدة ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ التأشير.
- وهذه العملية ستمكن من تنمية مداخيل الجماعة أخذا بعين الاعتبار الوضعية الاجتماعية للمستغلين.
- بعد ذلك طلب من رئيس اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة تلاوة محضر اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بخصوص هذه النقطة.

يونس مديقي:

تلا على مسامع الحاضرين محضر اجتماع اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بصدد هذه النقطة.

السيد الرئيس:

طلب من المجلس التصويت على الاقتراحات المتعلقة بهذه النقطة.

● عدد الأعضاء الموافقون: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوي - محمد ايت خويا موح - سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهوارة- مصطفى المحمدي - عمرجاني- رضوان الصادوق - يوسف اوجيل- نور الدين شاكور - عبد الدائم بن الحسن - عبيد بن احمد - أمال جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

المقرر المتخذ :

مقرر عدد :21 بتاريخ 2023/10/05

النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على تسوية وضعية دكاكين الأسواق بالمدينة.
إن مجلس جماعة أرفود، المجتمع في الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 خلال الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2023/10/05، وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات كما تم تغييره وتتميمه وخاصة المواد 41-42-43 منه.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على تسوية وضعية دكاكين الأسواق بالمدينة.
وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين: 18 - عدد الأصوات المعبر عنها : 18
- عدد الأعضاء الموافقين: 18 وهم السادة:
- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوبي - محمد ايت خويا موح -
سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهوارة - مصطفى المحمدي -
عمرجاني - رضوان الصادوق - يوسف اوجيل - نور الدين شاكر - عبد الدائم بن الحسن - عبید بن احمد - أمال
جازيري.

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

يقرر ما يلي:

وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين وعددهم 18 عضوا على تسوية وضعية دكاكين الأسواق بالمدينة على الشكل التالي:

- إبرام عقود جديدة مع المستغلين الحاليين من أجل تسوية وضعيتهم.
- أداء مبلغ جرافي قدره 3000,00 درهم، للذين لم يتمكنوا من إبرام عقود جديدة بعد انصرام مدة ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ التأشير.

كاتب المجلس

رئيس المجلس

عبد الغاني حمداوي

إسماعيل بلحسان

النقطة الرابعة : الدراسة والتصويت على إعادة برمجة ما تبقى في الحساب الخصوصي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

العرض :

اقترح السيد الرئيس في عرضه، إعادة برمجة ما تبقى في الحساب الخصوصي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية،

والبالغ 1.577.053,45 درهم وذلك بتخصيص مبلغ 500.000,00 درهم لإنشاء ملاعب القرب وتخصيص مبلغ

300.000,00 درهم لاقتناء خيام وتخصيص مبلغ: 777.053,45 درهما للدراسات والمساعدة التقنية.

بعد ذلك طلب من رئيس اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة تلاوة محضر اللجنة المكلفة بالميزانية

والشؤون المالية والبرمجة بخصوص هذه النقطة.

يونس مديقي:

تلا على مسامع الحاضرين محضر اجتماع اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بصدد هذه النقطة.

السيد الرئيس:

طلب من المجلس التصويت على الاقتراحات المتعلقة بهذه النقطة.

● عدد الأعضاء الموافقين: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوي - محمد ايت خويا موح -

سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهوارة- مصطفى الحمدي -

عمرجناني- رضوان الصادوق - يوسف اوجيل- نور الدين شاکر - عبد الدائم بن الحسن - عبید بن احمد - أمال

جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

المقرر المتخذ :

مقرر عدد : 22 بتاريخ 2023/10/05

النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على إعادة برمجة ما تبقى في الحساب الخصوصي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية. إن مجلس جماعة أرفود، المجتمع في الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 خلال الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2023/10/05، وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات كما تم تغييره وتتميمه وخاصة المواد 41-42-43 منه.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على إعادة برمجة ما تبقى في الحساب الخصوصي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأصوات المعبر عنها : 18

● عدد الأعضاء الحاضرين: 18

● عدد الأعضاء الموافقين: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوبي - محمد ايت خويا موح - سميرة بوطيب

- عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهواورة - مصطفى المحمدي - عمرجاني - رضوان الصادوق

- يوسف اوجيل - نور الدين شآكر - عبد الدائم بن الحسن - عبيد بن احمد - أمال جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

يقرر ما يلي:

وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين وعددهم 18 عضوا على إعادة برمجة ما تبقى في الحساب الخصوصي للمبادرة

الوطنية للتنمية البشرية، والبالغ : 1.577.053,45 درهم كما يلي:

المبلغ بالدرهم	المواد
500.000,00	إنشاء ملاعب القرب
300.000,00	اقتناء خيام
777.053,45	الدراسات والمساعدة التقنية
1.577.053,45	المجموع

كاتب المجلس

رئيس المجلس

عبد الغاني حمداوي

إسماعيل بلحسان

النقطة الخامسة : الدراسة والتصويت على إعادة برمجة الاعتمادات المالية التي لم تتم برمجتها.

العرض :

اقترح السيد الرئيس في عرضه إعادة برمجة الاعتمادات المالية التي لم تتم برمجتها في دورات سابقة بتخصيصها حسب المتطلبات الضرورية التي يراها المجلس تخدم الصالح العام وذلك ببرمجتها على الشكل التالي:

المواد	المبلغ بالدرهم
إنشاء ملاعب القرب	500.000,00
المجموع	500.000,00

بعد ذلك طلب من رئيس اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة تلاوة محضر اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بخصوص هذه النقطة.

يونس مديقي:

تلا على مسامع الحاضرين محضر اجتماع اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بصدد هذه النقطة.

السيد الرئيس:

طلب من المجلس التصويت على الاقتراحات المتعلقة بهذه النقطة.

● عدد الأعضاء الموافقين: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوبي - محمد ايت خويا موح -
سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحدو - يونس مديقي - عبد الصمد الهوارة- مصطفى المحمدي -
عمرجناني- رضوان الصادوق - يوسف اوجيل- نور الدين شآكر - عبد الدائم بن الحسن - عبيد بن احمد - أمال
جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

المقرر المتخذ :

مقرر عدد: 23 بتاريخ 2023/10/05

النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على إعادة برمجة الاعتمادات المالية التي لم تتم برمجتها.

إن مجلس جماعة أرفود، المجتمع في الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 خلال الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2023/10/05، وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات كما تم تغييره وتتميمه وخاصة المواد 41-42-43 منه.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على إعادة برمجة الاعتمادات المالية التي لم تتم برمجتها.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن

عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأصوات المعبر عنها : 18

● عدد الأعضاء الحاضرين: 18

● عدد الأعضاء الموافقين: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوي - محمد ايت خويا موح - سميرة بوطيب

- عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهواورة - مصطفى المحمدي - عمرجاني - رضوان الصادوق

- يوسف اوجيل - نور الدين شاكور - عبد الدائم بن الحسن - عبيد بن احمد - أمال جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

يقرر ما يلي:

وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين وعددهم 18 عضوا على إعادة برمجة الاعتمادات المالية التي لم تتم برمجتها سابقة وذلك

برمجتها التالي:

المواد	المبلغ بالدرهم
إنشاء ملاعب القرب	500.000,00
المجموع	500.000,00

كاتب المجلس

رئيس المجلس

عبد الغاني حمداوي

إسماعيل بلحسان

النقطة السادسة : الدراسة والتصويت على اتفاقية شراكة مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة لإنشاء ملاعب القرب.

العرض :

التمس السيد الرئيس في عرضه من السيد باشا التدخل لدى الجهات المختصة من أجل المصادقة على اتفاقية شراكة مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة لإنشاء ملاعب القرب، من أجل استكمال مسطرة اقتناء عقارات لتخصيصها لإحداث ملاعب القرب، باعتبار أهمية وجود هذه المرافق بالمدينة.

بعد ذلك طلب من رئيس اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة تلاوة محضر اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بخصوص هذه النقطة.

يونس مديقي:

تلا على مسامع الحاضرين محضر اجتماع اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بصدد هذه النقطة.

السيد الرئيس:

طلب من المجلس التصويت على هذه النقطة.

ملاحظة : انسحب قبل عملية التصويت المستشار : عبيد بن احمد.

● عدد الأعضاء الموافقون: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوي - محمد ايت خويا موح - سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهوارة- مصطفى الحمدي - عمرجاني- رضوان الصادوق - يوسف اوجيل- نور الدين شاکر - عبد الدائم بن الحسن - عبيد بن احمد - أمال جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

المقرر المتخذ :

مقرر عدد : 24 بتاريخ 2023/10/05

النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على اتفاقية شراكة مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة لإنشاء ملاعب القرب.

إن مجلس جماعة أرفود، المجتمع في الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 خلال الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2023/10/05، وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات كما تم تغييره وتتميمه وخاصة المواد 41-42-43 منه.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على اتفاقية شراكة مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة لإنشاء ملاعب القرب.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأصوات المعبر عنها : 17

● عدد الأعضاء الحاضرين: 17

● عدد الأعضاء الموافقين: 17 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوبي - محمد ايت خويا موح -
سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهواورة - مصطفى المحمدي -
عمرجناني - رضوان الصادوق - يوسف اوجيل - نور الدين شاكر - عبد الدائم بن الحسن - أمال جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

يقرر ما يلي:

وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين وعددهم 17 عضوا على اتفاقية شراكة مع وزارة التربية الوطنية والتعليم

الأولي والرياضة لإنشاء ملاعب القرب. والتي تنص على ما يلي:

تمهيد:

- انسجاما مع السياسة الرشيدة للرياضي الأول صاحب الجلالة نصره الله وأيده والرامية إلى العناية بالشباب في مجال التأطير والترفيه والإدماج الاجتماعي.
- وإدراكا من كلا الطرفين للدور الهام الذي تلعبه الشراكة من أجل النهوض بقطاع الشباب والرياضة.
- بناء على التوجهات الملكية السامية الهادفة إلى تمشين الرأسمال البشري باعتباره قاطرة للتنمية المستدامة.
- وبناء على الظهير الشريف رقم 85.15.1 الصادر في 20 رمضان 1436 الموافق (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

- وبناء على المرسوم رقم 2.22.431 صادر في 15 من شعبان 1444 الموافق (09 مارس 2023) يتعلق بالصفقات العمومية.
 - وبناء على المرسوم رقم 2.17.451 صادر في 4 ربيع الأول 1439 الموافق (23 نوفمبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات.
 - وبناء على القوانين والتشريعات الصادرة بتحديد اختصاصات وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة وتنظيم المصالح اللامركزية للوزارة.
 - وترسيخا للمكتسبات التي تم تحقيقها للنهوض بقطاع الشباب والرياضة على صعيد جماعة أرفود من أجل تجويد وتقوية خدمات القرب لفائدة المواطنين والمواطنات، وخاصة فئات الشباب.
 - وبناء على مداولة المجلس الجماعي لأرفود خلال دورته العادية المنعقدة برسم شهر أكتوبر بتاريخ: 2023-10-05.
- تم الاتفاق بين كل من:

مجلس جماعة أرفود ممثلا في شخص رئيسه؛ بصفته حاملا للمشروع.
من جهة

والمديرية الإقليمية للتربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة (قطاع الرياضة) بالرشيدية؛ ممثلة في شخص السيد المدير الإقليمي للتربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.
من جهة أخرى

على ما يلي:

المادة 1: الهدف

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد الشروط والقواعد المنظمة للشراكة بين الطرفين المتعاقدين، وذلك من إنشاء ملاعب القرب بالجماعة.

المادة 2: مكونات المشروع

يشتمل المشروع على ما يلي:

اسم المشروع	موقع المشروع	الكلفة الاجمالية التقديرية للمشروع بالدرهم	مكونات المشروع
انشاء ملاعب القرب	جماعة أرفود	1.000.000,00	إنشاء ملاعب القرب بجماعة أرفود

المادة 3: المدة

يتم العمل بهذه الاتفاقية ابتداء من تاريخ التوقيع عليها من قبل كافة الشركاء؛ ومباشرة بعد التأشير عليها من طرف السلطة المختصة.

المادة 4: الشركاء ومساهماتهم

يحدد عقد الاتفاقية الأطراف المعنية لإنجاز المشروع المشار إليه في المادة الثانية على النحو الآتي:

● جماعة أرفود:

تلتزم الجماعة ب:

- توفير العقارات اللازمة .

- تمويل المشروع بمبلغ إجمالي قدره مليون (1.000.000,00 درهما) مع تنفيذه والسهر على حل المشاكل التي يمكن أن تعرقل إنجازها.

● المديرية الإقليمية للتربية الوطنية والتعليم الأولى والرياضة (قطاع الرياضة):

تقوم بالتتبع التقني للمشروع والسهر على استمرارته بتنسيق مع الجماعة، وذلك في إطار الاختصاصات المخولة لها.

المادة 5: المبادئ المؤسسة لعقد الشراكة

تلتزم الأطراف الموقعة على الاتفاقية بالعمل جماعيا على إنجاز المشروع في إطار من التنسيق والتعاون والمقاربة التشاركية ومقاربة النوع.

المادة 6: صاحب المشروع

تعين جماعة أرفود صاحبا للمشروع؛ وبهذه الصفة فإنه يتعهد بما يلي:

- إعداد ملفات الاستشارة وطلب العروض المتعلقة بالدراسات والأشغال
- إعطاء انطلاقة الاستشارات وطلبات العروض وإبرام عقود الدراسات والأشغال.
- إعداد الوثائق الضرورية من أجل الحصول على الرخص الإدارية المتعلقة بالأشغال.
- تتبع الدراسات والأشغال ومدى مطابقتها لمواصفات الجودة والسلامة.
- المصادقة و صرف النفقات المتعلقة بالمشروع.

المادة 7: ضبط المحاسبة

- يمسك صاحب المشروع محاسبة خاصة بالمشروع تضمن دقة وصدق السجلات المحاسبية.
- كما يمسك السجلات الخاصة بمجرد الآليات والأدوات وكذا مخزون المواد المقتناة لتسيير المشروع.
- ويلتزم بالاحتفاظ بكل الوثائق التقنية والمالية المبررة للنفقات المتعلقة بإنجاز المشروع لمدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ نهاية إنجاز المشروع.

المادة 8: استمرارية المشروع.

تلتزم الجماعة بضمان استمرارية المشروع بتنسيق مع الشريك التقني.

المادة 9 : حقوق الملكية

يعتبر المشروع المشار إليه أعلاه في ملكية جماعة أرفود.

المادة 10: المراقبة البعدية

تخضع كل العمليات المرتبطة بإنجاز المشروع للمراقبة من طرف هيئات مختصة بالإدارة، خاصة مراقبة اللجان المشتركة بين المفتشية العامة للمالية والمفتشية العامة للإدارة الترابية. ويقوم صاحب المشروع بالتعاون مع لجان المراقبة ووضع كل الوثائق والمعلومات الضرورية رهن إشارتها للقيام بهما.

المادة 11: تقييم المشاريع والأنشطة

اتفق الطرفان على إنجاز تقييم للمشروع المنجز على أساس مؤشرات النجاعة التالية:
الواقع الإيجابي على الفئات المستفيدة.
العمل على ضمان استمرارية المشروع.
ضمان الشفافية والوضوح في تسيير وتدير المشروع.

المادة 12: التتبع

تعقد لجنة التتبع برئاسة رئيس مجلس الجماعة؛ أو من ينوب عنه؛ اجتماعاتها للتأكد من حسن سير المشروع كلما تطلب الأمر ذلك، ووضع الحلول الممكنة للمشاكل التي قد تعترضه، واقتراح الإجراءات التي تسهل إنجازها. وتضم في عضويتها ممثلي طرفي الاتفاقية. ويمكن استدعاء أي شخص أو هيئة يرى الطرفان الشريكان أن حضورها مفيد لاجتماعات اللجنة.

المادة 13: رفع التقارير

يتعهد صاحب المشروع بأن يرفع وبصفة منتظمة إلى الطرف الشريك تقريرا مفصلا حول التقدم المادي والمالي للمشروع.
ويجب أن يتضمن هذا التقرير مدى احترام مؤشرات التقييم المعتمدة في المادة 11 المشار إليها أعلاه؛ بالإضافة إلى تحليل الصعوبات المحتملة والحلول المتخذة أو المقترحة.

المادة 14: فض النزاعات

كل نزاع ناتج عن تأويل أو تنفيذ لهذا العقد؛ يحال على السيد والي جهة درعة تافيلالت وعامل إقليم الرشيدية لدراسته وإيجاد الحلول الملائمة له في إطار التراضي.

المادة 15: المراجعة

يمكن مراجعة مقتضيات هذا العقد باقتراح كتابي وموافقة الطرفين الشريكين، وتكون هذه المراجعة موضوع ملحق يصادق عليه المجلس.

كاتب المجلس

رئيس المجلس

عبد الغاني حمداوي

إسماعيل بلحسان

النقطة السابعة : الدراسة والمصادقة على اتفاقية الشراكة المتعلقة بإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة

لسقي المجال الأخضر بمدينة ارفود.

العرض :

أكد السيد الرئيس في عرضه على ضرورة اعتماد استراتيجية مضبوطة لرفع تحدي تدبير تزايد الطلب على الماء وتعاقب فترات الجفاف وتقلص المياه الجوفية، وبذلك طلب من المجلس المصادقة على اتفاقية الشراكة المتعلقة بإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لسقي المجال الأخضر وذلك من أجل سد الخصاص الذي تعرفه المدينة في هذا المجال. بعد ذلك طلب من رئيس اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة تلاوة محضر اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بخصوص هذه النقطة.

يونس مديقي :

تلا على مسامع الحاضرين محضر اجتماع اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بصدد هذه النقطة.

السيد الرئيس :

طلب من المجلس التصويت على هذه النقطة.

● عدد الأعضاء الموافقين: 17 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوني - محمد ايت خويا موح -
- سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهوارة- مصطفى الحمدي -
- عمرجناني- رضوان الصادوق - يوسف اوجيل- نور الدين شاکر - عبد الدائم بن الحسن - أمال جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

المقرر المتخذ:

مقرر عدد: 25 بتاريخ 2023/10/05

النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية الشراكة المتعلقة بإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لسقي المجال الأخضر بمدينة ارفود.

إن مجلس جماعة أرفود، المجتمع في الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 خلال الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2023/10/05، وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات كما تم تغييره وتتميمه وخاصة المواد 41-42-43 منه.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية الشراكة المتعلقة بإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لسقي المجال الأخضر بمدينة ارفود.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأصوات المعبر عنها : 17

● عدد الأعضاء الحاضرين: 17

● عدد الأعضاء الموافقين: 17 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوي - محمد ايت خويا موح -
سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهواورة - مصطفى الحمدي -
عمرجناني - رضوان الصادوق - يوسف اوجيل - نور الدين شاكور - عبد الدائم بن الحسن - أمال جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

يقرر ما يلي:

وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين وعددهم 17 عضوا على اتفاقية الشراكة المتعلقة بإعادة استعمال المياه

العادمة المعالجة لسقي المجال الأخضر بمدينة ارفود والتي تنص على ما يلي:

**اتفاقية الشراكة المتعلقة بإنجاز مشروع إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لسقي المجال الأخضر
بالجماعة الترابية أرفود**

**

تم إبرام هذه الاتفاقية بين:

- وزارة الداخلية،

- وزارة التجهيز والماء،
- ولاية جهة درعة تافيلالت،
- مجلس جهة درعة تافيلالت،
- وكالة الحوض المائي لكبير زيز غريس
- المكتب الوطني للبحث الزراعي
- المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء،
- المديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بالرشيدية
- المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.
- المديرية الجهوية للبيئة بجهة درعة تافيلالت.
- المديرية الجهوية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية.
- المجلس الجماعي أرفود.

يشار إليهم جميعًا باسم "الأطراف".

وقد تم مبدئيًا عرض ما يلي:

- استرشادا بالتوجيهات الملكية السامية التي أعلن عنها صاحب الجلالة في خطابه ليوم 30 يوليوز 2008 بمناسبة عيد العرش، المتعلقة بضرورة اعتماد استراتيجية مضبوطة لرفع تحدي تديير تزايد الطلب على الماء وتعاقب فترات الجفاف وتقلص مخزون المياه الجوفية.
- استرشادا بالتوجيهات الملكية المتعلقة بالتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة والتي أعلن عنها صاحب الجلالة في خطابه ليوم 18 مايو 2005 بمناسبة الإعلان عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية،
- استرشادا بالتوجيهات الملكية المتعلقة بوضع تصورات عملية من شأنها المساعدة على حماية مصادر المياه من التلوث والتي أعلن عنها صاحب الجلالة في افتتاح الدورة التاسعة للمجلس الأعلى للماء والمناخ يوم 21 يونيو 2001؛
- بناء على الظهير الشريف رقم 1-11-91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور؛
- بناء على الظهير الشريف رقم 113.16.1 صادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016) بتنفيذ القانون رقم 15.36 المتعلق بالماء؛
- بناء على الظهير الشريف رقم 01.03.195 صادر في 16 رمضان 1424 الموافق ل 11 نونبر 2003 بتنفيذ القانون رقم 69.00 المتعلق بالمرقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى؛
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 7 يوليوز 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.83 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات؛
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.14.09 صادر في 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014) بتنفيذ القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة؛
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.03.59 صادر في 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة؛
- بناء على المرسوم رقم 2.04.553 صادر في 13 من ذي الحجة 1425 (24 يناير 2005) يتعلق بالصب والسيلان والرمي والإيداع المباشر أو غير المباشر في المياه السطحية أو الجوفية؛
- بناء على القرار رقم 01-1276 المؤرخ في 10 شعبان 1423 (17 أكتوبر 2002) المتعلق بوضع معايير الجودة للمياه المعدة للسقي؛
- بناء على القرار 1607-06 المتعلق بمعايير الحدود القصوى الخاصة بالصب الصادر عن المياه المستعملة المنزلية؛
- بناء على البرنامج الوطني المشترك للصرف الصحي السائل وإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة (PNAM)(2020-2027)
- بناء على المرسوم رقم 2-97-875 الصادر في 4 فبراير 1998 المتعلق باستعمال المياه المستعملة؛
- بناء على المرسوم رقم 2.08.509 الصادر بتاريخ 16 يناير 2009 المتعلق بإحداث وكالة الحوض المائي لكبير زيز غريس؛
- بناء على مرسوم رقم 2.22.431 صادر في 15 شعبان 1444 (8 مارس 2023) المتعلق بالصفقات العمومية.
- بناء على مرسوم رقم 2.17.618 صادر في 18 من ربيع الثاني 1440 (26 ديسمبر 2018) بمثابة ميثاق اللاتمرکز الإداري.
- طبقاً لتوجهات استراتيجية الماء التي تم عرضها على أنظار صاحب الجلالة يوم 14 أبريل 2009،
- بناء على مقرر المجلس الجماعي لأرفود المتخذ خلال دورته العادية لشهر أكتوبر، المنعقدة بتاريخ 05 أكتوبر 2023
- رغبة من الأطراف المتعاقدة في العمل في إطار تشاركي ومتجانس من أجل إنجاز مشاريع مندجة بقطاعي الماء والبيئة بإقليم الرشيدية، للحفاظ على الموارد المائية وتأمين المياه العادمة المعالجة في أفق سد الخصاص في سقي المجال الأخضر لمدينة أرفود.
- يشكل هذا الإطار القانوني كلاً لا يتجزأ، ينطبق على مجموع العلاقات التي تربط مختلف الأطراف المعنية. وذلك اتفق الأطراف على توقيع هذه الاتفاقية المتعلقة بإنجاز مشروع إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لسقي المجال الأخضر بالجماعة الترابية أرفود.

المادة 1: موضوع الاتفاقية

يتعلق موضوع هاته الاتفاقية بتحديد شروط وأحكام دراسة وإنجاز وتمويل المشروع المتعلق بإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة بالجماعة الترابية أرفود، المشار إليه فيما يلي باسم مشروع إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لسقي المجال الأخضر بالجماعة الترابية أرفود.

المادة 2: طبيعة ومحتوى المشروع

تهدف هذه الاتفاقية إلى دراسة وإنجاز المنشآت الضرورية المتعلقة بإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة بمحطة التصفية لمدينة أرفود، وذلك بهدف تلبية حاجيات سقي المساحات الخضراء الحالية والمبرمجة في أفق 2030، بالكمية وبال جودة المطلوبة من خلال إخضاعها للمراقبة المستمرة، بالإضافة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير المصاحبة على المدى المتوسط. ويتضمن برنامج هذه الاتفاقية ما يلي:

الدراسات التقنية	- القيام بدراسة إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة بمحطة التصفية لسقي المجال الأخضر لمدينة أرفود المعدة مسبقا من طرف وكالة الحوض المائي لكبير زيز غريس.
المنشآت الأولية + التتبع في مراحل السقي وتقييم الأثر البيئي	- منشآت المعالجة التكميلية. - حوض التجميع، محطة الضخ محطة الترشيح ... تبعا للحلول المنبثقة عن مرحلة الدراسات. - المراقبة والتتبع الدوري لجودة المياه والترية وتقييم الأثر البيئي على جودة المزروعات ومردوديتها في المرحلة التجريبية.
إنجاز شبكة التوزيع	- إنجاز شبكة التوزيع تبعا للحلول المنبثقة عن مرحلة الدراسات حسب أولوية المناطق وفي حدود الاعتمادات المرصودة في إطار هذه الاتفاقية.

- تقدر المساحات الخضراء الحالية بمدينة أرفود ب **7,00 هكتار** ومن المرتقب أن تصل الى حوالي **12,00 هكتار** في أفق 2030.
- يقدر حجم المياه المعالجة حاليا بمحطة التصفية ب **1530 متر مكعب/اليوم** ومن المرتقب أن يصل **3000 متر مكعب/اليوم** في أفق 2030.
- تبلغ حاجيات المساحات الخضراء من مياه السقي ما قدره **554 متر مكعب/اليوم** في فترة الذروة حسب الدراسة التقنية المعدة من طرف وكالة الحوض المائي لكبير زيز غريس.
- يبقى محتوى المشروع قابل للتعديل تبعا لمخرجات الدراسات التقنية.

المادة 3: صاحب المشروع

تعتبر جماعة أرفود حاملة للمشروع. كما تقوم وبشراكة مع مكتب الدراسات الذي سيعين لتتبع الأشغال بالتصديق على كل الأشغال المنجزة والتأشير على كل الدفعات المالية لفائدة المقاول أو المقاولات طبقاً للقوانين الجاري بها العمل في ميدان الصفقات العمومية وذلك بتنسيق مع جميع الأطراف المتعاقدة.

المادة 4: مدة إنجاز المشروع وبرمجة العمليات

تحدد مدة إنجاز المشروع موضوع الاتفاقية في 36 شهراً، ابتداء من تاريخ توقيع هذه الأخيرة من طرف جميع الأطراف المتعاقدة والتأشير عليها من طرف الجهات المختصة. وعليه يلتزم حامل المشروع بالبدء فور التأشير على الاتفاقية، في مساطر الاستشارة وإبرام صفقات الأشغال، التوريدات أو الدراسات.

المادة 5: تكلفة المشروع والتركيب المالية

تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع 15,8 مليون درهم. وتضم تكاليف الدراسات والأشغال وكذا الأعمال غير المتوقعة، في حالة تجاوز التكلفة المقدرة، فإن الكلفة الإضافية سيتحملها جميع الشركاء وذلك حسب مساهمة كل واحد منهم.

سيتم تمويل المشروع حسب التركيبة التالية:

التكلفة	البرامج
0.8	الدراسات التقنية + المصاحبة التقنية لتتبع أشغال إعادة استعمال المياه العادمة بعد معالجتها
2,50	منشآت المعالجة التكميلية: محطة الترشيح، المعالج بالمواد الكيميائية ومعالجات أخرى تبعا للحلول المنبثقة عن مرحلة الدراسات.
2	منشآت الضخ: محطة الضخ
0,8	المراقبة والتتبع الدوري لجودة المياه والتربة وتقييم الأثر البيئي على جودة المزروعات ومردوديتها في المرحلة التجريبية
0.7	الدراسات - الوعاء العقاري تهيئة الضيعات التجريبية والسياج وشبكة التوزيع داخل المحطة التجريبية

المنشآت الأولية + التتبع في مراحل السقي وتقييم الأثر البيئي

9,0	شبكة التوزيع
15,8	المجموع

المادة 6 : المساهمة المالية للأطراف

تتوزع المساهمة المالية للأطراف حسب القطاعات كالتالي:

المساهمة المالية بليون (درهم)	الأطراف
6,67	المخطط الوطني للصرف الصحي المشترك (وزارة الداخلية + وزارة التجهيز والماء)
6,67	مجلس جهة درعة تافيلالت
1,26	وكالة الحوض المائي لكبير زيز غريس
1,2	المجلس الجماعي لأرفود
15,8	المجموع

(*): بالنسبة للمخطط الوطني للصرف الصحي المشترك (وزارة الداخلية + وزارة التجهيز والماء) يتم صرف الاعتمادات حسب مستوى تقدم الأشغال مشفوعا بتقارير في هذا الصدد على النحو الآتي:

- 20 % من حصته التمويلية قبل الإعلان عن طلبات العروض.
- 40 % من حصته التمويلية حال بلوغ تقدم فعلي للأشغال بنسبة تفوق 30 %.
- 30 % من حصته التمويلية حال بلوغ تقدم فعلي للأشغال بنسبة تفوق 70 %.
- 10 % من حصته التمويلية عند تقديم تقرير نهاية الأشغال والكشوفات النهائية للأشغال المنجزة.

المادة 7: كفيات دفع المساهمات.

يلتزم شركاء المشروع بدفع مساهمتهم في المشروع لفائدة المجلس الجماعي لأرفود بصفته صاحب المشروع، وبهذه الصفة تفوض له الاعتمادات المخصصة لهذا المشروع من طرف الشركاء حيث يتم تنزيلها بحساب القابض الجماعي لأرفود تحت

رقم: 1140.

المادة 8: التزامات الأطراف

التزامات وزارة الداخلية:

تلتزم وزارة الداخلية ب:

- ضمان تمويل المشروع في إطار المخطط الوطني للصرف الصحي المشترك؛
- دعم تنفيذ العمليات المدرجة ضمن هذه الاتفاقية بشكل عام من خلال جميع الإجراءات اللازمة؛
- المساهمة في تتبع المشروع في مختلف مراحله.

التزامات وزارة التجهيز والماء:

تلتزم وزارة التجهيز والماء ب:

- ضمان تمويل المشروع في إطار المخطط الوطني للصرف الصحي المشترك وفقا للجدولة المحددة في المادة 6 أعلاه؛
- دعم تنفيذ العمليات المدرجة ضمن هذه الاتفاقية بشكل عام من خلال جميع الإجراءات اللازمة؛
- المساهمة في تتبع المشروع في مختلف مراحله.

التزامات جهة درعة- تافيلالت

- تأمين حصتها التمويلية؛
- المساهمة في تتبع المشروع خلال جميع مراحله في اللجنة الإقليمية للتتبع

التزامات ولاية جهة درعة تافيلالت وعمالة إقليم الرشيدية

- رئاسة اللجنة الإقليمية للتتبع المنصوص عليها في المادة 9 أدناه؛
- تسهيل الحصول على التراخيص الإدارية والوثائق اللازمة لتنفيذ المشروع؛
- دعم تنفيذ المشروع بشكل عام من خلال الإجراءات اللازمة؛
- ضمان التنسيق بين جميع الشركاء.

التزامات مجلس جماعة أرفود:

يلتزم مجلس جماعة أرفود، حامل المشروع بإدارة أعمال المشروع المدرجة في المادة 2 أعلاه المتعلقة بمحتوى المشروع، وتتبع وتقييم المشروع بأكمله. كما يتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان التنفيذ السليم لهذه الاتفاقية، ولهذا الغرض، فهو مسؤول عن:

- تأمين حصته التمويلية وفقاً للمادة 6 أعلاه؛
 - تحيين الدراسات الخاصة بالمشروع.
 - توفير الأوعية العقارية اللازمة لإنجاز المشروع.
 - الحصول على التراخيص الضرورية لإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لدى وكالة الحوض المائي لكبير زيز غريس.
 - الإعلان عن الاستشارات وإبرام الصفقات الخاصة بالدراسات والأشغال والتتبع التقني وفقاً للأنظمة والنصوص الجاري بها العمل؛
 - الحرص على الإدارة التقنية للمشروع، وجودته وتسليم الأشغال وفقاً للمعايير والأنظمة والنصوص الجاري بها العمل بمعية مكتب الدراسات المكلف بالدعم التقني وتتبع الأشغال؛
 - الحرص على اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الكفاءات المناسبة لتسيير المجالات التقنية والبيئية والاجتماعية والمحاسبية المرتبطة بالمشروع؛
 - احترام أجل إنجاز المشروع وضبط التكاليف من أجل إنهاء الأشغال خلال المدة المحددة؛
 - الحرص على تتبع وتقييم المشروع بتنسيق مع اللجنة الإقليمية للتتبع؛
 - استعمال المياه العادمة المعالجة في سقي المجال الأخضر دون غيره،
 - إرجاع الأموال غير المستخدمة في إنجاز الأشغال المرتبطة بالمشروع أو الفائض المتبقي بعد استكمال جميع العمليات المدرجة في إطار المشروع المعني، للمساهمين في التمويل كل حسب نسبة مساهمته في أجل لا يتعدى **تسعين** يوماً ابتداء من تاريخ التوقف النهائي للمشروع أو تاريخ فسخ الاتفاقية. في هذه الحالة يقوم كل مساهم بإبلاغ حامل المشروع خطياً برقم الحساب الذي سيتم فيه دفع المبالغ المسترجعة.
 - القيام بأعمال الصيانة الدورية للمنشآت المنجزة في إطار هذا المشروع من أجل ضمان استدامتها وسيرها العادي.
 - القيام بعمليات تحسيسية لفائدة مرتفقي الفضاءات الخضراء وذلك بوضع مخطط للتواصل والتحسيس حول الأضرار المحتملة لاستعمال المياه العادمة المعالجة، وضع لوحات التشوير، تكوين العمال في الأنظمة والمعايير القانونية المتعلقة باستخدام المياه المعالجة للسقي في المساحات الخضراء.
- التزامات وكالة الحوض المائي لكبير زيز غريس:

- تأمين حصتها التمويلية وفقا للمادة 6 أعلاه؛
 - تقديم المساعدة التقنية لإعداد ملفات الاستشارة وطلبات العروض الخاصة بالصفقات المبرمة في إطار هذه الاتفاقية في مختلف مراحلها (صفقة الأشغال وصفقة المصاحبة التقنية وتتبع الأشغال)؛
- التزامات المكتب الوطني للبحث الزراعي:**

- تحديد نوعية المغروسات القابلة للدخول في منظومة الري باعتماد المياه المعالجة
- توفير عينات المغروسات القابلة للدخول في منظومة الري بالمياه العادمة المعالجة وكذا العشب، قصد إخضاعها للدراسة في المرحلة التجريبية
- وضع برنامج للنتج للتقني للضيعات التجريبية عن طريق المراقبة المستمرة لجودة المياه والتربة وتقييم الأثر البيئي المحتمل على جودة المزروعات ومردوديتها.
- القيام بالتحاليل المخبرية اللازمة لتقييم الجودة.
- إعداد تقارير دورية حول نجاعة عملية إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة للري.
- التزامات المديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بالرشيدية
- توفير الأشجار اللازمة لإحداث الأحزمة الخضراء؛
- المراقبة والتتبع الدوري للأشجار المزروعة.

التزامات المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب – قطاع الماء:

- المراقبة والتتبع الدوري لجودة المياه المعالجة ومدى احترامها لمعايير الصب طبقا لمقتضيات القوانين الجاري بها العمل؛
- الدعم التقني والمساهمة في تتبع الدراسات والأشغال المتعلقة بالمشروع في إطار اللجنة الإقليمية للتتبع،

التزامات المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية:

- الدعم التقني والمساهمة في تتبع الصفقات المبرمة في إطار هذه الاتفاقية في مختلف مراحلها في إطار اللجنة الإقليمية للتتبع
- المساهمة في تقييم الأثر البيئي المحتمل على صحة المرتفقين وجودة المزروعات.

التزامات المديرية الجهوية للبيئة بجهة درعة تافيلالت:

- الدعم التقني والمساهمة في تتبع الصفقات المبرمة في إطار هذه الاتفاقية في مختلف مراحلها في إطار اللجنة الإقليمية للتتبع
- المساهمة في تقييم الأثر البيئي المحتمل للمشروع.

التزامات المديرية الجهوية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية:

- الدعم التقني والمساهمة في تتبع الصفقات المبرمة في إطار هذه الاتفاقية في مختلف مراحلها في إطار اللجنة الإقليمية للتتبع
- المساهمة في تقييم الأثر البيئي المحتمل على صحة المرتفقين.

المادة 9: حكمة المشروع

لضمان حكمة جيدة في الإشراف وتبعية وتقييم وتنفيذ الأشغال موضوع هذه الاتفاقية، تحدث لجننتان:

1. اللجنة الإقليمية للتتبع.

2. اللجنة التقنية لتتبع الأشغال

1/ اللجنة الإقليمية للتتبع

تتم مواكبة وتتبع المشروع في جميع مراحلها، من قبل لجنة إقليمية للتتبع، المحدثه لهذا الغرض، يترأسها السيد والي جهة درعة تافيلالت وعامل إقليم الرشيدية أو من يمثله. تتألف هذه اللجنة من الممثلين المحليين للقطاعات أطراف هذه الاتفاقية. تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها كلما دعت الضرورة ذلك.

يمكن أن تضم هذه اللجنة أي شخص آخر يمكن المساهمة في أشغالها.

تناط باللجنة الإقليمية للتتبع، المهام التالية:

- تنسيق وتتبع تنفيذ الأعمال المزمع إنجازها بموجب هذه الاتفاقية؛
 - الحرص على احترام التزامات حامل المشروع؛
 - يقوم حامل المشروع بمهام كتابة اللجنة الإقليمية للتتبع، وعند الاقتضاء من قبل المصالح المختصة بالكتابة العامة للإقليم.
- 2/ اللجنة التقنية لتتبع الأشغال

تحدث لجنة تقنية يعهد إليها المساهمة في التتبع التقني للأشغال يترأس هذه اللجنة والي جهة درعة تافيلالت وعامل إقليم الرشيدية أو من يمثله وتتكون من ممثلي المصالح التقنية بالولاية، وكالة الحوض المائي (ABH) والمكتب الجهوي للماء والكهرباء (قطاع الماء) -ONEE-BO- وجماعة أرفود وكل عضو ترى اللجنة ضرورة انضمامه إلى هذه اللجنة. يسند إلى هذه اللجنة، القيام بما يلي:

- تتبع تقدم الأشغال ونسبة الإنجاز؛
- السهر على احترام الآجال المحددة لإنجاز المشروع؛
- جمع ملفات الأشغال المنجزة ودراسة توافقتها مع مقتضيات دفتر التحملات؛
- إعداد تقارير بعد كل اجتماع؛

- رفع التقارير للجنة الإقليمية للتتبع.

المادة 10: المراقبة الخارجية

يلتزم حامل المشروع بالخضوع لكل مراقبة تقنية أو إدارية أو مالية، تجرّمها كل جهة معينة من طرف الإدارة، لمستندات ومكان الأشغال، بما في ذلك مصالح المحاسبة التابعة له.

يلتزم حامل المشروع بتقديم كل الوثائق والمستندات التي تثبت مشروعية صرف النفقات لأجهزة المراقبة.

المادة 11: استغلال وتدير المشروع

تتكلف الجماعة الترابية لأرهود بتدبير واستغلال وصيانة تجهيزات المشروع بطريقة مباشرة او عن طريق تدبير مفوض انطلاقا من محطة التصفية إلى جميع نقط السقي بالمساحات الخضراء بالمدينة.

المادة 12: تعديل الاتفاقية

يسفر كل تعديل لهذه الاتفاقية إلى وضع ملحق اتفاق تعديلي لها تصادق عليه جميع الأطراف.

المادة 13: تسوية النزاعات

يعرض كل نزاع ينشأ عن تنفيذ هذه الاتفاقية على اللجنة الإقليمية للتتبع للبت وإبداء الرأي.

المادة 14: صلاحية هذه الاتفاقية

تكون هذه الاتفاقية نهائية وسارية المفعول وقابلة للتنفيذ بمجرد التوقيع عليها من قبل جميع الأطراف المعنية والتأشير عليها من طرف الجهات المختصة.

حرر في (12) نسخ أصلية، نسخة أصلية (1) لكل طرف من الأطراف الموقعة.

كاتب المجلس

رئيس المجلس

عبد الغاني حمداوي

إسماعيل بلحسان

النقطة الثامنة : الدراسة والتصويت على تثبيت كاميرات المراقبة بالشوارع الرئيسية والساحات

العمومية بالمدينة.

العرض :

أوضح السيد الرئيس في عرضه إلى أهمية تثبيت كاميرات المراقبة بالشوارع الرئيسية والساحات العمومية بالمدينة والذي من شأنه محاربة الجريمة والشوائب الأمنية بشتى أنواعها والحفاظ على أمن وسلامة المواطنين لذا يوصي المجلس بالمصادقة على هذه النقطة.

بعد ذلك طلب من رئيس اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة تلاوة محضر اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بخصوص هذه النقطة.

يونس مديقي:

تلا على مسامع الحاضرين محضر اجتماع اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بصدد هذه النقطة.

السيد الرئيس:

طلب من المجلس التصويت على هذه النقطة.

● عدد الأعضاء الموافقون: 17 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوي - محمد ايت خويا موح -
- سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهواورة- مصطفى الحمدي -
- عمرجناني- رضوان الصادوق - يوسف اوجيل- نور الدين شاکر - عبد الدائم بن الحسن - أمال جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

المقرر المتخذ :

مقرر عدد : 26 بتاريخ 2023/10/05

النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على تثبيت كاميرات المراقبة بالشوارع الرئيسية والساحات العمومية بالمدينة. إن مجلس جماعة أرفود، المجتمع في الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 خلال الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2023/10/05، وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات كما تم تغييره وتتميمه وخاصة المواد 41-42-43 منه.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على تثبيت كاميرات المراقبة بالشوارع الرئيسية والساحات العمومية بالمدينة.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأصوات المعبر عنها : 17

● عدد الأعضاء الحاضرين: 17

● عدد الأعضاء الموافقين: 17 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوبي - محمد ايت خويا موح -

سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهواورة - مصطفى المحمدي -

عمرجناني - رضوان الصادوق - يوسف اوجيل - نور الدين شاکر - عبد الدائم بن الحسن - أمال جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

يقرر ما يلي:

وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين وعددهم 17 عضوا على تثبيت كاميرات المراقبة بالشوارع الرئيسية

والساحات العمومية بالمدينة.

كاتب المجلس

رئيس المجلس

عبد الغاني حمداوي

إسماعيل بلحسان

النقطة التاسعة : الدراسة والتصويت على وضع عقار رهن إشارة وزارة الثقافة لإنشاء مركب ثقافي بالمدينة.

ملاحظة : التحق بالجلسة المستشار : عبيد بن احمد.

العرض:

أوضح السيد الرئيس في عرضه بأن إحداث هذه المنشأة يعتبر رافعة أساسية للتنمية، إذ سيساهم في التنشئة الثقافية والاجتماعية وسد الخصاص الذي تعرفه المدينة في هذا المجال، وتشجيع الطاقات الشابة، وتحفيز جميع الفاعلين بغية الحفاظ على الموروث والهوية الثقافيين للمدينة والإسهام في تنمية كل أشكال الابتكار والإبداع الثقافي، وصقل المهارات وتقوية القدرات وتمتين الرأس مال البشري.

بعد ذلك طلب من رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات والتعمير بخصوص هذه النقطة.

رضوان الصادوق

تلا على مسامع الحاضرين محضر اجتماع لجنة المرافق العمومية والخدمات والتعمير.

المناقشة:

رضوان الصادوق

أشاد في تدخله بالجهودات التي بذلها المجلس من أجل اقتراح العقار الذي سيخصص لإحداث هذه المنشأة الهامة، والتي ستلعب الدور الكبير في إحداث المركب الثقافي باعتبار المدينة تفتقر لمثل هذا الفضاء الذي سيعزز البنية التحتية الثقافية.

السيد الرئيس:

طلب من المجلس التصويت على هذه النقطة.

● عدد الأعضاء الموافقون: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوبي - محمد ايت خويا موح - سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهواورة- مصطفى المحمدي - عمرجناني- رضوان الصادوق - يوسف اوجيل- نور الدين شآكر - عبد الدآم بن الحسن - عبيد بن احمد - آمال جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

المقرر المتخذ :

مقرر عدد :27 تاريخ 2023/10/05

النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على وضع عقار رهن إشارة وزارة الثقافة لإنشاء مركب ثقافي بالمدينة.

إن مجلس جماعة أرفود، المجتمع في الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 خلال الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2023/10/05، وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات كما تم تغييره وتتميمه وخاصة المواد 41-42-43 منه.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على وضع عقار رهن إشارة وزارة الثقافة لإنشاء مركب ثقافي بالمدينة.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأصوات المعبر عنها : 18

● عدد الأعضاء الحاضرين: 18

● عدد الأعضاء الموافقين: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوي - محمد ايت خويا موح - سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهواورة- مصطفى المحمدي - عمرجناني- رضوان الصادوق - يوسف اوجيل- نور الدين شاكر - عبد الدائم بن الحسن - عبيد بن احمد - أمال جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

يقرر ما يلي:

وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين وعددهم 18 عضوا على وضع العقار الموجود ما بين مؤسسة ابن

هليلل للتعليم العتيق ومحطة سيارات الأجرة رهن إشارة وزارة الثقافة لإنشاء مركب ثقافي بالمدينة.

كاتب المجلس

رئيس المجلس

عبد الغاني حمداوي

إسماعيل بلحسان

النقطة العاشرة : ملتصق فتح الطريق الرابطة بين شارع مولاي إدريس والفم الأحمر مروراً بمنسقية الشعب الفلاحية بأرفود.

العرض :

في إطار الحفاظ على أمن وسلامة المواطنين، اقترح السيد الرئيس في فتح الطريق الرابطة بين شارع مولاي إدريس والفم الأحمر مروراً بمنسقية الشعب الفلاحية، للتخفيف من الاكتظاظ والضغط الذي تعرفه هذه الشوارع. بعد ذلك طلب من رئيس اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة تلاوة محضر اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بخصوص هذه النقطة.

يونس مديقي:

تلا على مسامع الحاضرين محضر اجتماع اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بصدد هذه النقطة.

المناقشة:

أشاد في تدخله بالمجهودات التي بذلها المجلس من أجل

السيد الرئيس:

طلب من المجلس التصويت على هذه النقطة.

● عدد الأعضاء الموافقون: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوبي - محمد ايت خويا موح - سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهوارة- مصطفى المحمدي - عمرجناني- رضوان الصادوق - يوسف اوجيل- نور الدين شآكر - عبد الدائم بن الحسن - عبيد بن احمد - أمال جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

المقرر المتخذ :

مقرر عدد : 28 بتاريخ 2023/10/05

النقطة المتعلقة بملتمس فتح الطريق الرابطة بين شارع مولاي إدريس والفم الأحمر مرورا بمنسقية الشعب الفلاحية بأرفود

إن مجلس جماعة أرفود، المجتمع في الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 خلال الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2023/10/05، وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات كما تم تغييره وتتميمه وخاصة المواد 41-42-43 منه.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة بملتمس فتح الطريق الرابطة بين شارع مولاي إدريس والفم

الأحمر مرورا بمنسقية الشعب الفلاحية بأرفود

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأصوات المعبر عنها : 18

● عدد الأعضاء الحاضرين: 18

● عدد الأعضاء الموافقين: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوي - محمد ايت خويا موح -

سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهواورة - مصطفى الحمدي -

عمرجناني - رضوان الصادوق - يوسف اوجيل - نور الدين شاكرا - عبد الدائم بن الحسن - عبيد بن احمد - أمال

جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

يقرر ما يلي:

وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين وعددهم 18 عضوا على رفع ملتمس إلى وزارة الفلاحة من أجل فتح

الطريق الرابطة بين شارع مولاي إدريس والفم الأحمر مرورا بمنسقية الشعب الفلاحية بأرفود.

كاتب المجلس

رئيس المجلس

عبد الغاني حمداوي

إسماعيل بلحسان

النقطة الحادية عشرة : الدراسة والتصويت على توزيع المنح على الجمعيات الثقافية والاجتماعية

والفنية والرياضية.

العرض :

في إطار النهوض بالعمل الجمعي اقترح السيد الرئيس في عرض توزيع المنح على الجمعيات الثقافية والاجتماعية والفنية والرياضية. وذلك باعتماد معايير محددة من أجل دراسة مجالات اشتغال هذه الجمعيات وبالخصوص كيفية التواصل، الشراكة، الفعالية، لتعزيز الشفافية والحكامة وتكافئ الفرص وتشجيع المنافسة في منح الدعم للجمعيات التي تستحقه فعلا لتحفيزها وتشجيعها.

واقترح الاعتماد على المعايير التالية:

أولا بالنسبة للجمعيات الرياضية :

1. المعيار الأول : القسم
2. المعيار الثاني : كأس العرش
3. المعيار الثالث : الفئات
4. المعيار الرابع : المقابلات داخل الملعب
5. المعيار الخامس : المقابلات خارج الملعب
6. المعيار السادس : التأطير
7. المعيار السابع : الفريق النسوي

ثانيا بالنسبة للجمعيات الثقافية :

المعيار الأول : ملف طلب المنحة ويتحدد ف ثلاث مؤشرات:

أ-السلامة القانونية

ب-أقدمية سنة على الأقل

ج-اكتمال ملف الدعم

المعيار الثاني : ويتحدد في أربع مؤشرات:

أ-جودة و سلامة مضمون التقريرين الأدبي و المالي.

ب-اشعاع ووقع الأنشطة المنجزة

ج-المشاركة في اللقاءات التواصلية.

د-تفعيل و تنزيل المنحة السابقة.

المعيار الثالث : برنامج العمل و يتحدد في ثلاث مؤشرات:

أ-مدى ارتباط الأنشطة المقترحة والمحاور الأربعة المقترحة

ب-وضوح البطاقة التقنية للأنشطة.

ج-الاشعاع والاثار المرتقبة للأنشطة.

ثالثا : بالنسبة للجمعيات الاجتماعية:

المعيار الأول : ملف طلب المنحة ويتحدد ف ثلاث مؤشرات:

أ-السلامة القانونية

ب-أقدمية سنة على الأقل

ج-اكتمال ملف الدعم

المعيار الثاني : ويتحدد في أربع مؤشرات:

أ-جودة و سلامة مضمون التقريرين الأدبي و المالي.

ب-اشعاع ووقع الأنشطة المنجزة

ج-المشاركة في اللقاءات التواصلية.

د-تفعيل وتنزيل المنحة السابقة.

المعيار الثالث : برنامج العمل و يتحدد في ثلاث مؤشرات:

أ-مدى ارتباط الأنشطة المقترحة والمحاور الأربعة المقترحة

ب-وضوح البطاقة التقنية للأنشطة.

ج-الاشعاع والاثار المرتقبة للأنشطة.

رابعا : بالنسبة للجمعيات الفنية :

المعيار الأول : ملف طلب المنحة ويتحدد ف ثلاث مؤشرات:

أ-السلامة القانونية

ب-أقدمية سنة على الأقل

ج-اكتمال ملف الدعم

المعيار الثاني : ويتحدد في أربع مؤشرات:

أ-جودة و سلامة مضمون التقريرين الأدبي و المالي.

ب-اشعاع ووقع الأنشطة المنجزة

ج-المشاركة في اللقاءات التواصلية.

د-تفعيل وتنزيل المنحة السابقة.

المعيار الثالث : برنامج العمل و يتحدد في ثلاث مؤشرات:

أ-مدى ارتباط الأنشطة المقترحة والمحاور الأربعة المقترحة

ب-وضوح البطاقة التقنية للأنشطة.

ج-الاشعاع والاثار المرتقبة للأنشطة.

بعد ذلك طلب من رئيس اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة تلاوة محضر اللجنة المكلفة بالميزانية

والشؤون المالية والبرمجة بخصوص هذه النقطة.

يونس مديقي:

تلا على مسامع الحاضرين محضر اجتماع اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بصدد هذه النقطة.

السيد الرئيس:

طلب من المجلس التصويت على هذه النقطة المتعلقة بتوزيع على توزيع المنح على الجمعيات الثقافية والاجتماعية والفنية والرياضية للمعايير المذكورة وحسب الجدول التالي:
وبعد تطبيق هذه المعايير على ملفات طلب المنحة الموجهة لرئيس المجلس، جاء التوزيع كآتي:

الجمعيات الثقافية و الإجتماعية:

الرقم الترتيبي	اسم الجمعية	مبلغ الدعم بالدرهم
1	الجمعية الخيرية الإسلامية - مؤسسة الرعاية الاجتماعية - دار الطالب-	40.000,00
2	الجمعية الخيرية الإسلامية مركز الاستقبال والادماج - دار المسنين-	40.000,00
3	جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي جماعة أرفود	50.000,00
4	جمعية الرياض للتنمية	10.000,00
5	جمعية تافيلالت للمعاقين	25.000,00
6	جمعية جيل المواطنة للتربية والتكوين والسلامة الطرقية	15.000,00
7	جمعية المعهد المغربي للدراسات والتنمية	30.000,00
8	جمعية سيجلماسة للصم والبكم والادماج	10.000,00
9	جمعية شباب النهضة للتنمية الاجتماعية والتربية والثقافية والرياضية	15.000,00
10	جمعية الحمري للعمل الاجتماعي والتربوي	25.000,00
11	جمعية المبادرة للتنمية والعمل الاجتماعي الحي الجديد	25.000,00
12	جمعية أجيال للطفل والمرأة والمعاق	10.000,00
13	جمعية اليد البيضاء للمرأة والمرأة المعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة	10.000,00
14	جمعية الاقلاع للثقافة والابداع	10.000,00
15	جمعية فضاء تافيلالت للتوعية والسلامة الطرقية	15.000,00
16	جمعية البطحاء للعمل الاجتماعي والتربوي	25.000,00
17	جمعية سيجلماسة للقصور الكلوي وامراض الكلي	20.000,00
18	جمعية إتران	10.000,00
19	جمعية بسمة لمساندة مرضى القصور الكلوي	20.000,00
20	جمعية الحمام الزاجل	20.000,00
21	جمعية ذوي منيع للتراث والتنمية	10.000,00

20.000,00	جمعية الاتحاد النسوي للتربية والتكوين والتنمية والعمل الاجتماعي أرفود	22
10.000,00	جمعية عين البيئة	23

الجمعيات الرياضية :

الرقم الترتيبي	اسم الجمعية	مبلغ الدعم بالدرهم
1	جمعية المولودية الرياضية لكرة القدم	10.000,00
2	جمعية تافيلالت للكرة الحديدية ارفود	20.000,00
3	جمعية الاولمبيك الرياضي	80.000,00
4	جمعية رجاء ارفود (كرة السلة)	200.000,00
5	جمعية رجاء ارفود (كرة القدم)	100.000,00
6	جمعية اتحاد جمعيات الرياضات والفنون الدفاعية	30.000,00
7	نادي الشعلة لكرة اليد	15.000,00
8	نادي الرجاء الرياضي (فرع كرة اليد)	15.000,00

الجمعيات الفنية

الرقم الترتيبي	اسم الجمعية	مبلغ الدعم بالدرهم
1	جمعية سيجلماسة لفن الملحون	20.000,00
2	جمعية المشعل للمسرح والسينما	50.000,00
3	جمعية تافيلالت لفن الملحون	10.000,00
4	الجمعية المغربية للمواهب	5000,00

● عدد الأعضاء الموافون: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوي - محمد ايت خويا موح -
- سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهواورة- مصطفى المحمدي -
- عمرجناني- رضوان الصادوق - يوسف اوجيل- نور الدين شآكر - عبد الدآم بن الحسن - عبيد بن احمد - آمال جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

المقرر المتخذ :

مقرر عدد : 29 بتاريخ 2023/10/05

النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على توزيع المنح على الجمعيات الثقافية والاجتماعية والفنية والرياضية.

إن مجلس جماعة أرفود، المجتمع في الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 خلال الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2023/10/05، وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات كما تم تغييره وتتميمه وخاصة المواد 41-42-43 منه.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على توزيع المنح على الجمعيات الثقافية والاجتماعية والفنية والرياضية.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأصوات المعبر عنها : 18

● عدد الأعضاء الحاضرين: 18

● عدد الأعضاء الموافقين: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوبي - محمد ايت خويا موح - سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهواورة - مصطفى المحمدي - عمرجناني - رضوان الصادوق - يوسف اوجيل - نور الدين شاكر - عبد الدائم بن الحسن - عبيد بن احمد - أمال جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

يقرر ما يلي:

وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين وعددهم 18 عضوا على توزيع المنح على الجمعيات الثقافية والاجتماعية والفنية

والرياضية حسب الجدول التالي:

الجمعيات الثقافية و الإجتماعية:

الرقم الترتيبي	اسم الجمعية	مبلغ الدعم بالدرهم
1	الجمعية الخيرية الإسلامية - مؤسسة الرعاية الاجتماعية - دار الطالب -	40.000,00
2	الجمعية الخيرية الإسلامية مركز الاستقبال والادماج - دار المسنين -	40.000,00
3	جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي جماعة أرفود	50.000,00
4	جمعية الرياض للتنمية	10.000,00
5	جمعية تافيلالت للمعاقين	25.000,00

15.000,00	جمعية جيل المواطنة للتربية والتكوين والسلامة الطرقية	6
30.000,00	جمعية المعهد المغربي للدراسات والتنمية	7
10.000,00	جمعية سيجلماسة للصم والبكم والادماج	8
15.000,00	جمعية شباب النهضة للتنمية الاجتماعية والتربية والثقافية والرياضية	9
25.000,00	جمعية المحمري للعمل الاجتماعي والتربوي	10
25.000,00	جمعية المبادرة للتنمية والعمل الاجتماعي الحي الجديد	11
10.000,00	جمعية أجيال للطفل والمرأة والمعاق	12
10.000,00	جمعية اليد البيضاء للمرأة والمرأة المعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة	13
10.000,00	جمعية الاقلاع للثقافة والابداع	14
15.000,00	جمعية فضاء تافيلالت للتوعية والسلامة الطرقية	15
25.000,00	جمعية البطحاء للعمل الاجتماعي والتربوي	16
20.000,00	جمعية سيجلماسة للقصور الكلوي وامراض الكلي	17
10.000,00	جمعية إتران	18
20.000,00	جمعية بسمة لمساندة مرضى القصور الكلوي	19
20.000,00	جمعية الحمام الزاجل	20
10.000,00	جمعية ذوي منيع للتراث والتنمية	21
20.000,00	جمعية الاتحاد النسوي للتربية والتكوين والتنمية والعمل الاجتماعي أرفود	22
10.000,00	جمعية عين البيئة	23

الجمعيات الرياضية :

الرقم الترتيبي	اسم الجمعية	مبلغ الدعم بالدرهم
1	جمعية المولودية الرياضية لكرة القدم	10.000,00
2	جمعية تافيلالت للكرة الحديدية ارفود	20.000,00
3	جمعية الاولمبيك الرياضي	80.000,00
4	جمعية رجاء ارفود (كرة السلة)	200.000,00
5	جمعية رجاء ارفود (كرة القدم)	100.000,00
6	جمعية اتحاد جمعيات الرياضات والفنون الدفاعية	30.000,00
7	نادي الشعلة لكرة اليد	15.000,00
8	نادي الرجاء الرياضي (فرع كرة اليد)	15.000,00

الجمعيات الفنية

الرقم الترتيبي	اسم الجمعية	مبلغ الدعم بالدرهم
1	جمعية سيجلماسة لفن الملحون	20.000,00
2	جمعية المشعل للمسرح والسينما	50.000,00
3	جمعية تافيلالت لفن الملحون	10.000,00
4	الجمعية المغربية للمواهب	5000,00

كاتب المجلس

رئيس المجلس

عبد الغاني حمداوي

إسماعيل بلحسان

النقطة الثانية عشرة : الدراسة والتصويت على تعديل القرار الجبائي.

العرض :

أشار السيد الرئيس بصدد هذه النقطة إلى أن هذا التعديل استهدف الفئة الهشة من الساكنة والتي تمثل الأغلبية، واقترح من أجل ذلك التخفيض من صوائر النقل الخاصة بسيارة الإسعاف الجماعية. بعد ذلك طلب من رئيس اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة تلاوة محضر اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بخصوص هذه النقطة.

يونس مديقي:

تلا على مسامع الحاضرين محضر اجتماع اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بصدد هذه النقطة.

السيد الرئيس:

طلب من المجلس التصويت على تعديل الذي تحدد بموجبه نسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والإتاوات والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية الجماعة ارفود

● عدد الأعضاء الموافقون: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوني - محمد ايت خويا موح - سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهوارة- مصطفى المحمدي - عمرجناني- رضوان الصادوق - يوسف اوجيل- نور الدين شآكر - عبد الدائم بن الحسن - عبيد بن احمد - أمال جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

المقرر المتخذ :

مقرر عدد : 30 بتاريخ 2023/10/05

النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على تعديل القرار الجبائي.

إن مجلس جماعة أرفود، المجتمع في الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 خلال الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2023/10/05، وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات كما تم تغييره وتتميمه وخاصة المواد 41-42-43 منه.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على تعديل القرار الجبائي.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأصوات المعبر عنها : 18

● عدد الأعضاء الحاضرين: 18

● عدد الأعضاء الموافقين: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوي - محمد ايت خويا موح -
سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهواورة - مصطفى المحمدي -
عمرجناني - رضوان الصادوق - يوسف اوجيل - نور الدين شاكور - عبد الدائم بن الحسن - عبيد بن احمد - أمال
جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

يقرر ما يلي:

وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين وعددهم 18 عضوا على تعديل القرار الجبائي كما يلي:

قرار جبائي عددي عدد..... بتاريخ

يعدل بموجبه القرار الجبائي الذي تحدد بموجبه نسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والإتاوات والواجبات

المستحقة لفائدة لجماعة أرفود

إن رئيس مجلس جماعة أرفود،

- بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، الصادرة بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85

بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) ولاسيما المادة 94 منه،

- وعلى القانون رقم 47.06 المتعلق بـجبايات الجماعات المحلية، الصادرة بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.195

بتاريخ 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007) ، كما وقع تغييره وتتميمه بالقانون رقم 07.20 الصادرة بتنفيذه

الظهير الشريف رقم 1.20.91 بتاريخ 16 جمادى الاولى 1442 (31 ديسمبر 2020)،

- وعلى القانون رقم 39.07 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات و الأتاوى

المستحقة لفائدة الجماعات المحلية، الصادرة بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.209 بتاريخ 16 ذي الحجة 1428 (27

دجنبر 2007)،

- وعلى المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات،
- وبناء على قرار الجبائي عدد: 08 بتاريخ: 20 مايو 2008، المحدد لنسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والإتاوات والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة ارفود، كما تم تغييره وتتميمه،
- وبناء على مقرر مجلس الجماعة عدد: 30 المتخذة بناء على مداوات المجلس الجماعي المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023، المنعقدة بتاريخ 05 أكتوبر 2023.

قرر ما يلي:

المادة الأولى

يراجع القرار الجبائي المحدد لنسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والإتاوات والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية الجماعة ارفود كما يلي:

الباب الثالث : الحقوق الأخرى المقبوضة مقابل الخدمات المؤداة ومنتوج الاستغلال ذات الطابع

التجاري والمصالح المشابهة المسيرة بصفة مباشرة

استرجاع صوائر النقل بواسطة سيارة الإسعاف الجماعية

الفصل الخامس والثلاثون:

تغير أسعار الرسم كما يلي:

01	نهارا ليلا أيام العطل: عن كل كيلومتر ذهابا وإيابا	نصف درهم (0,50 درهم)
----	---	-----------------------

الباقى دون تغيير

المادة الثانية :

تلغى ابتداء من دخول هذا القرار حيز التنفيذ جميع المقتضيات المخالفة الواردة في القرار الجبائي عدد 08 بتاريخ: 20 ماي 2008 كما تم تغييره وتتميمه.

المادة الثالثة:

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التأشير عليه من طرف السلطات المختصة.

رئيس المجلس

كاتب المجلس

إسماعيل بلحسان

عبد الغاني حمداوي

النقطة الثالثة عشرة : ملتمس توسيع المدار الحضري للجماعة الترابية لأرفود.

العرض :

نظرا للتوسع العمراني الذي تعرفه المدينة وكذا اتساع هوامشها، اقترح السيد الرئيس في عرضه توسيع المدار الحضري للجماعة من أجل ضبطه وجعله ويكتسي نسيجا عمرانيا ملائما.
وذلك بجعل المدار الحضري يتسع :

1. في اتجاه طريق الريصاني إلى حدود مقر الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجرة الأركان.
2. في اتجاه طريق الرشيدية إلى حدود قصر القصيبة.
3. في اتجاه طريق مرزوقة إلى بعد مسافة 5 كيلومتر عن حدود المدينة.
4. في اتجاه طريق الجرف إلى بعد 5 كيلومتر عن حدود المدينة.
5. في اتجاه طريق شارع مولاي اسماعيل طريق تيزيبي إلى حدود مفترق الطرق (جانب ساقية الغريسية)

بعد ذلك طلب من رئيس اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة تلاوة محضر اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بخصوص هذه النقطة.

يونس مديقي:

تلا على مسامع الحاضرين محضر اجتماع اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بصدده هذه النقطة.

السيد الرئيس:

طلب من المجلس التصويت على هذه النقطة.

● عدد الأعضاء الموافقين: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوي - محمد ايت خويا موح -
- سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهوارة- مصطفى المحمدي -
- عمرجناني- رضوان الصادوق - يوسف اوجيل- نور الدين شاکر - عبد الدائم بن الحسن - عبید بن احمد - أمال جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

المقرر المتخذ :

مقرر عدد : 31 بتاريخ 2023/10/05

النقطة المتعلقة بملتمس توسيع المدار الحضري للجماعة الترابية لأرفود.

إن مجلس جماعة أرفود، المجتمع في الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 خلال الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2023/10/05، وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات كما تم تغييره وتتميمه وخاصة المواد 41-42-43 منه.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بملتمس توسيع المدار الحضري للجماعة الترابية لأرفود.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأصوات المعبر عنها : 18

● عدد الأعضاء الحاضرين: 18

● عدد الأعضاء الموافقين: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوي - محمد ايت خويا موح -
سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهواورة - مصطفى الحمدي -
عمرجناني - رضوان الصادوق - يوسف اوجيل - نور الدين شاكر - عبد الدائم بن الحسن - عبيد بن احمد - أمال
جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

يقرر ما يلي:

وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين وعددهم 18 عضوا على ملتمس توسيع المدار الحضري للجماعة الترابية

لأرفود

وذلك يجعل المدار الحضري يتسع على الشكل التالي:

- 1- في اتجاه طريق الريصاني إلى حدود مقر الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجرة الأركان.
- 2- في اتجاه طريق الرشيدية إلى حدود قصر القصيبة.
- 3- في اتجاه طريق مرزوقة إلى بعد مسافة 5 كيلومتر عن حدود المدينة.
- 4- في اتجاه طريق الجرف إلى بعد 5 كيلومتر عن حدود المدينة.
- 5- في اتجاه طريق شارع مولاي اسماعيل طريق تيزمي إلى حدود مفترق الطرق (جانب ساقية الفريسية)

كاتب المجلس

رئيس المجلس

عبد الغاني حمداوي

إسماعيل بلحسان

النقطة الرابعة عشرة : الدراسة والتصويت على كناش التحملات الخاص باحتلال الملك الجماعي

العام.

العرض :

تطرق السيد الرئيس لهذه النقطة والتي تتعلق بالدراسة والتصويت على كناش التحملات الخاص باحتلال الملك الجماعي العام، موضحاً للحاضرين بأن الهدف من وضع هذا الكناش هو تحديد الشروط والالتزامات المتعلقة بالاحتلال المؤقت للملك العام التابع للجماعة، عن طريق المزايدة العمومة أو بالتراضي عند الاقتضاء وفق مقتضيات القانونية المنظمة الجديدة.

بعد ذلك طلب من رئيس اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة تلاوة محضر اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بخصوص هذه النقطة.

يونس مديقي:

تلا على مسامع الحاضرين محضر اجتماع اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بصدد هذه النقطة.

السيد الرئيس:

طلب من المجلس التصويت على هذه النقطة.

● عدد الأعضاء الموافقون: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوبي - محمد ايت خويا موح - سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهواورة- مصطفى المحمدي - عمرجناني- رضوان الصادوق - يوسف اوجيل- نور الدين شآكر - عبد الدائم بن الحسن - عبيد بن احمد - أمال جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

المقرر المتخذ :

مقرر عدد : 32 بتاريخ 2023/10/05

النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على كناش التحملات الخاص باحتلال الملك الجماعي العام.
إن مجلس جماعة أرفود، المجتمع في الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 خلال الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2023/10/05، وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات كما تم تغييره وتتميمه وخاصة المواد 41-42-43 منه.
وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على كناش التحملات الخاص باحتلال الملك الجماعي العام.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأصوات المعبر عنها : 18

● عدد الأعضاء الحاضرين: 18

● عدد الأعضاء الموافقين: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوبي - محمد ايت خويا موح -
سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهواورة - مصطفى المحمدي -
عمرجناني - رضوان الصادوق - يوسف اوجيل - نور الدين شاك - عبد الدائم بن الحسن - عبيد بن احمد - أمال
جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

يقرر ما يلي:

وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين وعددهم 18 عضوا على كناش التحملات الخاص باحتلال الملك

الجماعي العام والذي ينص على ما يلي:

دفتـر التحملات

المتعلق بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام التابع لجماعة أرفود

بإقامة بناء

الباب الأول: مقتضيات عامة

المادة 1: موضوع دفتر التحملات

يحدد دفتر التحملات هذا الشروط والالتزامات المتعلقة بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام التابع لجماعة أرفود بإقامة بناء عن طريق المزايدة العمومية، أو بالتراضي عند الاقتضاء.

المادة 2: المراجع والنصوص القانونية

- بناء على القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-15-185 الصادر في 20 رمضان 1436 الموافق ل 7 يوليوز 2015.
- بناء على القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية. الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1274 بتاريخ 3 من ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021)؛
- بناء على القانون رقم 39.07 المحدد للمقتضيات الانتقالية المتعلقة ببعض الرسوم والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة الجماعات المحلية. الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.209 بتاريخ 16 من ذي الحجة 1428 (27 دجنبر 2007) المنصوص عليها في المواد من 189 إلى 193 من الباب 34 من القانون رقم 30.89 المحدد بموجبه نظام للضرائب المستحقة للجماعات المحلية وهيئاتها، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.89.187 في 21 من ربيع الآخر 1410 (21 نوفمبر 1989)؛
- بناء على القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السهر على الطرق، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010) كما تم تغييره وتتمجه؛
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.56.211 بشأن الضمانات المالية المطلوبة من المشاركين في السمسرات العمومية والذين نزل عليهم المزداد؛
- بناء على المرسوم رقم 2.78.157 الصادر بتاريخ 11 من رجب 1400 (26 ماي 1980) بتحديد الشروط التي تنفذ بها تلقائياً التدابير الرامية إلى استتباب الأمن وضمان سلامة المرور والصحة والمحافظة على الصحة العمومية.
- بناء على المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017) المتعلق بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات.
- بناء على القرار المشترك لوزير الداخلية ووزيرة الاقتصاد والمالية رقم 3712.21 الصادر في 17 من صفر 1444 (14 سبتمبر 2022) بتحديد كفاءات إجراء المزايدة العمومية المتعلقة بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام للجماعات الترابية وبتفويت وكراء واستغلال أملاكها الخاصة؛
- بناء على القرار المشترك لوزير الداخلية ووزيرة الاقتصاد والمالية رقم 3711.21 الصادر في 17 من صفر 1444 (14 سبتمبر 2022) بتطبيق أحكام القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية بشأن اللجنة المكلفة بإجراء الخبرة الإدارية؛
- القرار الجبائي رقم بتاريخ المحدد لنسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة أرفود.
- محضر اجتماع اللجنة المكلفة بإجراء الخبرة الإدارية. المجمع بتاريخ:

- مقرر مجلس جماعة أرفود المتخذ خلال جلسته المنعقدة بتاريخ: برسم دورته

المادة 3: العقار موضوع الترخيص بالاحتلال المؤقت

يتكون العقار موضوع الترخيص بالاحتلال المؤقت من.....،مساحة.....، موضوع.....، مساحته..... بالتر المربع، موقعه و حدوده.....

المادة 4: المستفيد من الترخيص بالاحتلال المؤقت

يقوم رئيس مجلس جماعة أرفود، بمنح رخصة الاحتلال المؤقت بإقامة بناء للعقار الوارد بيانه في المادة 3 أعلاه. التابع للملكها العام. قصد.....، بعد مزايمة عمومية لفائدة.....
يمكن لرئيس مجلس جماعة أرفود، أن يقوم بمنح رخصة الاحتلال المؤقت بإقامة بناء للعقار الوارد بيانه في المادة 3 أعلاه. بالتراضي، في الحالات المنصوص في المادة 17 من القانون رقم 57.19 المشار إليه أعلاه لفائدة..... وذلك قصد.....

المادة 5: إشعار المتنافس أو المستفيد بقبول عرضه أو طلبه

يجب رئيس مجلس أرفود المتنافس أو المتنافسين الذين تم قبول عروضهم، بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل أو فاكس مؤكد أو أية وسيلة اتصال أخرى تمكن من إعطاء تاريخ مؤكد، قصد استكمال باقي إجراءات الترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام داخل أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما من تاريخ الإشعار بالتوصل، تحت طائلة فقدان حقهم في الاستغلال في حالة تجاوزهم لهذه المدة، مع تحويل مبلغ الضمان المؤقت المودع لفائدة جماعة أرفود.
كما يجب باقي المتنافسين الذين تم إقصاؤهم لعدم قبول ملفاتهم أو رفض عروضهم، ودعوتهم، لسحب الضمان المؤقت المودع، مقابل وصل.

يجب رئيس مجلس جماعة أرفود المستفيد أو المستفيدين الذين تم قبول طلبهم في حالة الترخيص بالاحتلال المؤقت عن طريق التراضي. بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل أو فاكس مؤكد أو أية وسيلة اتصال أخرى تمكن من إعطاء تاريخ مؤكد، في أجل لا يتعدى عشرة (10) أيام ابتداء من تاريخ التأشير على مقرر المجلس، قصد استكمال باقي إجراءات الترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام، والإدلاء بالوثائق المطلوبة في أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما من تاريخ الإشعار بالتوصل، تحت طائلة فقدان حقهم في الاستغلال في حالة تجاوزهم لهذه المدة.

المادة 6: تبليغ المستفيد بقرار الترخيص بالاحتلال المؤقت

يتم تبليغ المستفيد أو المستفيدين بقرار أو قرارات الترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام، داخل أجل لا يتعدى عشرة (10) أيام من تاريخ توصل الجماعة الترابية بالوثائق المطلوبة.

المادة 7: تسليم المستفيد بقرار الترخيص بالاحتلال المؤقت

يسلم قرار الترخيص بالاحتلال المؤقت من طرف مصلحة الممتلكات الجماعية إلى المستفيد شخصيا، بعد أدائه مسبقا لمبلغ الإتاوة المترتبة عن الثلاثة أشهر الأولى من الترخيص، لدى شسيع المداخل أو المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل لدى الجماعة وفقا للشروط المحددة في قرار الترخيص، ويوقع المستفيد بسجل التراخيص المعد لهذا الغرض من قبل الجماعة. كما يمكن سحبه من المنصة الإلكترونية إن وجدت.

المادة 8: مدة الاحتلال المؤقت للملك العام

تحدد مدة الاحتلال المؤقت في سنة، تبتدئ من يوم تبليغ قرار الترخيص بالاحتلال المؤقت إلى المستفيد بأية وسيلة من وسائل التبليغ القانونية.

المادة 9: طبيعة رخصة الاحتلال المؤقت

تعتبر رخصة الاحتلال المؤقت شخصية، مؤقتة، وقابلة للسحب في أي وقت وحين، وفقا للشروط المحددة في القانون رقم 57.19 المشار إليه أعلاه وفي هذا الدفتر، ولا تنشأ عن هذه الرخصة أية حقوق لفائدة المستفيد، كما لا يمكنه التنازل عنها أو نقلها لفائدة الغير. كلا أو بعضا.

المادة 10: الحصول على باقي الرخص والتصاريح

لا تعفي الرخصة الممنوحة للمستفيد لاحتلال الملك العام، من وجوب الحصول على جميع الرخص والتصاريح اللازمة، طبقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

المادة 11: إشهار رخصة الاحتلال المؤقت

يتعين على المستفيد تعليق رخصة الاحتلال المؤقت للملك العام، في مكان بارز بالمحل، لتمكين الأشخاص المكلفين بمراقبة احتلال الملك العام من الاطلاع عليها، وإذا تعلق الأمر بالترخيص لأغراض الإشهار التجاري، يتعين على المستفيد من الرخصة الإشارة إلى رقم وتاريخ الرخصة في اللوحة الإشهارية.

المادة 12: استعمال العقار للغرض المرخص به

يمنع على المستفيد، استعمال الملك المرخص له باحتلاله مؤقتا، لغير الأغراض المنصوص عليها في هذا الدفتر وفي قرار الترخيص، أو أن يقيم عليه بناءات أو لوحات إشهارية، باستثناء اللوحات الخاصة بعرض الأثمنة، التي يجب أن توضع في مكان يسمح بالاطلاع عليها، ودون أن تحجب رؤية الإشارات الضوئية أو أن تعرقل حركة السير والمرور، كما يمنع وضعها في المنحرجات وملتقيات الطرق.

المادة 13: التزامات تكميلية

يلتزم المستفيد، عند الاقتضاء، بتزيين واجهة المحل بشكل يتلاءم مع جمالية الشارع، وفقا للشروط المنصوص عليها في قرار الترخيص، ومنها على الخصوص:

- وجوب استعمال أثاث ذي جودة وألوان متجانسة مع محيطه؛
- عدم استعمال المزهريات خارج حدود المساحة المرخص له باحتلالها مؤقتا؛
- استعمال ستائر وقائية عمودية، جانبية، في حالة كون المحل التجاري محاذ لمدخل مبنى سكني؛

كما يلتزم المستفيد بعدم عرض سلع أو بضائع، لا تكون لها علاقة بالنشاط الممارس والمرخص له.

المادة 14: الالتزام بالمحافظة على الملك المرخص باحتلاله مؤقتا وصيانتته

يلتزم المستفيد من رخصة الاحتلال المؤقت للملك العام بالمحافظة على الأماكن المستعملة ومحيطها، وصيانتها بصفة منتظمة ودائمة، طيلة مدة الترخيص، على نفقته، ودون مطالبة الجماعة بأي تعويض عن ذلك.

كما يلتزم بعدم إزعاج الغير والمجاورين (كإزعاج أو عرقلة حركة السير والمرور، أو وضع مكبرات للصوت دون موافقة صريحة من المصالح المختصة

الباب الثاني: الالتزامات المالية

المادة 15: الضمان المالي

يتعين على المشارك في المزايدة العمومية إيداع ضمان مالي مؤقت باسم جماعة أرفود لدى المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل يعادل درهم.

إذا تعلق الأمر باحتلال مؤقت لأغراض الإشهار التجاري، فإن مبلغ الضمان المؤقت، يجب أن يعادل قيمة الإتاوة المستحقة عن 6 أشهر من الاحتلال عن مجموع اللوحات التي يرغب المشارك في إقامتها فوق الملك العام. لا يرجع هذا الضمان للمشاركين في المزايدة العمومية، الذين تخلوا عن عروضهم بعد قبولها. ويرجع فقط للمشاركين الذين لم تقبل ملفاتهم. أو عروضهم؛ في حين يبقى هذا الضمان رهن إشارة الجماعة كضمان نهائي طيلة مدة الاحتلال المؤقت، ولا يرجع للمستفيد إلا عند نهاية الترخيص. بعد تبرئة ذمته من جميع الالتزامات المفروضة عليه بمقتضى دفتر التحملات وكذا قرار الترخيص. إذا تم الترخيص بالتراضي. عملاً بمقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 4 من دفتر التحملات. فإنه يتعين على المستفيد إيداع ضمان مالي نهائي باسم جماعة أرفود لدى المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل يعادل درهم وذلك طيلة مدة الاحتلال المؤقت. ولا يرجع للمستفيد إلا عند نهاية هذه المدة. بعد تبرئة ذمته من جميع الالتزامات المفروضة عليه بمقتضى دفتر التحملات وكذا قرار الترخيص.

إذا تعلق الأمر باحتلال مؤقت لأغراض الإشهار التجاري. فإن مبلغ الضمان النهائي. يجب أن يعادل قيمة الإتاوة المستحقة عن 6 أشهر من الاحتلال عن مجموع اللوحات التي يرغب المستفيد في إقامتها فوق الملك العام. يمكن الاستعاضة عن الضمان المؤقت والضمان النهائي المشار إليهما أعلاه بكفالات شخصية وتضامنية تلتزم مع المتنافس أو المستفيد بأن تدفع إلى الجماعة في حدود الضمانات المنصوص عليها في هذا الدفتر. المبالغ التي قد يصبح مدينا بها اتجاه الجماعة بمناسبة تنفيذ قرار الترخيص وبنود دفتر التحملات.

المادة 16: تحديد إتاوة الاحتلال المؤقت وتاريخ الاستحقاق

يحدد مبلغ إتاوة الاحتلال المؤقت. طبقاً للعرض المقترح من طرف صاحب المزايدة العمومية. بناء على الثمن الافتتاحي المحدد من طرف اللجنة المكلفة بإجراء الخبرة الإدارية. في: درهم. إذا تم الترخيص بالتراضي. عملاً بمقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 4 من دفتر التحملات. فإن مبلغ إتاوة الاحتلال المؤقت. يجب ألا يقل عن الثمن الافتتاحي للمزايدتين أو عن مبلغ الإتاوة المحدد بقرار الترخيص. تستحق الإتاوة كاملة. عن كل 3 أشهر ابتداء من تاريخ تبليغ قرار الترخيص. سواء شرع خلاله في الاستغلال أو لم يتم، وتؤدي الإتاوة لدى شسيع مداخيل الجماعة أو المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل. داخل أجل لا يتعدى خمسة عشر (15) يوماً الموالية لتاريخ استحقاقها ووفق الكيفيات المحددة بقرار الترخيص. مع مراعاة أحكام الفقرة الأولى من المادة 25 من هذا الدفتر. لا يحق للمستفيد مطالبة الجماعة باسترداد مبالغ الإتاوة المؤداة.

المادة 17: مراجعة إتاوة الاحتلال المؤقت

تراجع إتاوة الاحتلال المؤقت. حسب نسبة مئوية تحدد في% وينص عليها في قرار الترخيص بالاحتلال المؤقت. وفقاً لمقتضيات المادة 21 من القانون رقم 57.19 المشار إليه أعلاه. يسري العمل بالإتاوة المراجعة تلقائياً. عند حلول أجل استحقاقها.

المادة 18: أداء المستفيد لمصاريف الكهرباء والماء

يلتزم المستفيد عند الاقتضاء بتحمل مصاريف استهلاك الماء والكهرباء.

إذا استلزم الأمر ربط لوحات إخبارية بشبكة الإنارة العمومية تلتزم الجماعة بالترخيص للمستفيد بذلك. على أن يتحمل مصاريف الربط والاستهلاك.

المادة 19: إصلاح الأضرار الملحقه بالملك العام

يلتزم المستفيد على نفقته. بإصلاح كل الأضرار التي قد يلحقها بالملك العام أو بشبكة الطرق. الناتجة عن وضع تجهيزات أو بنايات أو لوحات إخبارية أو غيرها وذلك داخل أجل من تاريخ حدوث الضرر أو من تاريخ المطالبة بإصلاحه. وفي حالة عدم قيام المستفيد بالإصلاحات المذكورة. تقوم الجماعة مقامه بالإصلاحات الضرورية على نفقته.

المادة 20: الضرائب والرسوم والاشتراكات في أنظمة الاحتياط الاجتماعي

يلتزم المستفيد بأداء جميع الضرائب والرسوم والواجبات المترتبة عن استغلال الملك العام. طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

كما يلتزم المستفيد بالإدلاء سنويا بلائحة مأجوريه وبالوثائق الإدارية المسلمة من طرف السلطات المختصة والتي تثبت الوضعية السليمة للمستفيد اتجاه التزاماته الضريبية وسداد اشتراكاته في أنظمة الاحتياط الاجتماعي. عند الاقتضاء.

المادة 21: التعويض عن التحسينات

لا يمكن للمستفيد أن يطالب الجماعة بأي تعويض عن التحسينات التي قد يدخلها على الملك العام المرخص له باحتلاله مؤقتا. حتى وإن كانت هذه التحسينات بموافقتها.

المادة 22: المسؤولية عن الأضرار

يتحمل المستفيد المسؤولية عن جميع الأضرار التي قد تقع للغير طيلة مدة الاستغلال بفعل نشاطه.

المادة 23: التأمين عن المسؤولية المدنية

يلتزم المستفيد بإبرام عقد تأمين عن المسؤولية المدنية. يغطي جميع الأضرار التي قد تترتب عن أنشطته طيلة مدة الاستغلال. تسلم نسخة من هذا العقد إلى الجماعة.

الباب الثالث : سحب رخص الاحتلال المؤقت للملك العام أو إنهاؤها

المادة 24: سحب رخصة الاحتلال المؤقت للملك العام

يمكن. إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك سحب رخصة الاحتلال المؤقت في كل حين. مهما كانت مدتها. وفي هذه الحالة يتم تبليغ قرار السحب إلى المستفيد ثلاثة أشهر على الأقل قبل التاريخ المحدد للسحب.

تسحب رخصة الاحتلال المؤقت للملك العام ل الجماعة قبل انتهاء مدتها في كل وقت وحين بحكم القانون وبدون أي تعويض. ولو عن الأضرار التي قد تلحقه. بعد توجيه إنذار للمستفيد. برسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل أو فاكس مؤكد أو أية وسيلة اتصال أخرى تمكن من إعطاء تاريخ مؤكد يحدد فيه أجل لا يتعدى شهرا واحدا لإخلاء العقار وذلك في الحالات التالية:

عدم احترام آجال الشروع في الأشغال والانتهاؤها منها المحددة في قرار الترخيص بالاحتلال المؤقت. دون عذر مقبول من قبل رئيس المجلس؛

تخلي المستفيد للغير عن كل أو بعض الحقوق التي يخولها له قرار الترخيص بالاحتلال المؤقت؛

• تخصيص المستفيد العقار موضوع الترخيص بالاحتلال المؤقت. لاستعمال آخر غير الذي تم الترخيص له به.
أو إحداث تغيير في المنشآت المنجزة دون موافقة مسبقة للمجلس؛

- عدم أداء إتاوة الاحتلال المؤقت عند حلول أجل استحقاقها؛
- صدور حكم نهائي بالتصفية القضائية في حق المستفيد؛
- إخلال المستفيد بأحد بنود دفتر التحملات.

المادة 25: استحقاق الإتاوة في حالة سحب رخصة الاحتلال المؤقت

إذا تم سحب رخصة الاحتلال المؤقت لأسباب المصلحة العامة المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 24 أعلاه. فإن الإتاوة تستحق فقط. إلى يوم الاسترجاع الفعلي للملك العمومي موضوع الرخصة. ويرجع للمستفيد. إذا اقتضى الحال. ما زاد عن مبلغ الإتاوة المستحقة. وفقا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 21 من القانون رقم 57.19 المشار إليه أعلاه. إذا تم سحب الرخصة لسبب من الأسباب المبينة في الفقرة 2 من المادة 24 أعلاه. فإن مبلغ الإتاوة المستحقة الأداء. حتى يوم سحب الرخصة يبقى حقا مكتسبا للجماعة وفقا لمقتضيات الفقرة الثانية من المادة 21 من القانون رقم 57.19 المشار إليه أعلاه.

المادة 26: إنهاء رخصة الاحتلال المؤقت بطلب من المستفيد

يلتزم المستفيد من رخصة الاحتلال المؤقت للملك العام للجماعة الترابية. في حالة تقديمه لطلب إنهاء الترخيص قبل انتهاء مدته. بأداء تعويض يعادل مبلغ الإتاوة المحدد بقرار الترخيص عن 6 أشهر من الاحتلال وذلك ابتداء من تاريخ تقديم الطلب. لا يمكن قبول الطلب المشار إليه أعلاه إلا إذا قام المستفيد بأداء جميع مبالغ الإتاوة المستحقة إلى تاريخ تقديم الطلب المتعلق بإنهاء الرخصة المعنية.

عدد 7168 - 18 رجب 1444 (9 فبراير 2023) الجريدة الرسمية 1269

الباب الرابع: المراقبة والجزاءات

المادة 27: مراقبة المصالح المختصة للملك المرخص باحتلاله مؤقتا

يلتزم المستفيد بتمكين الموظفين والأعوان المحلفين الذين ينتدبهم رئيس مجلس «الجماعة الترابية.....» من الولوج إلى العقار موضوع الترخيص بالاحتلال المؤقت. لمراقبة احترام المستفيد لبنود دفتر التحملات وقرار الترخيص.

المادة 28: الجزاء المترتب عن احتلال الملك العام بدون سند قانوني

يلتزم المستفيد من رخصة الاحتلال المؤقت بعدم تجاوز المساحة أو المدة المرخص بهما. وفي حالة إخلاله بهذا الالتزام يعتبر في وضعية محتمل دون سند قانوني وتطبق عليه أحكام المادة 27 من القانون رقم 57.19 السالف الذكر.

المادة 29: إرجاع العقار موضوع الترخيص

يلتزم المستفيد بإرجاع العقار موضوع الرخصة. إما كلياً أو جزئياً. في حالة سحب الرخصة أو انتهاء مدتها طبقاً لقرار الترخيص لفائدة الجماعة.

الباب الخامس: أحكام خاصة بالاحتلال المؤقت للملك العام لأغراض الإشهار التجاري

المادة 30: المواصفات التقنية

يلتزم المستفيد باحترام بنود هذا دفتر والتصميم البياني المرفق به. وكذا المواصفات التقنية المفروضة كما هي محددة في الجدول الآتي:

الرقم الترتيبي للوحات	موقع نصب اللوحات	مقياسها	مواصفاتها	الملاحظات
1	شارع، ساحة	الحجم (العلو، العرض، الطول)	ثابتة أو متحركة ثنائية الرؤى..... شاشة عرض.....	بيان مواد صنع اللوحات: الزجاج المقوى. الألومنيوم... - المسافة الفاصلة بينها وبين الأرض وبينها وبين الطريق العمومي.
2				
.....				

المادة 31: التركيب والصيانة

يتحمل المستفيد جميع مصاريف صنع وتركيب وصيانة اللوحات الإشهارية.

المادة 32: شروط تركيب اللوحة الإشهارية

يتعهد المستفيد بإعلام المصالح المختصة التابعة ل الجماعة أسبوعا قبل تركيب اللوحة الإشهارية، لحضور أشغال تركيبها قصد التأكد من مكان وضعها المحدد بالرخصة والتصميم الموقعي ومن احترام المواصفات المفروضة.

المادة 33: تحديد المسؤولية عن مضمون المادة الإشهارية

يتعهد المستفيد بإعلام المتعاملين معه بمسؤولياتهم عن محتوى البيانات الإشهارية (المكتوبة والمرئية) ومطابقتها للقوانين الجاري بها العمل.

المادة 34: احترام النظام العام

يلتزم المستفيد بعدم استعمال اللوحات الإشهارية موضوع الترخيص لإشهار يضم صورا أو عبارات مخلة بالنظام العام والآداب والأخلاق العامة. والتقاليد والعادات والقيم الوطنية. أو للترويج للمواد المضرة بالصحة كالتبغ أو المشروبات الكحولية.

المادة 35: شروط استغلال اللوحات الإشهارية في عرض المادة الإشهارية

يلتزم المستفيد بالامتناع عن وضع الملصقات الإعلانية أو الإشهارية في كل جزء من الملك العام المرخص باحتلاله مؤقتا قبل مراقبة مضمونها من طرف عامل العمالة أو الإقليم أو من ينوب عنه والذي يقع الملك في دائرة نفوذه الترابي.

المادة 36: وضع اللوائح الإشهارية رهن إشارة الجماعة

يتعهد المستفيد بوضع (..... في المائة) من لوحاته رهن إشارة الجماعة مجانا،

كما يتعهد المستفيد بوضع جميع اللوحات الإشهارية رهن إشارتها. بالمجان. خلال الأعياد الوطنية والدينية والمهرجانات المقامة بترابها لمدة على ألا تتعدى هذه المدة عشرين (20) يوماً عن كل سنة. يجب على الجماعة عند رغبتها في استغلال اللوحات الإشهارية إخبار المستفيد قبل ذلك بثلاثين (30) يوماً على الأقل.

المادة 37: تغيير المواقع المرخص باستغلالها

يمكن للجماعة إذا دعت المصلحة العامة ذلك أو عند الضرورة أن تطلب من المستفيد بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل أو فاكس مؤكد أو أية وسيلة اتصال أخرى تمكن من إعطاء تاريخ مؤكد تغيير موقع كل لوحة إشهارية داخل أجل شهر من تاريخ تبليغه بذلك.

ويتحمل المستفيد مصاريف هذا التغيير، ومصاريف إعادة المواقع الأصلية إلى الحالة التي كانت عليها قبل الترخيص.

الباب السادس: أحكام ختامية

المادة 38: تعيين محل المخابرة

يتعين على المستفيد من رخصة الاحتلال المؤقت تعيين محل للمخابرة معه في الدائرة الترابية للجماعة أو الإقليم التي يقع فيها العقار، مع وجوب إخبار رئيس مجلس الجماعة بكل تغيير قد يطرأ عليه بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل أو فاكس مؤكد أو أية وسيلة اتصال أخرى تمكن من إعطاء تاريخ مؤكد.

وفي حالة عدم الإخبار بتغيير محل المخابرة. يعتبر آخر محل مصرح به هو مكان التبليغ.

المادة 39: اختصاص البت في المنازعات

في حالة حدوث نزاع بين الطرفين. بشأن مقتضيات دفتر التحملات. يعرض الأمر على تحكيم السلطة الإدارية المحلية المختصة. وإذا تعذر الوصول إلى حل بالتراضي. يتم اللجوء إلى المحكمة المختصة التي يقع العقار موضوع الترخيص بالاحتلال المؤقت في دائرة نفوذها الترابي.

كاتب المجلس

رئيس المجلس

عبد الغاني حمداوي

إسماعيل بلحسان

النقطة الخامسة عشرة : الدراسة والتصويت على كناش التحملات الخاص باحتلال الملك الجماعي الخاص.

العرض :

أشار السيد الرئيس بصدد هذه النقطة إلى أنه في إطار تحيين القوانين المتعلقة بكناش التحملات الخاص باحتلال الملك الجماعي الخاص من أجل تحديد الشروط المتعلقة بالتزامات وحقوق الطرفين المتعاقدين وفق مقتضيات القانونية المنظمة الجديدة.

بعد ذلك طلب من رئيس اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة تلاوة محضر اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بخصوص هذه النقطة.

يونس مديقي :

تلا على مسامع الحاضرين محضر اجتماع اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بصدد هذه النقطة.

السيد الرئيس :

طلب من المجلس التصويت على هذه النقطة.

● عدد الأعضاء الموافقون: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوي - محمد ايت خويا موح -
سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحدو - يونس مديقي - عبد الصمد الهوارة- مصطفى المحمدي -
عمرجناني- رضوان الصادوق - يوسف اوجيل- نور الدين شآكر - عبد الدائم بن الحسن - عبيد بن احمد - أمال
جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

المقرر المتخذ :

مقرر عدد : 33 بتاريخ 2023/10/05

النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على كناش التحملات الخاص باحتلال الملك الجماعي الخاص.

إن مجلس جماعة أرفود، المجتمع في الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 خلال الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2023/10/05، وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات كما تم تغييره وتتميمه وخاصة المواد 41-42-43 منه.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على كناش التحملات الخاص باحتلال الملك الجماعي الخاص.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأصوات المعبر عنها : 18

● عدد الأعضاء الحاضرين: 18

● عدد الأعضاء الموافقين: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوبي - محمد ايت خويا موح - سميرة بوطيب

- عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهواورة - مصطفى المحمدي - عمرجناني - رضوان الصادوق

- يوسف اوجيل - نور الدين شاكّر - عبد الدائم بن الحسن - عبيد بن احمد - أمال جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

يقرر ما يلي:

وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين وعددهم 18 عضوا على كناش التحملات الخاص باحتلال الملك

الجماعي الخاص والذي ينص على ما يلي:

دفتـر التحملات

المتعلق بكراء أو استغلال عقارات تابعة للملك الخاص التابع لجماعة أرفود

الباب الأول: مقتضيات عامة

المادة 1: موضوع دفتر التحملات

يحدد دفتر التحملات هذا الشروط والالتزامات المتعلقة عقار تابع للجماعة الترابية أرفود

المادة 2: المراجع والنصوص القانونية

● بناء على القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-15-185 الصادر في 20

رمضان 1436 الموافق ل 7 يوليوز 2015.

- بناء على القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية. الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم: 1.21.74 بتاريخ 03 من ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021)؛
- القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.178 بتاريخ 25 من ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011) كما تم تغييره وتتميمه؛
- القانون رقم 49.16 المتعلق بكراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.99 بتاريخ 13 من شوال 1437 (18 يوليو 2016)؛
- القانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقة التعاقدية بين المكري والمكتر للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.13.111 بتاريخ 15 من محرم 1435 (19 نوفمبر 2013) كما تم تغييره وتتميمه؛
- القانون رقم 07.03 المتعلق بكيفية مراجعة أثمان كراء المحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني أو التجاري أو الصناعي أو الحرفي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.134 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007)؛
- الظهير الشريف رقم 1.56.211 بشأن الضمانات المالية المطلوبة من المشاركين في السمسات العمومية والذين نزل عليهم المزاد؛
- بناء على المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017) المتعلق بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات.
- بناء على القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم: 3711.21 الصادر في 17 من صفر 1444 (14 سبتمبر 2022) بتحديد كفاءات إجراء المزايدة العمومية المتعلقة بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام للجماعات الترابية وبتفويت وكراء واستغلال أملاكها الخاصة؛
- بناء على القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 3711.21 الصادر في 17 من صفر 1444 (14 سبتمبر 2022) بتطبيق أحكام القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية بشأن اللجنة المكلفة بإجراء الخبرة الإدارية؛
- محضر اجتماع اللجنة المكلفة بإجراء الخبرة الإدارية. المجتمع بتاريخ:
- مقرر مجلس «الجماعة الترابية»..... المتخذ خلال جلسته المنعقدة بتاريخ:..... برسم دورته
- الذي يصادق المجلس بموجبه على والمؤشر عليه من قبل بتاريخ:.....

المادة 3: العقار موضوع الكراء أو الاستغلال

يتكون العقار موضوع الكراء أو الاستغلال من: ، مسمى : "....."، مرجعه العقاري: (محفظ تحت رقم، في طور التحفيظ: مطلب عدد، أو غير محفظ: مراجع سند التملك)، نوعيته: (أرض عارية أو مبنية)، مساحته بالمتر المربع، موقعه:، حدوده:، محتوياته.....

المادة 4: المستفيد من الكراء أو الاستغلال

يقوم رئيس مجلس جماعة أرفود، بإبرام عقد كراء أو استغلال العقار التابع للأملك الخاصة للجماعة الوارد بيانه في المادة 3 أعلاه، بعد مزايمة عمومية.

يمكن لرئيس مجلس جماعة أرفود، أن يقوم بإبرام عقود كراء العقار المشار إليه في المادة 3 أعلاه بالتراضى، في الحالات المنصوص عليها في المادة 37 من القانون رقم 57.19 السالف الذكر.

المادة 5: مدة الكراء أو الاستغلال

تحدد مدة كراء أو استغلال العقار المشار إليه في المادة 3 أعلاه، في سنوات.

المادة 6: مبلغ الكراء أو الاستغلال

يحدد مبلغ الكراء أو الاستغلال طبقاً للعرض المقدم من طرف المتنافس الفائز بالمزايمة العمومية، على أساس الثمن الافتتاحي المحدد من طرف اللجنة المكلفة بإجراء الخبرة الإدارية، في : درهم، (عن كل).

إذا تم الكراء أو الاستغلال بالتراضى، عملاً بمقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 4 من دفتر التحملات، فإن المبلغ العملية يجب ألا يقل عن الثمن الافتتاحي لمزائدين لم تسفرا عن أية نتيجة بالنسبة للحالة الأولى المنصوص عليها بالمادة 37 من القانون رقم 57.19 السالف الذكر. وبخصوص الحالات الأخرى من نفس المادة يجب ألا يقل المبلغ العملية عن الثمن المحدد من طرف اللجنة المكلفة بإجراء الخبرة الإدارية والمصادق عليه من قبل المجلس.

يراجع مبلغ الكراء أو الاستغلال كل ثلاث سنوات، بنسبة..... من مبلغ الكراء أو الاستغلال.

المادة 7: كيفية الأداء

يؤدى مبلغ الكراء أو الاستغلال بصفة منتظمة، خلال الأسبوع الأول من كل المستحق الأداء لدى شسيع المداخيل أو المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل لدى الجماعة أرفود.

المادة 8: الضمان المالى

يتعين على المشارك في المزايمة العمومية إيداع ضمان مالى مؤقت باسم جماعة أرفود لدى المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل يعادل درهم.

يرجع هذا الضمان فقط، بعد انتهاء هذه العملية، للذين لم يرس عليهم العرض، في حين يعتبر ضماناً نهائياً بالنسبة للمستفيدين إلى حين انتهاء مدة الكراء. لا يرجع الضمان المؤقت المحدد أعلاه، لكل مشارك تخلى عن العرض بعد أن رسا عليه.

إذا تم الكراء بالتراضى، عملاً بمقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 4 من دفتر التحملات هذا، فإنه يتعين على المستفيد إيداع ضمان مالى نهائى باسم جماعة أرفود لدى المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل يعادل درهم.

يرجع الضمان النهائى إلى المستفيد عند انتهاء مدة الكراء أو الاستغلال، وذلك بعد خصم من مبلغ الضمان ما بذمته من مستحقات أو مصاريف ناتجة عن الأضرار التي قد تلحق بالملك.

يمكن الاستعاضة عن الضمان المؤقت والضمان النهائى المشار إليهما أعلاه بكفالات شخصية وتضامنية تلتزم مع المتنافس أو المستفيد بأن تدفع إلى الجماعة الترابية، في حدود الضمانات المنصوص عليها في هذا دفتر، المبالغ التي قد يصبح مدينا بها اتجاه الجماعة الترابية بمناسبة تنفيذ عقد الكراء وبنود دفتر التحملات.

المادة 9: أشعار المستفيد من الكراء أو الاستغلال

يخبر رئيس مجلس جماعة أرفود المتنافس أو المتنافسين الذين تم قبول عروضهم، بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل أو فاكس مؤكد أو أية وسيلة اتصال أخرى تمكن من إعطاء تاريخ مؤكد، قصد استكمال باقي إجراءات الكراء أو الاستغلال داخل أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما من تاريخ الإشعار بالتوصل، تحت طائلة فقدان حقهم في الكراء أو الاستغلال في حالة تجاوزهم لهذه المدة، مع تحويل مبلغ الضمانة المؤقتة المودعة لفائدة جماعة أرفود. كما يخبر باقي المتنافسين الذين تم إقصاؤهم لعدم قبول ملفاتهم أو رفض عروضهم، ودعوتهم لسحب الضمانة المؤقتة المودعة، مقابل وصل.

يخبر رئيس مجلس جماعة أرفود المستفيد أو المستفيدين في حالة الكراء عن طريق التراضي، بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل أو فاكس مؤكد أو أية وسيلة اتصال أخرى تمكن من إعطاء تاريخ مؤكد، في أجل لا يتعدى عشرة (10) أيام ابتداء من تاريخ التأشير على مقرر المجلس، قصد استكمال باقي إجراءات الكراء، والإدلاء بالوثائق المطلوبة داخل أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما من تاريخ الإشعار بالتوصل، تحت طائلة فقدان حقهم في الكراء في حالة تجاوزهم لهذه المدة.

المادة 10: المبلغ الجزافي

يلتزم المستفيد من الكراء أو الاستغلال إضافة إلى المبلغ التقديري للكراء أو الاستغلال، بأداء مبلغ جزافي محدد في.....درهم، دفعة واحدة أو على دفعات، لدى شسيع المداخل بجماعة أرفود وذلك داخل أجل.....، ولا اعتبر متخليا عن عملية الكراء أو الاستغلال. يصير هذا المبلغ حقا مكنسبا لجماعة أرفود بمجرد أدائه.

المادة 11: توقيع عقد الكراء أو الاستغلال

يجر عقد الكراء أ والاستغلال بين المستفيد ورئيس مجلس جماعة أرفود، ويشار فيه بالإضافة إلى الشروط المنصوص عليها في هذا الدفتر، إلى المقتضيات الخاصة عند الاقتضاء. ويسلم رئيس مجلس جماعة أرفود، للمستفيد نسخة من عقد الكراء أو الاستغلال ودفتر التحملات الموقع، مرفق، عند الاقتضاء، بالتصميم. لا تصبح عملية الكراء أو الاستغلال نهائية إلا بعد توقيع العقد من قبل طرفيه، طبقا للإجراءات القانونية الجاري بها العمل.

المادة 12: الكراء من الباطن وتفويته أو توليته أو التخلي عنه

كل كراء من الباطن أو تفويته فيما يخص العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي، لا يكون له أي أثر إلا إذا تم وفقا لأحكام القانون رقم 49.16 المتعلق بكراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.99 بتاريخ 13 من شوال 1437 (18 يوليو 2016). كل تولية للكراء أو تخل عنه فيما يخص كراء المحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني، لا يكون له أي أثر إلا إذا تم وفقا لأحكام القانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقة التعاقدية بين المكري والمكتر للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.13.111 بتاريخ 15 من محرم 1435 (19 نوفمبر 2013).

المادة 13: إجراء تغييرات بالمحل موضوع الكراء أو الاستغلال

يمنع إجراء تغييرات بالمحل موضوع الكراء أو الاستغلال إلا بعد الموافقة الكتابية لرئيس مجلس جماعة أرفود وفقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

المادة 14: معاينة المحل

يتعين على المستفيد السماح لمصالح الجماعة للقيام بمعاينة المحل موضوع الكراء أو الاستغلال كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة 15: المصاريف المحتملة من طرف المستفيد

يلتزم المستفيد بأداء واجبات الماء والكهرباء والهاتف.

المادة 16: المسؤولية عن الأضرار

يتحمل المستفيد، المسؤولية عن جميع الأضرار التي تقع للغير طيلة مدة الكراء أو الاستغلال بفعل نشاطه.

المادة 17: التأمين عن المسؤولية المدنية

يلتزم المستفيد بإبرام عقد تأمين عن المسؤولية المدنية، يغطي جميع الأضرار التي قد تترتب عن أنشطته طيلة مدة الكراء أو الاستغلال. تسلم نسخة من هذا العقد إلى جماعة أرفود.

المادة 18: فسخ عقد الكراء أو الاستغلال من قبل الجماعة

تطبق الأحكام المتعلقة بفسخ عقد الكراء المنصوص عليها في القانون رقم 49.16 المتعلق بكراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي، وفي القانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقة التعاقدية بين المكري والمكترى للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني. يمكن لجماعة أرفود فسخ عقد الكراء أو الاستغلال في حالة عدم احترام المستفيد لبنود دفتر التحملات وعقد الكراء أو الاستغلال.

في حالة فسخ عقد الكراء أو عقد الاستغلال يتم تحويل مبلغ الضمانة النهائية لفائدة جماعة أرفود.

المادة 19: إنهاء العقد بطلب من المستفيد

يلتزم المستفيد، في حالة تقديمه لطلب إنهاء عقد الكراء أو الاستغلال قبل انتهاء مدته، بأداء تعويض يعادل المبلغ المحدد بهذا العقد عن 6 أشهر من الكراء أو الاستغلال وذلك ابتداء من تاريخ تقديم الطلب. لا يمكن قبول الطلب المشار إليه أعلاه إلا إذا قام المستفيد بأداء جميع المبالغ المستحقة لفائدة جماعة أرفود إلى تاريخ تقديم الطلب المتعلق بإنهاء العقد.

المادة 20: استغلال المحل من طرف الورثة

في حالة وفاة المستفيد، يحق لورثته الاستمرار باستغلال العقار موضوع الكراء أو الاستغلال، إذا ما أعربوا عن رغبتهم في ذلك، عن طريق توجيه طلب في الموضوع إلى رئيس مجلس جماعة أرفود، داخل أجل ثلاثة (3) أشهر من الوفاة، وإلا اعتبر عقد الكراء أو الاستغلال لا غيا.

المادة 21: الرخص والتصاريح

لا يعني عقد الكراء أو الاستغلال المستفيد من الحصول على الرخص والتصاريح الضرورية لممارسة نشاط تجاري أو مهني أو صناعي أو حرفي وذلك وفقاً للتشريعات والأنظمة الجاري بها العمل.

المادة 22: المحافظة على العقار وصيانته

يلتزم المستفيد بالمحافظة على العقار موضوع الكراء أو الاستغلال و صيانته.

المادة 23: مآل التحسينات المنجزة بالعقار موضوع الكراء أو الاستغلال

في حالة فسخ عقد الكراء أو الاستغلال قبل انتهاء مدته، يلتزم المستفيد بإرجاع العقار موضوع العملية، مع تحسيناته جزئياً أو كلياً إلى الجماعة الترابية، مجاناً، ودون المطالبة بأي تعويض عنها ولو تمت بموافقة من جماعة أرفود.

المادة 24: تعيين محل للمخبرة

يتعين على المستفيد من الكراء أو الاستغلال، تعيين محل للمخبرة معه في الدائرة الترابية للجماعة أو الإقليم التي يقع فيها العقار، مع وجوب إخبار رئيس مجلس جماعة أرفود بكل تغيير قد يطرأ عليه، بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل أو فاكس مؤكد أو أية وسيلة اتصال أخرى تمكن من إعطاء تاريخ مؤكد. وفي حالة عدم الإخبار بتغيير محل المخبرة، يعتبر آخر محل مصرح به هو مكان التبليغ.

المادة 25: اختصاص البت في المنازعات

في حالة حدوث نزاع بين الطرفين، بشأن مقتضيات دفتر التحملات، يعرض الأمر على تحكيم السلطة الإدارية المحلية المختصة، وإذا تعذر الوصول إلى حل بالتراضي، يتم اللجوء إلى المحكمة المختصة التي يقع العقار موضوع الكراء أو الاستغلال في دائرة نفوذها الترابي.

كاتب المجلس

رئيس المجلس

عبد الغاني حمداوي

إسماعيل بلحسان

النقطة السادسة عشرة : الدراسة والتصويت على تعيين كناش التحملات الخاص بمقهى ومطعم الطابق الأرضي بالمحطة الطرقية.

العرض :

أوضح السيد الرئيس في عرضه، بأن تعيين كناش التحملات الخاص بمقهى ومطعم الطابق الأرضي بالمحطة الطرقية من شأنه المساهمة في تنمية مداخل الجماعة وِانعاش الشغل وخلق فرص للشغل. بعد ذلك طلب من رئيس اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة تلاوة محضر اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بخصوص هذه النقطة.

يونس مديقي:

تلا على مسامع الحاضرين محضر اجتماع اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بصدد هذه النقطة.

السيد الرئيس:

طلب من المجلس التصويت على هذه النقطة.

● عدد الأعضاء الموافقون: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوي - محمد ايت خويا موح - سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهواورة- مصطفى الحمدي - عمرجاني- رضوان الصادوق - يوسف اوجيل- نور الدين شاكر - عبد الدائم بن الحسن - عبيد بن احمد - أمال جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

المقرر المتخذ :

مقرر عدد : 34 بتاريخ 2023/10/05

النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على تحين كناش التحملات الخاص بمقهى ومطعم الطابق الأرضي بالمحطة الطرقية.

إن مجلس جماعة أرفود، المجتمع في الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 خلال الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2023/10/05، وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات كما تم تغييره وتتميمه وخاصة المواد 41-42-43 منه.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على تحين كناش التحملات الخاص بمقهى ومطعم الطابق الأرضي بالمحطة الطرقية.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأصوات المعبر عنها : 18

● عدد الأعضاء الحاضرين: 18

● عدد الأعضاء الموافقين: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوبي - محمد ايت خويا موح - سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهواورة - مصطفى المحمدي - عمرجناني - رضوان الصادوق - يوسف اوجيل - نور الدين شاكر - عبد الدائم بن الحسن - عبيد بن احمد - أمال جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

يقرر ما يلي:

وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين وعددهم 18 عضوا على تحين كناش التحملات الخاص بمقهى ومطعم الطابق الأرضي بالمحطة الطرقية والذي ينص على ما يلي:
الديباجة

➤ بناء على القانون التنظيمي رقم 13-114 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015).

➤ بناء على القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.74 بتاريخ 3 من ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021).

➤ بناء على القانون رقم 39.07 المحدد للمقتضيات الانتقالية المتعلقة الرسوم و الحقوق و الواجبات المستحقة لفائدة الجماعات المحلية، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف 1.07.209 بتاريخ 16 من ذي الحجة 1428 (27 دجنبر 2007)، المنصوص عليها في المواد من

- 189 إلى 193 من الباب 34 القانون رقم 30.89 المحدد بموجبه نظام للضرائب المستحقة للجماعات المحلية و هيئاتها، الصادر بتنفيذه رقم 1.89.187 في 21 من ربيع الآخر 1410 (21 نوفمبر 189).
- بناء على الظهير الشريف 1.56.211 بشأن الضمانات المالية المطلوبة من المشاركين في السمسرات العمومية و الذين نزل عليهم المزداد.
- بناء على القانون رقم 47-06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1-07-195 بتاريخ 19 ذي القعدة 1428 (30 نونبر 2007) كما وقع تغييره و تميمه بالقانون رقم 07.20 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.20.91 بتاريخ 16 جادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020)..
- بناء على مرسوم رقم 2.22.431 الصادر في 15 شعبان 1444 الموافق ل 8 مارس 2023 المتعلق بالصفقات العمومية)
- بناء على المرسوم رقم 2.78.157 الصادر بتاريخ 11 من رجب 1400 (26 ماي 1980) بتحديد الشروط التي تنفذ بها تلقائيا التدابير الرامية إلى استتباب الأمن و ضمان سلامة المرور و الصحة و المحافظة على الصحة العمومية.
- بناء على المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017) بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات و مؤسسات التعاون بين الجماعات.
- بناء على القرار المشترك لوزير الداخلية ووزيرة الاقتصاد و المالية رقم 3712.21 الصادر في 17 من صفر 1444 (14 سبتمبر 2022) بتحديد كفاءات إجراء المزايدة العمومية المتعلقة بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام للجماعات الترابية وبتفويت وكراء و استغلال أملاكها الخاصة.
- بناء على القرار المشترك لوزير الداخلية ووزيرة الاقتصاد و المالية رقم 3711.21 الصادر في 17 من صفر 1444 (14 سبتمبر 2022) بتطبيق أحكام القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية بشأن اللجنة المكلفة بإجراء الخبرة الإدارية.
- بناء على القرار الجبائي المستمر رقم 08 بتاريخ 20/05/2008 المحدد لنسب و أسعار الرسوم و الحقوق و الواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة أرفود كما تم تعديله و تغييره
- بناء على محضر اللجنة المكلفة لإجراء الخبرة الإدارية بتاريخ 28 يناير 2013 و 22 نونبر 2013.
- بناء على مقرر المجلس الجماعي عدد 35 في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2023 المنعقدة بتاريخ 05 أكتوبر 2023 من اجل المصادقة على كناش التحملات الخاص باستغلال المحطة الطرقية لجماعة أرفود.

يقرر ما يلي:

المادة الأولى: موضوع دفتر التحملات

يحدد دفتر التحملات هذه الشروط والالتزامات المتعلقة بمنح حق استغلال المحطة الطرقية بمرافقتها لجماعة أرفود عن طريق المزايدة العمومية أو بالتراضي بعد مزايدتين لم تسفرا عن أية نتيجة عند الاقتضاء.

المادة الثانية: العقار موضوع الاستغلال

يتم إجراء عملية منح استغلال المحطة الطرقية بمرافقه ذي مطلب التحفيظ عدد: T/263/A/ مساحتها 1900,00 متر مربع الكائنة بيمين الطريق الجهوية رقم 702 جماعة أرفود عن طريق مزايدة عمومية.

* بناء على مقتضيات الباب الثاني من القرار المشترك لوزير الداخلية ووزيرة الاقتصاد و6 المالية رقم 3712.21 الصادر في 17 من صفر 1444 (14 سبتمبر 2022) بتحديد كفاءات إجراء المزايدة العمومية المتعلقة بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام للجماعات الترابية وبتفويت وكراء واستغلال أملاكها الخاصة.

تحتوي المحطة الطرقية على :

- ✓ فضاء الاستقبال
- ✓ الأرصفة المخصصة لوقوف حافلات النقل العمومي للمسافرين داخل المحطة.
- ✓ أبواب دخول وخروج الحافلات
- ✓ باحة الانتظار
- ✓ الإرشادات
- ✓ مستودع الأمتعة
- ✓ شبائيك بيع التذاكر وعددها خمسة
- ✓ المرافق الصحية على مستوى الطابق الأرضي للمحطة.
- ✓ مقهى ومطعم بالطابق الأرضي مع الميزانين.
- ✓ محلات تجارية وعددها اثنان.
- ✓ قاعة للصلاة.
- ✓ مقهى ومطعم بالطابق الأول مطل وموصول بساحة ووقوف الحافلات
- ✓ مكتب لإدارة المحطة الطرقية
- ✓ مركز الشرطة
- ✓ مكاتب إدارية مخصصة للشركات والإدارات والمؤسسات وعددها أربعة
- ✓ مرافق صحية بالطابق الأرضي رهن إشارة المصالح الإدارية والساهرين على المحطة.

المادة الثالثة : مراجع حق الاستغلال

تنقسم مرافق المحطة إلى خمس حصص ، حيث سيتم إجراء المزايدة العمومية لكل حصة على حدة أو تشمل كل الحصص .
وتتكون الحصة الأولى : المتعلقة بمرافق خدمات النقل من :

- الأرصفة المخصصة لوقوف حافلات النقل العمومي للمسافرين داخل المحطة.
- شبائيك بيع التذاكر وعددها خمسة
- مستودع الأمتعة (مساحته : 56,86 م2)
- المرافق الصحية على مستوى الطابق الأرضي للمحطة.

تتكون الحصة الثانية من : مقهى ومطعم بالطابق الأرضي.

تتكون الحصة الثالثة من : مقهى الطابق الأول.

تتكون الحصة الرابعة من : محلات تجارية وعددها اثنان.

على مستوى الطابق الأرضي:

رقم الدكان	مساحته بالمتر المربع
1	11,90
2	11,90

تتكون الحصة الخامسة من : مكاتب إدارية مخصصة للشركات والإدارات والمؤسسات وعددها أربعة

رقم المكتب	مساحته بالمتر المربع
3	33,62
4	23,28
5	43,50
6	30,89

المادة الرابعة: المستفيد من الاستغلال

يقوم رئيس مجلس الجماعة الترابية أرفود بإبرام عقود استغلال المرافق المحددة في المادة الثانية أعلاه ، بعد مزايدة عمومية.

المادة الخامسة: مدة الاستغلال

تحدد مدة استغلال مرافق المحطة الطرقية بمرافقه في سنتين ، قابلة للتجديد مرة واحدة بقرار صريح من الجماعة . ويتم إبرام عقد

بين الجماعة والمستفيد من عملية الاستغلال بعد التوقيع والمصادقة على محضر فتح الأظرفة وعقد الاستغلال

- ويتم التنصيب على تاريخ بداية مدة الاستغلال وانتهائه بعقد الاستغلال بعد نيل المزايدة العمومية.

- في حالة تعذر الإعلان عن المزايدة العمومية قبل فاتح يناير، تبتدىء مدة الاستغلال من تاريخ الإعلان عن نتائج المزايدة العمومية إلى 31 دجنبر من نفس السنة.

المادة السادسة: مبلغ الاستغلال

يحدد ثمن الاستغلال طبقاً للعرض المقدم من طرف المتنافس الفائز بالمزايدة العمومية، على أساس الثمن الافتتاحي المحدد من طرف اللجنة المكلفة بإجراء الخبرة الإدارية.

الحصة الأولى: خمسة عشرة ألف (15.000,00) درهما.

الحصة الثانية: أربعة آلاف (4.000,00) درهما.

الحصة الثالثة: ثلاثة آلاف (3.000,00) درهما.

الحصة الرابعة: سبعمائة وخمسين (750,00) درهما لكل محل.

الحصة الخامسة: ألف (1.000,00) درهم لكل مكتب.

المادة السابعة: كيفية الأداء

يؤدى مبلغ منح حق الاستغلال بصفة منتظمة كل ربع سنة خلال أشهر (يناير، أبريل، يوليو و أكتوبر) نقداً أو بواسطة شيك بنكي دون أي تأخير، و في حالة تقاعس المتنافس عن أداء الواجبات في الآجال القانونية المحددة . يجوز للجماعة أن تفسخ العقد دون سابق اندار مع إمكانية مطالبة المستغل بالتعويض عن الأضرار التي قد تنتج عن تقاعسه في أداء واجباته، وفي هذا الصدد يتعين على الأمر بالصرف والقبض الحرص الشديد على تطبيق هذه المقتضيات كما تتدخل الجماعة فوراً عن طريق وكالة المداخل لمواصلة جباية الحقوق و الواجبات المستحقة لمرافق المحطة إلى غاية إجراء مزايدة عمومية جديدة لمنح حق استغلال هذه المرافق.

المادة الثامنة: الضمان المالي

يتعين على المشارك في المزايدة العمومية ايداع ضمان مالي مؤقت باسم الجماعة الترابية أرفود، لدى المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل مقابل وصل، تحدد قيمته عن كل حصة كما يلي:

الحصة الأولى: الخاصة بمرافق خدمات النقل خمسة وعشرون ألف (25.000,00) درهما.

الحصة الثانية: الخاصة بمقهى ومطعم بالطابق الأرضي سبعة آلاف وخمسمائة (7500,00) درهما.

الحصة الثالثة: الخاصة بمقهى الطابق الأول: خمسة آلاف (5.000,00) درهما.

الحصة الرابعة: الخاصة بمحلات تجارية بالطابق الأرضي وعددها اثنان : ألفان وخمسمائة (2.500,00) درهم لكل محل تجاري.

الحصة الخامسة: الخاصة بمكاتب مخصصة للشركات والإدارات والمؤسسات وعددها أربعة : ألفان وخمسمائة (2.500,00) درهم

لكل مكتب.

وبالنسبة للمتنافسين على مستوى الحصة الأولى تعطى الأسبقية لنوي الخبرة والأهلية من وكلاء النقل وغيرهم في حالة تساوي العروض المالية.

يرجع هذا الضمان فقط، بعد انتهاء هذه العملية للذين لم ترسوا عليهم المزايدة العمومية، في حين يعتبر ضمانا نهائيا بالنسبة للمستفيد إلى حين انتهاء مدة الاستغلال شريطة استكمال مبلغ الضمانة النهائية بشيك مصادق عليه تعادل قيمتها مبلغ 3 اشهر من مبلغ الاستغلال السنوي الذي رست عليه المزايدة العمومية و ذلك قبل بداية الاستغلال.
لا يرجع الضمان المؤقت المحدد أعلاه، لكل مشارك تخلى عن العرض بعد أن رست عليه.
يمكن الاستعاضة عن الضمان المؤقت والضمان النهائي المشار إليها أعلاه بكفالات شخصية وتضامنية تلتزم مع المتنافس أو المستفيد بأن تدفع إلى الجماعة الترابية، في حدود الضمانات المنصوص عليها في هذا الدفتر المبالغ التي قد يصبح مدينا بها اتجاه الجماعة الترابية بمناسبة تنفيذ عقد الاستغلال وبنود دفتر التحملات.

المادة التاسعة: إشعار المستفيد من الاستغلال

يخبر رئيس مجلس الجماعة الترابية أرفود المتنافس أو المتنافسين الذين تم قبول عروضهم، بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل أو فاكس مؤكد أو أية وسيلة اتصال أخرى تمكن من إعطاء تاريخ مؤكد، قصد استكمال باقي إجراءات الاستغلال داخل أجل أقصاه خمسة عشر- (15) يوما من تاريخ الإشعار بالتوصل تحت طائلة فقدان حقهم في الاستغلال في حالة تجاوزهم لهذه المدة، مع تحويل مبلغ الضمانة المؤقتة المودعة لفائدة الجماعة الترابية أرفود.
كما يخبر باقي المتنافسين الذين تم إقصائهم لعدم قبول ملفاتهم أو رفض عروضهم بأية وسيلة اتصال أخرى تمكن من إعطاء تاريخ مؤكد، ودعوتهم لسحب الضمانة المؤقتة المودعة، مقابل وصل.

المادة العاشرة: توقيع عقد الاستغلال

يحرر عقد الاستغلال بين نائل المزايدة العمومية ورئيس مجلس الجماعة الترابية أرفود، ويشار فيه بالإضافة إلى الشروط المنصوص عليها في هذا الدفتر إلى ثمن الاستغلال، الواجبات المستخلصة وبعض مقتضيات الخاصة، ويخضع هذا العقد لإجراءات المصادقة والتسجيل ويتحمل المستفيد مصاريف هذا التسجيل.
يسلم رئيس مجلس الجماعة الترابية أرفود لنائل المزايدة العمومية نسخة من عقد الاستغلال ودفتر التحملات الموقع، مرفق عند الاقتضاء بالتصميم.

لا تصبح عملية الاستغلال نهائية إلا بعد توقيع العقد من قبل طرفيه، طبقا للإجراءات القانونية الجاري بها العمل.

يمكن لجماعة أرفود والمستغل خلال مدة عقد الاستغلال أن يدخل كل التعديلات التي من شأنها ضمان جودة الخدمات التي يقدمها المرفق وضمان حسن تدبير المرفق وذلك من خلال ملحق للعقد يخضع لتأشيرة السلطة الترابية المختصة

المادة الحادية عشر: الاستغلال من الباطن و تفويته أو توليته أو التخلي عنه.

لا يمكن للمستفيد في أي حال من الأحوال أن يتنازل للغير عن المرافق التي يستغلها، كما لا يجوز الاستغلال من الباطن لفائدة الأغيار أو التولية.

المادة الثانية عشر: إجراء تغييرات بالمرفق موضوع الاستغلال

يمنع إجراء تغييرات بالمرفق موضوع الاستغلال إلا بعد الموافقة الكتابية لرئيس مجلس الجماعة الترابية أرفود وفقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل، على أن الإصلاحات والتجهيزات المضافة إلى المرافق والمرخص بها تبقى بعد نهاية مدة الاستغلال في ملكية الجماعة دون أي تعويض للمستفيد كيف ما كانت طبيعتها.

المادة الثالثة عشر: معاينة المرفق

يتعين على المستفيد السماح لمصالح الجماعة الترابية للقيام بمعاينة المرفق موضوع الاستغلال كلما دعت الضرورة إلى ذلك. كما يتعين عليه أن يفسح المجال أمام جميع أجهزة المراقبة المؤهلة قانونيا لذلك للقيام بالمهام التفتيشية المنوطة بها وتقديم جميع الوثائق والبيانات التي من شأنها تسهيل مأمورية هذه الأجهزة.

المادة الرابعة عشر: المسؤولية عن الأضرار

يتحمل المستفيد، المسؤولية عن جميع الأضرار التي تقع للغير طيلة مدة الاستغلال بفعل نشاطه، فهو المسؤول عن الخسائر أو سرقة الأشياء أو الحوادث أو الأضرار المادية منها أو الجسدية المباشرة الناجمة عن استغلاله للمرفق أو تلك التي يكون فيها الأعوان العاملون معه سببا فيها.

المادة الخامسة عشر: التأمين عن المسؤولية المدنية

يلتزم المستفيد بإبرام عقد تأمين عن المسؤولية المدنية، يغطي جميع الأضرار التي قد تترتب عن أنشطته طيلة مدة الاستغلال. تسلم نسخة من هذا العقد إلى الجماعة الترابية أرفود.

المادة السادسة عشر: فسخ عقد الاستغلال من قبل الجماعة

يمكن للجماعة الترابية أرفود فسخ عقد الاستغلال دون أي تعويض للمستفيد في الحالات التالية:

- في حالة الاستمرار المتعمد في خرق مقتضيات هذا الدفتر وباقي شروط عقد الاستغلال.
- في حالة قيامه أو أحد مستخدمييه بخطأ فادح يلحق ضررا بالمرفق الذي يسيره.
- في حالة تولية أو مناولة حق الاستغلال للغير.
- في حالة الإخلال بمقتضيات القرار الجبائي.
- في حالة عجز أو تصفية قضائية للمستغل.

يتم الفسخ بقرار من رئيس المجلس الجماعي، بعد إشعار كتابي للمستفيد بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل لمحل المخاطبة الذي أدلى به لمصالح الجماعة أو فاكس مؤكد أو أية وسيلة اتصال أخرى تمكن من إعطاء تاريخ مؤكد (مفوض قضائي، محامي ..).

وتجب الإشارة إلى أن رفض التوصل بالرسالة المضمونة لرئيس الجماعة أو عن طريق المفوض القضائي يعد توصلا. ويلتزم المتعهد بإخلاء المرفق في حالة الفسخ ووقف تسييره عند توصله بالرسالة المضمونة فورا، و يؤدي لفائدة الجماعة تعويضا عن عدم الإخلاء يقدر ب: ألف درهم (1000 درهم) عن كل يوم تأخير. وفي حالة الفسخ هذه يبقى مبلغ الضمان النهائي كسبا للجماعة دون أن يحق للمستفيد أن يطالب بأي تعويض، وتحل الجماعة محله في عملية الاستخلاص إلى حين إجراء مزايدة عمومية.

وتتم عملية إعادة الاستغلال بنفس دفتر التحملات هذا إلى غاية الإعلان عن المزايدة العمومية لإعادة عملية الاستغلال أو يمكن للجماعة إذا ارتأت ذلك أن ترجع لعروض المشاركين في المزايدة العمومية من أجل إتمام المدة المتبقية بالترتيب شريطة قبولهم ذلك وأيضا شريطة عدم النزول عن الثمن الافتتاحي حسب الحالة.

المادة السابعة عشر: إنهاء العقد بطلب من المستفيد

في حالة تقدم المستفيد بطلب إنهاء عقد الاستغلال قبل انتهاء مدته، لا يحق له أن يطلب باسترجاع الضمانات أو واجب الاستغلال.

كما لا يمكن له أن يطلب بأي تخفيض للواجبات المستحقة عن الاستغلال أو الإعفاء منها كيفما كانت الأسباب أو الظروف الداعية إلى ذلك.

إلا أنه في حالة التوقف الاضطراري بسبب القوة القاهرة للنشاط الذي يمارس بالمرافق يمكن التخفيض من واجبات الاستغلال أو تمديد مدته بقرار من المجلس وطبقا لما جاءت به المادة التاسعة والعشرون أسفله.

المادة الثامنة عشر: استغلال المرفق من طرف الورثة

في حالة وفاة المستفيد يحق لورثته الاستمرار في استغلال المرافق للمدة المتبقية في عقد الاستغلال، إذا ما أعربوا عن رغبتهم في ذلك عن طريق توجيه طلب في الموضوع إلى رئيس مجلس الجماعة الترابية أرفود مرفق برسم الإرث مع تعيينهم لمخاطب واحد عن طريق وكالة عدلية أو مصححة الإمضاء، وإلا اعتبر عقد الاستغلال لاغيا.

المادة التاسعة عشر: المحافظة على العقار وصيانه

يلتزم المستفيد بالقيام بأعمال الصيانة والمحافظة على نظافة المرافق التي يستغلها، وذلك على نفقته وتحت مسؤوليته، وفي حالة ضبط هذه المخالفات تفرض على المتعهد العقوبات المنصوص عليها في القرارات الجماعية المنظمة للصحة والنظافة العامة، والقوانين المنظمة للبيئة.

المادة العشرون: مآل التحسينات المنجزة بالعقار موضوع الاستغلال

في حالة فسخ عقد الاستغلال قبل انتهاء مدته، يلتزم المستفيد بإرجاع المرافق، مع تحسيناتها جزئيا أو كليا إلى الجماعة الترابية مجانا، ودون المطالبة بأي تعويض عنها ولو تمت بموافقة من الجماعة الترابية أرفود.

المادة الواحدة والعشرون: تعيين محل المخابرة

يتعين على المستفيد من الاستغلال، تعيين محل المخابرة معه في الدائرة الترابية لجماعة أرفود، مع وجوب إخبار رئيس مجلس الجماعة الترابية أرفود بكل تغيير قد يطرأ عليه، بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل أو فاكس مؤكد أو أية وسيلة اتصال أخرى تمكن من إعطاء تاريخ مؤكد. في حالة عدم الإخبار بتغيير محل المخابرة، يعتبر آخر محل مصرح به هو مكان التبليغ.

المادة الثانية والعشرون: واجبات الاستخلاص

يجب على المستفيد احترام مقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل في ميدان تحصيل الرسوم والحقوق والواجبات المحددة بالقرار الجبائي المستمر، على أنه إذا تمت مراجعته خلال العام الذي أجريت فيه المزايدة العمومية لا يحق له الزيادة في الأثمان إلا بعد مراجعة ثمن سومة الاستغلال بواسطة اللجنة المكلفة بالخبرة الإدارية وفقا للقرار الجبائي الجديد المغير للرسوم والحقوق والواجبات ويتوجب على المستفيد أداء الزيادة المرتقبة.

يجب على المستغل احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل في ميدان تحصيل الرسوم والحقوق والواجبات وخاصة القرار الجبائي رقم 08 بتاريخ 08 ماي 2008 المحدد لنسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والوجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة أرفود وملحقاته التعديلية. وفي حالة تعديله فيؤخذ بالتسعيرة الجديدة المضمنة في القرار المعدل مع الأخذ بعين الاعتبار ما ورد اعلاه:

المادة الثالثة و العشرون: التزامات أرباب النقل الوافدين على المحطة

- على سائقي الحافلات احترام أرقام الأرصفة المخصصة لهم كما لا يحق لهم ولوج الرصيف إلا وفق الساعات المحددة لهم مسبقا من طرف إدارة المحطة.
- يجب إطفاء محرك الحافلة من طرف السائق عند وقوفه على الرصيف وإذا بقي مشغلا فعلى السائق أن يبقى داخل الحافلة ولا يغادرها.
- يمنع منعاً كلياً تنظيف الحافلة أو صيانتها وقت وقوفها في المحطة.
- كل حافلة معطلة يجب إزالتها حالا، وفي حالة عدم القيام بذلك، تقوم إدارة المحطة بنقلها وعلى نفقة صاحب الحافلة دون ان يكون لصاحبها الحق بمطالبة الإدارة بأي تعويض.
- يلتزم سائقو الحافلات بمراقبة تذاكر المسافرين قبل انطلاق الحافلة.
- يلتزم أصحاب الحافلات بإشهار ساعات الانطلاقة وساعات وصول الحافلات إلى المحطة.
- يمنع إدخال الحيوانات إلى المحطة إلا الأليفة منها إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الرابعة و العشرون: خدمات الشبابيك

يعتبر مستغل الشباك هو الوسيط بين المسافر والناقل، لذا يجب عليه تأمين تسليم تذاكر السفر بصفة منتظمة وفي ظروف تليق بالزبناء، كما يجب عليه التحلي بالسلوك الحسن والنزاهة أثناء أدائه مهامه ملتزماً في ذلك بمقتضيات القوانين المعمول بها ومنها :

- تقديم الإرشادات بشكل صحيح للمسافرين كمن التذكرة، مواقيت عبور الحافلات، الاتجاهات، تاريخ السفر... الخ.
- احترام التعريفية القانونية المصادق عليها من طرف القطاع الحكومي المختص.
- تقديم نفس الخدمة للمسافرين أيا كانت وجهتهم.
- عدم تسليم تذاكر غير قانونية كتذكرة النقل لجميع الجهات.
- تسليم تذاكر تتضمن المعلومات التالية: اسم المقاول، رقم الشباك، تاريخ وساعة السفر، ثمن التذكرة والاتجاه.
- تجنب النزاعات مع المسافرين والسهر على احترام الآداب العامة.
- احترام مواقيت فتح وإغلاق الشبابيك وفق البرنامج المتفق عليه.

كما يجب على مستغل المرفق وضع خدمات النقل وجوبا رهن إشارة جميع شركات النقل العام للمسافرين بواسطة الحافلات سواء لها نقطة الانطلاق من المحطة أو العابرة منها، خدمات المحطة الطرقية واستعمالها لربط مقر هذه المحطة بباقي

المحطات الأخرى بواسطة الحافلات، الأرصفة المخصصة لوقوف حافلات النقل العام للمسافرين وكذا شبائيك بيع التذاكر وأماكن لوضع لوحات إشاراتهم المتعلقة باتجاهات حافلاتهم وتوقيتها وتعريفاتها.

المادة الخامسة والعشرون: أعوان الاستخلاص.

يجب على المستغل أن يستخدم من أجل تحصيل الحقوق والواجبات عددا من الأعوان البالغين السن القانوني تحت مسؤوليته الشخصية، ويجب أن يرتدوا بذلة موحدة شكلا ولونا ووضع شارة صدرية تتضمن صورة شمسية والاسم العائلي والشخصي ورقم بطاقة التعريف الوطنية ويجب عليه احترام مقتضيات القانونية الواردة في مدونة الشغل المشار إليها في هذا المجال. ويتعين عليه توجيه لأئحة بأسماء المستخدمين العاملين بالمرافق المستغلة من طرفه مع أرقام بطاقتهم وكل المعلومات المتعلقة بهم وذلك داخل أجل عشرة أيام من استلامه الأمر بالخدمة، ويحق للجماعة الاعتراض على أي واحد منهم. كما يجب عليه إعلام الجماعة بكل تغيير يطرأ على هذه اللائحة.

المادة السادسة والعشرون: مراقبة المصالح المختصة

تقوم لجنة من الشرطة الإدارية والممتلكات الجماعية بتتبع تدير المرفق من أجل الحرص على احترام مقتضيات دفتر التحملات مع إنجاز تقارير في الموضوع، ويمكن لهذه اللجنة القيام بزيارات و معاينات ميدانية بدون إشعار و ذلك من أجل مراقبة تدير المرفق و رصد المخالفات في هذا الشأن. ويتعين عليه تقديم كل البيانات والوثائق المطلوبة من طرف هذه المصالح. يتوجب على المستفيد العمل على تطبيق ملاحظات المصالح في أجل لا يتعدى يومين ابتداء من تاريخ توصله بالإشعار. تعين الجماعة مديرا للمحطة الطرقية تحدد مهامه فيما يلي:

- السهر على احترام المستغل لبند عقد الاستغلال ودفتر التحملات.

- إعداد جدول أعمال لجنة التتبع وتحرير محاضر اجتماعاتها والسهر على تنفيذ توصياتها.

- التنسيق بين مختلف المتدخلين بالمحطة الطرقية.

- تلقي الشكايات والعمل على الاستجابة للطلبات القانونية للمرتفقين.

- حث جميع المتدخلين على الحفاظ على نظافة المرفق

- إعداد التقارير الدورية ورفعها إلى رئيس المجلس الجماعي.

- الاطلاع على سجلات المحاسبة بشكل منتظم.

كما يتم إحداث لجنة التتبع والتي تتكون من الأعضاء الاتي ذكرهم:

- رئيس الجماعة أو من ينوب عنه رئيسا.

- ممثل عن السلطة المحلية لا

- مثل العمالة أو الإقليم.

- صاحب المشروع.

- مندوب وزارة التجهيز.

- مدير المحطة الطرقية.

- ممثلان عن أرباب النقل.

- ممثل عن الأمن المحل بالمدينة

- ممثل عن الوقاية المدنية.

- القابض الجماعي.

المادة السابعة و العشرون: جزاءات عدم الالتزام بنود دفتر التحملات

في حالة عدم التزام المستفيد بمقتضيات بنود دفتر التحملات، وعدم امتثاله لملاحظات لجنة المراقبة والتنوع وعلى أساس المحضر المحرر من طرفها بخصوص المخالفات المعينة، يعاقب بغرامة قدرها ألف درهم (1.000,00) درهم عن خرقه لأحد بنود دفتر التحملات وشروط العقد، وتضاعف الغرامة المترتبة عن المخالفة في حالة تكرارها.

المادة الثامنة و العشرون: الضرائب والرسوم والاشتراكات في أنظمة الاحتياط الاجتماعي:

يلتزم المتعهد بأداء كافة الضرائب والرسوم المفروضة بمقتضى الظهائر والمراسيم والقرارات الجاري بها العمل، وذلك بصرف النظر عن اداء واجب الاستغلال.

المادة التاسعة و العشرون : الكفالة

من أجل تأمين التنفيذ الجيد لعقد الاستغلال، ولضمان استمرارية المرافق موضوع الاستغلال يتعهد المستغل بأن يصدر لفائدة الجماعة، بواسطة مؤسسة بنكية، كفالة وذلك بالنسبة لكل حصة كما هو مبين بعده :

الحصة الأولى : خمسون ألف (50.000,00) درهما.

الحصة الثانية : خمسة عشر ألف (15.000,00) درهما.

الحصة الثالثة : عشرة آلاف (10.000,00) درهما.

الحصة الرابعة : خمسة آلاف (5.000,00) درهما لكل محل تجاري على حدة.

الحصة الخامسة: خمسة آلاف (5.000,00) درهم لكل مكتب على حدة.

المادة الثلاثون : نهاية الاستغلال

يلتزم المستفيد بإفراغ المرفق الذي يستغله من جميع المحصلين الذين يعملون تحت عهده وذلك بمجرد انتهاء مدة الاستغلال.

المادة الواحدة والثلاثون : حالات التعويضات بسبب الظروف الطارئة أو القوة القاهرة

تختص اللجنة المتعلقة بمراجعة ثمن سومة الاستغلال أو التعويض في حالة تغيير القرار الجبائي، أو في حالة صدور قرارات تنظيمية من المجلس الجماعي أو السلطات المختصة بتوقيف استغلال المرفق المستغل، أو في حالات الظروف الطارئة أو حالات الطوارئ أو حالات القوة القاهرة والتي يفهم منها: الكوارث الطبيعية كفيضانات الطوفانية والزلازل أو الأوبئة والجوائح الخطيرة، والتي تؤدي الى أضرار جسيمة توقف تشغيل المرفق المستغل أو ظروف مشابهة وذات طبيعية استثنائية لا يمكن توقعها أو الوقاية منها طيلة مدة الاستغلال وتتكون هذه اللجنة من السادة:

- رئيس المجلس الجماعي

- مدير المصالح الجماعية.

- لجنة المالية
- القابض المحلي
- السلطة الترابية
- مصلحة الجبايات
- مصلحة الممتلكات
- مصلحة حفظ الصحة

مثل عن المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

وفي حالة ظهور مثل هذه الظروف، تبقى الصلاحية لهذه اللجنة لتقدير حجم الأضرار التي يمكن أن تصيب طرفي العقد والإجراءات الكفيلة لتسويتها في إطار الإمكانيات المتوفرة لدى الجماعة.

المادة الثانية والثلاثون: اختصاص البث في المنازعات

في حالة حدوث نزاع بين الطرفين، بشأن مقتضيات دفتر التحملات، يعرض الأمر على تحكيم السلطة الإدارية المحلية المختصة، وإذا تعذر الوصول إلى حل بالتراضي، يتم اللجوء إلى المحكمة المختصة التي يقع المرفق موضوع الاستغلال في دائرة نفوذها الترابي

إن الوثائق التي تنظم العلاقة بين الجماعة والمستغل والتي تعتمد في حالة نزاع هي:

- دفتر التحملات
- العقد المبرم بين الطرفين
- عقد الالتزام
- التصريح بالشرف
- محضر فتح الأطراف
- النصوص القانونية الواردة في الديباجة أعلاه.

كاتب المجلس

رئيس المجلس

عبد الغاني حمداوي

إسماعيل بلحسان

النقطة السابعة عشرة : الدراسة والتصويت على تحين كناش التحملات الخاص بالسوق الأسبوعي.

العرض:

أوضح السيد الرئيس في عرضه بأنه باعتبار السوق الأسبوعي سيشكل الدعامة الأساسية للتنمية المحلية ورافعة في المجال الاقتصادي والاجتماعي على المنتوجات المحلية وكذا خلق فرص شغل جديدة تواكب نقطة البيع بالسوق الأسبوعي، اقترح إيجار السوق عن طريق طلب العروض طبقاً للشروط والمقتضيات القانونية المعنية. بعد ذلك طلب من رئيس اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة تلاوة محضر اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بخصوص هذه النقطة.

يونس مديقي:

تلا على مسامع الحاضرين محضر اجتماع اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بصدده هذه النقطة.

السيد الرئيس:

طلب من المجلس التصويت على هذه النقطة.

● عدد الأعضاء الموافقين: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوي - محمد ايت خويا موح -
- سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهواورة- مصطفى الحمدي -
- عمرجاني- رضوان الصادوق - يوسف اوجيل- نور الدين شآكر - عبد الدائم بن الحسن - عبيد بن احمد - أمال جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

المقرر المتخذ :

مقرر عدد : 35 بتاريخ 2023/10/05

النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على تعيين الخاص بالسوق كناش التحملات الأسبوعي.
إن مجلس جماعة أرفود، المجتمع في الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 خلال الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2023/10/05،
وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات كما تم تغييره وتتميمه وخاصة المواد 41-42-43 منه.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على تعيين الخاص بالسوق كناش التحملات الأسبوعي
وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.
وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأصوات المعبر عنها : 18

● عدد الأعضاء الحاضرين: 18

● عدد الأعضاء الموافقين: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوبي - محمد ايت خويا موح - سميرة
بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهواورة - مصطفى المحمدي - عمرجاني - رضوان
الصادوق - يوسف اوحيل - نور الدين شآكر - عبد الدائم بن الحسن - عبيد بن احمد - أمال جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

يقرر ما يلي:

وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين وعددهم 18 عضوا على تعيين كناش التحملات الأسبوعي والذي
ينص على ما يلي:

الديباجة

- بناء على القانون التنظيمي رقم 13-114 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015).
- بناء على القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.74 بتاريخ 3 من ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021).
- بناء على القانون رقم 39.07 المحدد للمقتضيات الانتقالية المتعلقة الرسوم و الحقوق و الواجبات المستحقة لفائدة الجماعات المحلية، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف 1.07.209 بتاريخ 16 من ذي الحجة 1428 (27 دجنبر 2007)، المنصوص عليها في المواد من 189 إلى 193 من الباب 34 القانون رقم 30.89 المحدد بموجبه نظام للضرائب المستحقة للجماعات المحلية و هيئاتها، الصادر بتنفيذه رقم 1.89.187 في 21 من ربيع الآخر 1410 (21 نوفمبر 189).
- بناء على الظهير الشريف 1.56.211 بشأن الضمانات المالية المطلوبة من المشاركين في السمسرات العمومية و الذين نزل عليهم المزداد.

- بناء على القانون رقم 47-06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1-07-195 بتاريخ 19 ذي القعدة 1428 (30 نونبر 2007) كما وقع تغييره وتتميمه بالقانون رقم 07.20 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.20.91 بتاريخ 16 جادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020)..
- بناء على مرسوم رقم 2.22.431 الصادر في 15 شعبان 1444 الموافق ل 8 مارس 2023 المتعلق بالصفقات العمومية)
- بناء على المرسوم رقم 2.78.157 الصادر بتاريخ 11 من رجب 1400 (26 ماي 1980) بتحديد الشروط التي تنفذ بها تلقائيا التدابير الرامية إلى استتباب الأمن و ضمان سلامة المرور و الصحة و المحافظة على الصحة العمومية.
- بناء على المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017) بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات و مؤسسات التعاون بين الجماعات.
- بناء على القرار المشترك لوزير الداخلية ووزيرة الاقتصاد و المالية رقم 3712.21 الصادر في 17 من صفر 1444 (14 سبتمبر 2022) بتحديد كيفية إجراء المزايدة العمومية المتعلقة بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام للجماعات الترابية وبتفويت وكراء واستغلال أملاكها الخاصة.
- بناء على القرار المشترك لوزير الداخلية ووزيرة الاقتصاد و المالية رقم 3711.21 الصادر في 17 من صفر 1444 (14 سبتمبر 2022) بتطبيق أحكام القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية بشأن اللجنة المكلفة بإجراء الخبرة الإدارية.
- بناء على القرار الجبائي المستمر رقم 08 بتاريخ 20/05/2008 المحدد لنسب وأسعار الرسوم والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة أرفود كما تم تعديله وتغييره
- بناء على محضر اللجنة المكلفة لإجراء الخبرة الإدارية المؤرخ في 03 يوليوز 2012، والمصادق عليه من طرف المجلس خلال دورته العادية لشهر أكتوبر 2023. المنعقدة بتاريخ 05 أكتوبر 2023.
- بناء على مقرر المجلس الجماعي عدد 35 في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2023 المنعقدة بتاريخ 05 أكتوبر 2023 من اجل المصادقة على كناش التحملات الخاص باستغلال السوق الأسبوعي لجماعة أرفود.

يقرر ما يلي :

المادة الأولى: موضوع دفتر التحملات

يحدد دفتر التحملات هذه الشروط و الالتزامات المتعلقة بمنح حق استغلال السوق الأسبوعي بمرافقه لجماعة أرفود عن طريق المزايدة العمومية أو بالتراضي بعد مزايدتين لم تسفرا عن أية نتيجة عند الاقتضاء.

المادة الثانية: العقار موضوع الاستغلال

يتم إجراء عملية منح استغلال السوق الأسبوعي بمرافقه ذي مطلب التحفيظ عدد: 14/38278 مساحته 14999 متر مربع الكائن بطريق مرزوكة جماعة أرفود عن طريق مزايدة عمومية.

* بناء على مقتضيات الباب الثاني من القرار المشترك لوزير الداخلية ووزيرة الاقتصاد و المالية رقم 3712.21 الصادر في 17 من صفر 1444 (14 سبتمبر 2022) بتحديد كيفية إجراء المزايدة العمومية المتعلقة بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام للجماعات الترابية وبتفويت وكراء واستغلال أملاكها الخاصة.

يحتوي السوق الأسبوعي على :

✓ سوق الخضار والفواكه.

✓ مقهى.

✓ مرفق سوق الأنشطة المختلفة.

✓ المرافق الصحية.

المادة الثالثة: المستفيد من الاستغلال

يقوم رئيس مجلس الجماعة الترابية أرفود بإبرام عقود استغلال المرافق المحددة في المادة الثانية أعلاه، بعد مزايمة عمومية.

المادة الرابعة: مدة الاستغلال

تحدد مدة استغلال مرافق السوق الأسبوعي بمرافقه في سنة واحدة، غير قابلة للتجديد. ويتم إبرام عقد بين الجماعة والمستفيد من عملية الاستغلال بعد التوقيع والمصادقة على محضر فتح الأظرفة وعقد الاستغلال - ويتم التنصيب على تاريخ بداية مدة الاستغلال وانتهائه بعقد الاستغلال بعد نيل المزايدة العمومية. - في حالة تعذر الإعلان عن المزايدة العمومية قبل فاتح يناير، تبتدئ مدة الاستغلال من تاريخ الإعلان عن نتائج المزايدة العمومية إلى 31 دجنبر من نفس السنة.

المادة الخامسة : مبلغ الاستغلال

يحدد ثمن الاستغلال طبقا للعرض المقدم من طرف المتنافس الفائز بالمزايدة العمومية، على أساس الثمن الافتتاحي المحدد من طرف اللجنة المكلفة بإجراء الخبرة الإدارية.

المادة السادسة: كيفية الأداء

يؤدى مبلغ منح حق الاستغلال بصفة منتظمة كل ربع سنة خلال أشهر (يناير، أبريل، يوليو وأكتوبر) نقدا أو بواسطة شيك بنكي دون أي تأخير، وفي حالة تقاعس المتنافس عن أداء الواجبات في الآجال القانونية المحددة. يجوز للجماعة أن تفسخ العقد دون سابق اندار مع إمكانية مطالبة المستغل بالتعويض عن الأضرار التي قد تنتج عن تقاعسه في أداء واجباته، وفي هذا الصدد يتعين على الأمر بالصرف والقبض الحصر الشديد على تطبيق هذه المتعضيات كما تتدخل الجماعة فوراً عن طريق وكالة المداخليل لمواصلة جباية الحقوق والواجبات المستحقة لمرافق السوق إلى غاية إجراء مزايدة عمومية جديد لمنح حق استغلال هذه المرافق.

المادة السابعة: الضمان المالي

يتعين على المشارك في المزايدة العمومية ايداع ضمان مالي مؤقت باسم الجماعة الترابية أرفود، لدى المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل مقابل وصل، تحدد قيمته في 10.000,00 درهم.

يرجع هذا الضمان فقط، بعد انتهاء هذه العملية للذين لم ترسوا عليهم المزايدة العمومية، في حين يعتبر ضمانا نهائيا بالنسبة للمستفيد إلى حين انتهاء مدة الاستغلال. شريطة استكمال مبلغ الضمانة النهائية بشيك مصادق عليه تعادل قيمتها مبلغ 3 اشهر من مبلغ الاستغلال السنوي الذي رست عليه المزايدة العمومية و ذلك قبل بداية الاستغلال .

لا يرجع الضمان المؤقت المحدد أعلاه، لكل مشارك تخلى عن العرض بعد أن رست عليه.

يمكن الاستعاضة عن الضمان المؤقت و الضمان النهائي المشار إليهما أعلاه بكفالات شخصية و تضامنية تلتزم مع المتنافس أو المستفيد بأن تدفع إلى الجماعة الترابية، في حدود الضمانات المنصوص عليها في هذا الدفتر المبالغ التي قد يصبح مدينا بها اتجاه الجماعة الترابية بمناسبة تنفيذ عقد الاستغلال وبنود دفتر التحملات.

المادة الثامنة: إشعار المستفيد من الاستغلال

يخبر رئيس مجلس الجماعة الترابية أرفود. المتنافس أو المتنافسين الذين تم قبول عروضهم، بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل أو فاكس مؤكد أو أية وسيلة اتصال أخرى تمكن من إعطاء تاريخ مؤكد، قصد استكمال باقي إجراءات الاستغلال داخل أجل أقصاه خمسة عشر- (15) يوما من تاريخ الإشعار بالتوصل تحت طائلة فقدان حقهم في الاستغلال في حالة تجاوزهم لهذه المدة، مع تحويل مبلغ الضمانة المؤقتة المودعة لفائدة الجماعة الترابية أرفود كما يخبر باقي المتنافسين الذين تم إقصائهم لعدم قبول ملفاتهم أو رفض عروضهم بأية وسيلة اتصال أخرى تمكن من إعطاء تاريخ مؤكد، ودعوتهم لسحب الضمانة المؤقتة المودعة، مقابل وصل.

المادة التاسعة: توقيع عقد الاستغلال

يجرر عقد الاستغلال بين نائل المزايدة العمومية ورئيس مجلس الجماعة الترابية أرفود، ويشار فيه بالإضافة إلى الشروط المنصوص عليها في هذا الدفتر إلى ثمن الاستغلال، الواجبات المستخلصة وبعض المقتضيات الخاصة، ويخضع هذا العقد لإجراءات المصادقة والتسجيل ويتحمل المستفيد مصاريف هذا التسجيل.

يسلم رئيس مجلس الجماعة الترابية أرفود لنائل المزايدة العمومية نسخة من عقد الاستغلال ودفتر التحملات الموقع، مرفق عند الاقتضاء بالتصميم.

لا تصبح عملية الاستغلال نهائية إلا بعد توقيع العقد من قبل طرفيه، طبقا للإجراءات القانونية الجاري بها العمل.

* يمكن لجماعة أرفود والمستغل خلال مدة عقد الاستغلال أن يدخل كل التعديلات التي من شأنها ضمان جودة الخدمات التي يقدمها المرفق وضمان حسن تدير المرفق وذلك من خلال ملحق للعقد يخضع لتأشيرة السلطة الترابية المختصة.

المادة العاشرة: الاستغلال من الباطن و تفويته أو توليته أو التخلي عنه.

لا يمكن للمستفيد في أي حال من الأحوال أن يتنازل للغير عن المرافق التي يستغلها، كما لا يجوز الاستغلال من الباطن لفائدة الأعيان أو التولية.

المادة الحادية عشر: إجراء تغييرات بالمرفق موضوع الاستغلال

يمنع إجراء تغييرات بالمرفق موضوع الاستغلال إلا بعد الموافقة الكتابية لرئيس مجلس الجماعة الترابية أرفود وفقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل، على أن الإصلاحات والتجهيزات المضافة إلى المرافق والمرخص بها تبقى بعد نهاية مدة الاستغلال في ملكية الجماعة دون أي تعويض للمستفيد كيف ما كانت طبيعتها.

المادة الثانية عشر: معاينة المرفق

يتعين على المستفيد السماح لمصالح الجماعة الترابية للقيام بمعاينة المرفق موضوع الاستغلال كلما دعت الضرورة إلى ذلك. كما يتعين عليه أن يفسح المجال أمام جميع أجهزة المراقبة المؤهلة قانونياً لذلك للقيام بالمهام التفتيشية المنوطة بها وتقديم جميع الوثائق والبيانات التي من شأنها تسهيل مأمورية هذه الأجهزة.

المادة الثالثة عشر: المسؤولية عن الأضرار

يتحمل المستفيد، المسؤولية عن جميع الأضرار التي تقع للغير طيلة مدة الاستغلال بفعل نشاطه، فهو المسؤول عن الخسائر أو سرقة الأشياء أو الحوادث أو الأضرار المادية منها أو الجسدية المباشرة الناجمة عن استغلاله للمرفق أو تلك التي يكون فيها الأعوان العاملون معه سبباً فيها.

المادة الرابعة عشر: التأمين عن المسؤولية المدنية

يلتزم المستفيد بإبرام عقد تأمين عن المسؤولية المدنية، يغطي جميع الأضرار التي قد تترتب عن أنشطته طيلة مدة الاستغلال. تسلم نسخة من هذا العقد إلى الجماعة الترابية أرفود.

المادة الخامسة عشر: فسخ عقد الاستغلال من قبل الجماعة

يمكن للجماعة الترابية أرفود فسخ عقد الاستغلال دون أي تعويض للمستفيد في الحالات التالية:

- في حالة الاستمرار المتعمد في خرق مقتضيات هذا الدفتر وباقي شروط عقد الاستغلال.
- في حالة قيامه أو أحد مستخدمييه بخطأ فادح يلحق ضرراً بالمرفق الذي يسيره.
- في حالة تولية أو مناولة حق الاستغلال للغير.
- في حالة الإخلال بمقتضيات القرار الجبائي.
- في حالة عجز أو تصفية قضائية للمستغل؛

يتم الفسخ بقرار من رئيس المجلس الجماعي، بعد إشعار كتابي للمستفيد بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل محل المخابرة الذي أدلى به لمصالح الجماعة أو فاكس مؤكد أو أية وسيلة اتصال أخرى تمكن من إعطاء تاريخ مؤكد (مفوض قضائي- محامي..)

وتجب الإشارة إلى أن رفض التوصل بالرسالة المضمونة لرئيس الجماعة أو عن طريق المفوض القضائي يعد توصلاً. ويلتزم المتعهد بإخلاء المرفق في حالة الفسخ ووقف تسييره عند توصله بالرسالة المضمونة فوراً، و يؤدي لفائدة الجماعة تعويضاً عن عدم الإخلاء يقدر بخمسة مائة 500,00 درهم عن كل يوم تأخير. وفي حالة الفسخ هذه يبقى مبلغ الضمان النهائي كسباً للجماعة دون أن يحق للمستفيد أن يطالب بأي تعويض، و تحل الجماعة محله في عملية الاستخلاص إلى حين إجراء مزايدة عمومية.

وتتم عملية إعادة الاستغلال بنفس دفتر التحملات هذا إلى غاية الإعلان عن المزايدة العمومية لإعادة عملية الاستغلال أو يمكن للجماعة إذا ارتأت ذلك أن ترجع لعروض المشاركين في المزايدة العمومية من أجل إتمام المدة المتبقية بالترتيب شريطة قبولهم ذلك و أيضا شريطة عدم النزول عن الثمن الافتتاحي حسب الحالة.

المادة السادسة عشر: إنهاء العقد بطلب من المستفيد

في حالة تقدم المستفيد بطلب إنهاء عقد الاستغلال قبل انتهاء مدته، لا يحق له أن يطالب باسترجاع الضمانات أو واجب الاستغلال.
كما لا يمكن له أن يطالب بأي تخفيض للواجبات المستحقة عن الاستغلال أو الإعفاء منها كيفما كانت الأسباب أو الظروف الداعية إلى ذلك.
إلا أنه في حالة التوقف الاضطراري بسبب القوة القاهرة للنشاط الذي يمارس بالمرافق يمكن التخفيض من واجبات الاستغلال أو تمديد مدته بقرار من المجلس وطبقا لما جاءت به المادة التاسعة والعشرون أسفله.

المادة السابعة عشر: استغلال المرفق من طرف الورثة

في حالة وفاة المستفيد يحق لورثته الاستمرار في استغلال المرفق للمدة المتبقية في عقد الاستغلال، إذا ما أعربوا عن رغبتهم في ذلك عن طريق توجيه طلب في الموضوع إلى رئيس مجلس الجماعة الترابية أرفود مرفق برسم الإرث مع تعيينهم لمخاطب واحد عن طريق وكالة عدلية أو مصححة الإضاء، وإلا اعتبر عقد الاستغلال لاغيا.

المادة الثامنة عشر: المحافظة على العقار و صيائه

يلتزم المستفيد بالقيام بأعمال الصيانة والمحافظة على نظافة المرفق التي يستغلها، وذلك على نفقته وتحت مسؤوليته، وفي حالة ضبط هذه المخالفات تفرض على المتعهد العقوبات المنصوص عليها في القرارات الجماعية المنظمة للصحة والنظافة العامة، و القوانين المنظمة للبيئة.

المادة التاسعة عشر: مال التحسينات المنجزة بالعقار موضوع الاستغلال

في حالة فسخ عقد الاستغلال قبل انتهاء مدته، يلتزم المستفيد بإرجاع المرفق، مع تحسيناتها جزئيا أو كليا إلى الجماعة الترابية، مجانا، و دون المطالبة بأي تعويض عنها ولو تمت بموافقة من الجماعة الترابية أرفود

المادة العشرون: تعيين محل المخبرة

يتعين على المستفيد من الاستغلال، تعيين محل المخبرة معه في الدائرة الترابية لجماعة أرفود، مع وجوب إخبار رئيس مجلس الجماعة الترابية أرفود بكل تغيير قد يطرأ عليه، بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل أو فاكس مؤكد أو أية وسيلة اتصال أخرى تمكن من إعطاء تاريخ مؤكد.

* في حالة عدم الإخبار بتغيير محل المخبرة، يعتبر آخر محل مصرح به هو مكان التبليغ.

المادة الواحدة و العشرون: واجبات الاستخلاص

يجب على المستفيد احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل في ميدان تحصيل الرسوم والحقوق والواجبات المحددة بالقرار الجبائي المستمر، على أنه إذا تمت مراجعته خلال العام الذي أجريت فيه المزايدة العمومية لا يحق له الزيادة في الأثمان إلا بعد مراجعة ثمن سومة الاستغلال بواسطة اللجنة المكلفة بالخبرة الإدارية وفقا للقرار الجبائي الجديد المغير للرسوم والحقوق والواجبات ويتوجب على المستفيد أداء الزيادة المرتقبة.

** يجب على المستغل احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل في ميدان تحصيل الرسوم والحقوق والواجبات وخاصة القرار الجبائي رقم 08 بتاريخ 08 ماي 2008 المحدد لنسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والوجوبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة أرفود. وملحقاته التعديلية. وفي حالة تعديله فيؤخذ بالتسعيرة الجديدة المضمنة في القرار المعدل مع الأخذ بعين الاعتبار ما ورد اعلاه:

المادة الثانية و العشرون: إشهار الأثمان

تضع الجماعة الترابية أرفود بأبواب السوق لوحة إشهارية تحدد واجبات الوقوف دخول السلع والبضائع والمنتجات والسعر المطبق ووحدة القياس المعمول بها كما هي محددة بالقرار الجبائي. ويجب على المستفيد المحافظة على اللوحات وخاصة وضوح بيانات الأثمان، وفي حالة تعرضها لأي تلف يجب عليه إصلاحها على نفقته فورا، وإلا اعتبر مسؤولا عن حذف البيانات المشار إليها.

المادة الثالثة و العشرون: تذاكر الاستخلاص

يجب على المستفيد إعداد وطبع تذاكر على نفقته الخاصة وباسمه قصد استعمالها وجوبا في تحصيل الحقوق والواجبات على أن تتضمن أساسا المعلومات التالية:

- الجماعة الترابية أرفود
- صفة المستغل.
- التسعيرة المحددة بالقرار الجبائي
- الرقم التسلسلي وتاريخ التذكرة.

المادة الرابعة و العشرون: أعوان الاستخلاص.

يجب على المستغل أن يستخدم من اجل تحصيل الحقوق والواجبات عددا من الأعوان البالغين السن القانوني تحت مسؤوليته الشخصية، و يجب أن يرتدوا بذلة موحدة شكلا ولونا و وضع قبعة مميزة و شارة صدرية تتضمن صورة شمسية والاسم العائلي والشخصي- ورقم بطاقة التعريف الوطنية، وكلمة "محصل"، و يجب عليه احترام المقتضيات القانونية الواردة في مدونة الشغل المشار إليها في هذا المجال.

ويتعين عليه توجيه لأئحة بأسماء المستخدمين العاملين بالمرافق المستغلة من طرفه مع أرقام بطاقاتهم وكل المعلومات المتعلقة بهم وذلك داخل أجل عشرة أيام من استلامه الأمر بالخدمة، ويحق للجماعة الاعتراض على أي واحد منهم. كما يجب عليه إعلام الجماعة بكل تغيير يطرأ على هذه اللائحة.

المادة الخامسة والعشرون: مراقبة المصالح المختصة

تقوم لجنة من الشرطة الإدارية والممتلكات الجماعية بتتبع تدبير المرفق من أجل الحرص على احترام مقتضيات دفتر التحملات مع إنجاز تقارير في الموضوع، و يمكن لهذه اللجنة القيام بزيارات و معاينات ميدانية بدون سابق إشعار و ذلك من أجل مراقبة تدبير المرفق و رصد المخالفات في هذا الشأن. و يتعين عليه تقديم كل البيانات والوثائق المطلوبة من طرف هذه المصالح.* يتوجب على المستفيد العمل على تطبيق ملاحظات المصالح في اجل لا يتعدى يومين ابتداء من تاريخ توصله بالإشعار.

المادة السادسة والعشرون: جزاءات عدم الالتزام بنود دفتر التحملات

في حالة عدم التزام المستفيد بمقتضيات بنود دفتر التحملات، و عدم امتثاله لملاحظات لجنة المراقبة و التتبع وعلى أساس المحضر المحرر من طرفها بخصوص المخالفات المعانية، يعاقب بغرامة قدرها خمسمائة (500,00) درهم عن خرقة لأحد بنود دفتر التحملات و شروط العقد، و تضاعف الغرامة المترتبة عن المخالفة في حالة تكرارها.

المادة السابعة والعشرون: الضرائب والرسوم والاشتراكات في أنظمة الاحتياط الاجتماعي:

يلتزم المتعهد بأداء كافة الضرائب والرسوم المفروضة بمقتضى الظهائر والمراسيم والقرارات الجاري بها العمل، وذلك بصرف النظر عن اداء واجب الاستغلال.

المادة الثامنة والعشرون: نهاية الاستغلال

يلتزم المستفيد بإفراغ المرفق الذي يستغله من جميع المحصلين الذين يعملون تحت عهده و ذلك بمجرد انتهاء مدة الاستغلال.

المادة التاسعة والعشرون: حالات التعويضات بسبب الظروف الطارئة أو القوة القاهرة

تختص اللجنة المتعلقة بمراجعة ثمن سومة الاستغلال أو التعويض في حالة تغيير القرار الجبائي، أو في حالة صدور قرارات تنظيمية من المجلس الجماعي أو السلطات المختصة بتوقيف استغلال المرفق المستغل، أو في حالات الظروف الطارئة أو حالات الطوارئ أو حالات القوة القاهرة والتي يفهم منها: الكوارث الطبيعية كالفيضانات الطوفانية والزلازل أو الأوبئة مثل الحمى القلاعية والجوائح الخطيرة مثل جائحة كورونا 19، والتي تؤدي الى أضرار جسيمة توقف تشغيل المرفق المستغل أو ظروف مشابهة وذات طبيعية استثنائية لا يمكن توقعها أو الوقاية منها طيلة مدة الاستغلال. وتتكون هذه اللجنة من السادة:

- رئيس المجلس الجماعي
- مدير المصالح الجماعية .
- لجنة المالية
- القابض المحلي
- السلطة الترابية
- مصلحة الجبايات
- مصلحة الممتلكات

- مصلحة حفظ الصحة

ممثل عن المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

و في حالة ظهور مثل هذه الظروف، تبقى الصلاحية لهذه اللجنة لتقدير حجم الأضرار التي يمكن أن تصيب طرفي العقد والإجراءات الكفيلة لتسويتها في إطار الإمكانيات المتوفرة لدى الجماعة .

المادة الثلاثون: اختصاص البث في المنازعات

في حالة حدوث نزاع بين الطرفين، بشأن مقتضيات دفتر التحملات، يعرض الأمر على تحكيم السلطة الإدارية المحلية المختصة، وإذا تعذر الوصول إلى حل بالتراضي، يتم اللجوء إلى المحكمة المختصة التي يقع المرفق موضوع الاستغلال في دائرة نفوذها الترابي

إن الوثائق التي تنظم العلاقة بين الجماعة والمستغل والتي تعتمد في حالة نزاع هي:

- دفتر التحملات

- العقد المبرم بين الطرفين

- عقد الالتزام

- التصريح بالشرف

- محضر فتح الأطراف

-النصوص القانونية الواردة في الديباجة أعلاه.

كاتب المجلس

رئيس المجلس

عبد الغاني حمداوي

إسماعيل بلحسان

النقطة الثامنة عشرة : الدراسة والتصويت على تعيين كناش التحملات الخاص باللوحات الإشهارية.

العرض :

في مستهل عرضه أوضح السيد الرئيس بأن الغاية من هذه النقطة هي تعيين كناش التحملات الخاص باللوحات الإشهارية. من أجل خلق مداخل قارة، ستساهم في تنمية مداخل الجماعة.
بعد ذلك طلب من رئيس اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة تلاوة محضر اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بخصوص هذه النقطة.

يونس مديقي:

تلا على مسامع الحاضرين محضر اجتماع اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بصدد هذه النقطة.

السيد الرئيس:

طلب من المجلس التصويت على هذه النقطة.

● عدد الأعضاء الموافقون: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوي - محمد ايت خويا موح -
سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهواورة- مصطفى المحمدي -
عمرجاني- رضوان الصادوق - يوسف اوجيل- نور الدين شاكّر - عبد الدائم بن الحسن - عبيد بن احمد - أمال
جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

المقرر المتخذ :

مقرر عدد : 36 بتاريخ 2023/10/05

النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على تحيين كناش التحملات الخاص باللوحات الإشهارية.

إن مجلس جماعة أرفود، المجتمع في الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 خلال الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2023/10/05، وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات كما تم تغييره وتتميمه وخاصة المواد 41-42-43 منه. وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على تحيين كناش التحملات الخاص باللوحات الإشهارية

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأصوات المعبر عنها : 18

● عدد الأعضاء الحاضرين: 18

● عدد الأعضاء الموافقين: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان -الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوبي - محمد ايت خويا موح - سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهواورة- مصطفى المحمدي - عمرجناني- رضوان الصادوق - يوسف اوجيل- نور الدين شاكر - عبد الدائم بن الحسن - عبيد بن احمد - أمال جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

يقرر ما يلي:

وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين وعددهم 18 عضوا على تحيين كناش التحملات الخاص باللوحات

الإشهارية والذي ينص على ما يلي:

مقتضيات عامة

● بناء على القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 15-185-1 الصادر في 20 رمضان 1436 الموافق ل 7 يوليوز 2015.

● بناء على القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية. الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1274 بتاريخ 3 من ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021)؛

● بناء على القانون رقم 39.07 المحدد للمقتضيات الانتقالية المتعلقة ببعض الرسوم والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة الجماعات المحلية. الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.209 بتاريخ 16 من ذي الحجة 1428 (27 دجنبر 2007) المنصوص عليها في

المواد من 189 إلى 193 من الباب 34 من القانون رقم 30.89 المحدد بموجبه نظام للضرائب المستحقة للجماعات المحلية وهيئاتها، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.89.187 في 21 من ربيع الآخر 1410 (21 نوفمبر 1989):

• بناء على القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السهر على الطرق، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010) كما تم تغييره وتتميمه؛

• بناء على الظهير الشريف رقم 1.56.211 بشأن الضمانات المالية المطلوبة من المشاركين في السمسرات العمومية والذين نزل عليهم المزاد؛

• بناء على المرسوم رقم 2.78.157 الصادر بتاريخ 11 من رجب 1400 (26 ماي 1980) بتحديد الشروط التي تنفذ بها تلقائيا التدابير الرامية إلى استتباب الأمن وضمان سلامة المرور والصحة والمحافظة على الصحة العمومية.

• بناء على المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017) المتعلق بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات.

• بناء على القرار المشترك لوزير الداخلية ووزيرة الاقتصاد والمالية رقم 3712.21 الصادر في 17 من صفر 1444 (14 سبتمبر 2022) بتحديد كيفية إجراء المزايدة العمومية المتعلقة بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العام للجماعات الترابية وبتفويت وكراء واستغلال أملاكها الخاصة؛

• بناء على القرار المشترك لوزير الداخلية ووزيرة الاقتصاد والمالية رقم 3711.21 الصادر في 17 من صفر 1444 (14 سبتمبر 2022) بتطبيق أحكام القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية بشأن اللجنة المكلفة بإجراء الخبرة الإدارية؛

• القرار الجبائي رقم 08 بتاريخ 20/05/2008 المحدد لنسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة أرفود.

• محضر اجتماع اللجنة التقنية لتحديد المواقع بتاريخ : 2011/04/25

• مقرر مجلس الجماعة الترابية لأرفود، المتخذ خلال جلسته المنعقدة بتاريخ: 05 أكتوبر 2023 برسم دورته العادية لشهر أكتوبر 2023.

الباب الاول: أحكام خاصة بالاحتلال المؤقت للملك العام لأغراض الاشهر التجاري

الفصل الاول: موضوع دفتر التحملات

يهدف دفتر التحملات إلى تحديد طرق وكيفية الاستغلال المؤقت للملك العمومي من أجل وضع واستغلال لوحات اشهارية بجماعة أرفود.

الفصل الثاني: كيفية الاستغلال

ترخص الجماعة بالاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي عن طريق مسطرة طلب العروض المفتوح و على أساس دفتر التحملات المعد لهذا الغرض.

الفصل الثالث: المواصفات التقنية

يلتزم المستفيد باحترام بنود هذا الدفتر والتصميم البياني المرفق به. وكذا المواصفات التقنية المفروضة كما هي محددة في الجدول الآتي:

مواصفاتها	مقياسها	موقع نصب اللوحات	الرقم الترتيبي للوحات
ثنائية الرؤية	3x4	شارع مولاي إسماعيل - الجهة الشرقية للشارع بمدخل المدينة باتجاه الرشيدية.	1
ثنائية الرؤية	3x4	شارع مولاي إسماعيل - الجهة الغربية من الشارع امام منزل محمد مدان في اتجاه الرشيدية.	2
ثنائية الرؤية	3x4	شارع مولاي إسماعيل - ركنية الشارع مع زقة واد الذهب.	3
ثنائية الرؤية	3x4	شارع مولاي إسماعيل - الجهة الشرقية للشارع بمدخل نحلة الوقود زيز.	4
ثنائية الرؤية	3x4	شارع مولاي إسماعيل - الجهة الغربية بركنية الشارع مع زقة الداخلة.	5
ثنائية الرؤية	3x4	شارع مولاي إسماعيل - الجهة الشرقية من الشارع على مستوى منزل الجهابلي في اتجاه الرشيدية.	6
ثنائية الرؤية	3x4	شارع مولاي إسماعيل - الجهة الشرقية بركنية الشارع مع زقة بزة على مستوى مسجد القدس.	7
ثنائية الرؤية	3x4	شارع مولاي إسماعيل - الجهة الغربية من الشارع على مستوى مقهى الاندلس.	8

ثنائية الرؤية	3x4	شارع مولاي إسماعيل - الجهة الشرقية بركنية الشارع مع زنقة العيون.	9
ثنائية الرؤية	3x4	شارع مولاي إسماعيل - امام فندق بن حاما.	10
ثنائية الرؤية	3x4	شارع مولاي إسماعيل - الجهة الغربية من الشارع امام إدارة المياه و الغابات.	11
ثنائية الرؤية	3x4	شارع مولاي إسماعيل - الجهة الغربية بركنية الشارع مع زنقة المقاومة.	12
ثنائية الرؤية	3x4	شارع مولاي إسماعيل - الجهة الغربية بركنية الشارع مع زنقة البطحة.	13
ثنائية الرؤية	3x4	شارع مولاي إسماعيل - الجهة الشرقية بركنية الشارع مع زنقة تونس.	14
ثنائية الرؤية	3x4	شارع مولاي إسماعيل - الجهة الشرقية من الشارع على مستوى فندق الحمادة.	15
ثنائية الرؤية	3x4	شارع مولاي إسماعيل - الجهة الغربية بركنية الشارع مع طريق الجرف اتجاه الريصاني.	16
ثنائية الرؤية	3x4	شارع مولاي إسماعيل - الجهة الغربية من الشارع على مستوى طريق الثانوية.	17
ثنائية الرؤية	3x4	شارع مولاي إسماعيل - الجهة الغربية من الشارع بجانب البرج بتجاه الريصاني.	18

ثنائية الرؤية	3x4	شارع مولاي إسماعيل - الجهة الشرقية من الشارع على مستوى تجرئة حبيبي.	19
ثنائية الرؤية	3x4	شارع مولاي إسماعيل - الجهة الشرقية بركنية الشارع مع طريق أولاد الزهراء على مستوى فندق العاطي.	20
ثنائية الرؤية	3x4	شارع محمد الخامس - الجهة الشمالية بركنية الشارع مع شارع مولاي ادريس.	21
ثنائية الرؤية	3x4	شارع محمد الخامس - الجهة الشمالية من الشارع على مستوى مقهى دداني.	22
ثنائية الرؤية	3x4	شارع مولاي الحسن - الجهة الشمالية بركنية الشارع مع زقة موريطانيا على مستوى مدخل منزل رئيس الدائرة.	23
ثنائية الرؤية	3x4	شارع مولاي الحسن - الجهة الشمالية من الشارع في اتجاه مرزوقة على مستوى الجبل الشرقي للمدينة.	24
ثنائية الرؤية	3x4	طريق الجرف - الجهة الشمالية من الطريق على مستوى مدخل حي النهضة.	25
ثنائية الرؤية	3x4	طريق الجرف - الجهة الجنوبية من الطريق على مستوى شركة مرمر الرخامية.	26
ثنائية الرؤية	3x4	شارع مولاي إسماعيل - الجهة الشرقية على مستوى مدخل محطة الوقود السلامة.	27
ثنائية الرؤية	3x4	شارع مولاي الحسن - الجهة الشمالية بركنية الشارع مع زقة السوق على مستوى دار الطالب.	28

تعد المصالح الجماعية المختصة تصميماً بيانياً عاماً يحدد مواقع نصب اللوحات الإشهارية حجمها ومواصفاتها والمسافات الفاصلة بينها و بين الطريق العمومي.

ويعرض هذا التصميم للمصادقة، على لجنة تقنية يرأسها رئيس المجلس الجماعي أو من ينوب عنه وتضم في عضويتها ممثلاً عن السلطة المحلية والأمن الوطني والمصالح المكلفة بالكهرباء والماء والتطهير ومصصلحة الوقاية المدنية. ويجب احترام مجال الرؤية لمستعملي الطرق العمومية، وكل تغيير أو تبديل لأماكن نصب اللوحات الإشهارية يخضع لترخيص مكتوب من طرف رئيس المجلس الجماعي بعد موافقة اللجنة التقنية المذكورة مع احترام المقننات السالفة الذكر. يجب أن تكون اللوحات الإشهارية موحدة من حيث الحجم على مستوى كل شارع أو ساحة عمومية للمحافظة على جمالية ورونق الطابع العمراني للمدينة.

الفصل الرابع: التركيب والصيانة

يتحمل المستفيد جميع مصاريف صنع وتركيب وصيانة اللوحات الإشهارية.

الفصل الخامس: شروط تركيب اللوحة الإشهارية

يتعهد المستفيد بإعلام المصالح المختصة التابعة للجماعة، أسبوعاً قبل تركيب اللوحة الإشهارية. لحضور أشغال تركيبها قصد التأكد من مكان وضعها المحدد بالرخصة وبالتصميم الموقعي ومن احترام المواصفات المفروضة.

الفصل السادس: تحديد المسؤولية عن مضمون المادة الإشهارية

يتعهد المستفيد بإعلام المتعاملين معه بمسؤولياتهم عن محتوى البيانات الإشهارية (المكتوبة والمرئية) ومطابقتها للقوانين الجاري بها العمل.

الفصل السابع: احترام النظام العام

يلتزم المستفيد بعدم استعمال اللوحات الإشهارية موضوع الترخيص لإشهار يضم صوراً أو عبارات مخلة بالنظام العام وبالآداب والأخلاق العامة، والتقاليد والعادات والقيم الوطنية. أو للترويج للمواد المضرة بالصحة كالتبغ أو المشروبات الكحولية.

الفصل الثامن: شروط استغلال اللوحات الإشهارية في عرض المادة الإشهارية

يلتزم المستفيد بالامتناع عن وضع الملصقات الإعلانية أو الإشهارية في كل جزء من الملك العام المرخص باحتلاله مؤقتاً، قبل مراقبة مضمونها من طرف عامل العمالة أو الإقليم أو من ينوب عنه والذي يقع الملك في دائرة نفوذه الترابي.

الفصل التاسع: وضع اللوائح الإشهارية رهن إشارة الجماعة

يتعهد المستفيد بوضع 10% (10 في المائة) من لوحاته رهن إشارة الجماعة مجاناً للاستعمال الإداري. كمنشر تصاميم الأحياء. وكل ما يخدم الصالح العام.

كما يتعهد المستفيد بوضع جميع اللوحات الإشهارية رهن إشارتها بالمجان، خلال الأعياد الوطنية والدينية والمهرجانات المقامة بترابها لمدة أسبوع على ألا تتعدى هذه المدة عشرين (20) يوماً عن كل سنة.

يجب على الجماعة عند رغبتها في استغلال اللوحات الإشهارية إخبار المستفيد قبل ذلك بثلاثين (30) يوماً على الأقل.

الفصل العاشر: تغيير المواقع المرخص باستغلالها

يمكن للجماعة، إذا دعت المصلحة العامة ذلك أو عند الضرورة، أن تطلب من المستفيد، بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل أو فاكس مؤكد أو أية وسيلة اتصال أخرى تمكن من إعطاء تاريخ مؤكد، تغيير موقع كل لوحة إخبارية داخل أجل شهر من تاريخ تبليغه بذلك. ويتحمل المستفيد مصاريف هذا التغيير. ومصاريف إعادة المواقع الأصلية إلى الحالة التي كانت عليها قبل الترخيص.

الباب الثاني: شروط الاستغلال

الفصل الحادي عشر: شروط المشاركة

● الملف الإداري والتقني للمتنافسين:

1. تصريح بالشرف يجب أن يكون مطابق لمقتضيات المرسوم رقم 12.349-2 الصادر في 6 جمادى الأولى 1434 (20) مارس (2013) المتعلق بالصفقات العمومية.
2. شهادة مسلمة من طرف القابض مند اقل من سنة تبين أن المتعهد في وضعية جبائية قانونية ويجب أن تنص هذه الشهادة على النشاط الذي فرضت الضريبة من اجله.
3. السجل التجاري.
4. شهادة إدارية مسلمة من طرف الجماعة تبين أن المتعهد في وضعية جبائية قانونية اتجاه الجماعة.
5. وصل الضمان المؤقت أو الشهادة البنكية المحددة في مبلغ 2000.00 درهم.
6. مذكرة تبين الوسائل البشرية والتقنية.
7. صورة لبطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها بالنسبة للأشخاص الطبيعيين.
8. شهادة الضمان الاجتماعي مسلمة مند اقل من سنة.
9. مستخرج من القانون الاساسي بالنسبة للأشخاص المعنويين أو محضر الاجتماع العام للشركة الذي يتضمن الصلاحية الممن للشخص الطبيعي الذي يتصرف باسم الشركة.
10. دفتر التحملات موقع ومصحح الإمضاء.
11. وثيقة تبين رقم المعاملات.

● الملف المالي

1. عقد الالتزام مصادق عليه.
2. جدول الأثمان.

الفصل الثاني عشر: المدة

برخص بالاستغلال المؤقت بالملك الجماعي لمدة (05) خمس سنوات بعد المصادقة على الصفقة وتبتدى بعد اليوم الموالي لتسليم الأمر بالخدمة.

تعتبر الرخصة شخصية، مؤقتة ويمكن إلغاؤها كلما دعت ضرورة المنفعة العامة إلى ذلك ولا يسمح لصاحبها بتفويتها إلى الغير بأي صفة من الصفات ولا يكتسب أي حق من الحقوق العينية أو الأصلية الخاضعة لأحكام القانون المدني أو التجاري.

الفصل الثالث عشر: تحديد المسؤولية عن الأضرار

إن الجماعة ليست مسؤولة عن الأضرار التي قد تلحق باللوحات الإشهارية كما لا تتحمل أية مسؤولية عن الأضرار التي تسببها للغير.

الفصل الرابع عشر: شروط الاشهار ولصق الإعلانات

يتعهد المستفيد بإعلام المتعاملين معه بمسؤوليتهم عن محتوى البيانات الاشهارية (المكتوبة والمرئية) ومطابقتها للقوانين المعمول بها على أن تحترم هذه الإعلانات الاشهارية النظام العام والتقاليد والعادات والالتزام بالأخلاق العامة.

إن وضع الملصقات الإعلانية والاشهارية داخل المدار الحضري من كل جزء من الملك العمومي الجماعي يستلزم الحصول على إذن من طرف السلطة الإقليمية، ويلتزم المستفيد بتطبيق جميع المقتضيات التنظيمية التي تأمر بها السلطة المحلية عملاً بمقتضيات الظهير الشريف المؤرخ في 06 أبريل 1938 المتعلق بتنظيم الإشهار بواسطة الإعلانات واللوحات والشعارات ويتولى العامل أو من ينوب عنه التأشير على الإعلانات الإشهارية قبل وضعها بنفود تراب الجماعة.

الفصل الخامس عشر: الالتزامات

يلتزم المستفيد بالمحافظة على الأماكن المستعملة لإقامة اللوحات الاشهارية بصفة دائمة طيلة مدة الاستغلال المؤقت على نفقته، مع عدم المطالبة بأي تعويضات عن هذا العمل للجماعة إلى الحالة عدم قيام المستفيد الجماعة محله على أساس خصم المبالغ التي تم صرفها من الضمانة المنصوص عليها في الفصل السابع عشر بعده. وينع على المستفيد نصب اللوحات الاشهارية إلا بحضور المصالح الجماعية المختصة.

الباب الثالث: الالتزامات المالية

الفصل السادس عشر: الإتاوة

تحدد واجبات الاستغلال السنوي عن طريق نتائج طلب العروض وتؤدى عن كل ثلاثة أشهر من مجموع اللوحات المقامة فوق الملك العمومي للجماعة الذي تقدم به المتعهد في عرضه المالي في ثمن واحد إجمالي، مبين بعقد الالتزام ومفصل في جدول الأثمان.

الفصل السابع عشر: الضمانة النهائية

يتعهد المستفيد بوضع ضمانة نهائية لدى مصالح الجماعة تعبيراً عن حسن نيته، تتخذ شكل كفالة بنكية يوازي مبلغها مبلغ الإتاوة المستحقة عن سنة المجموع اللوحات المقامة فوق الملك العمومي للجماعة وتبقى رهن إشارة الجماعة طيلة

مدة الاستغلال المؤقت وترجع ستفيد عند نهاية مدة الاستغلال في حالة عدم استعمالها وفق ما هو منين في
الفصلين الخامس عشر والتاسع عشر.

الفصل الثامن عشر: الجزاءات

يترتب على كل تأخير في التسديد دفع إثارة تساوي:

- 10% من مبلغ الإتاوة، إذا تم الدفع خلال الشهر الذي على الصراح الفترة المستحقة لأداء واجب الاستغلال، مع
مراعاة الأجل المنصوص عليه في الفصل الحادي عشر.
- 20% من مبلغ الإتاوة، إذا تم الدفع بصورة عقوبة بعد الشهر المذكور.
- 50% من مبلغ الإتاوة. إذا تم الدفع بصورة عفوية بعد السنة المستحقة عليها الإتاوة.

وبعد انصرام أجل السنة الجارية تقوم الجماعة فوراً بسحب وإلغاء الترخيص دون أي تعويض مهما كانت طبيعته
و دون إخبار سابق مع تحمّل المستغل جميع الخسائر المترتبة عن سحب الترخيص، إذا تم إثبات التأخير مهما كانت مدته
بمحضر ولا يسمح بأي تخفيض من الإتاوة المفروضة مع استرجاع مبلغ الضمانة النهائية لفائدة مداخل الجماعة.

الفصل التاسع عشر: مراجعة الإتاوة

يجب مراجعة الإتاوة المذكورة سنوياً بزيادة 4% (أربعة في المئة) عند نهاية كل سنة.

الفصل العشرون: أداء مصاريف الكهرباء

تلتزم الجماعة بالتخفيض للمستفيد بربط اللوحات الإشهارية بشبكة الإنارة العمومية على أن يتحمل المستفيد
مصارف الاستهلاك.
ويجب أن يتم الربط عن طريق المصالح المكلفة بالكهرباء، وذلك بوضع عداد في إحدى اللوحات الإشهارية من
كل حجم مرخص به.

الباب الرابع: مقتضيات مختلفة

الفصل الواحد والعشرون: إصلاح الأضرار الملحقة بالملك العام

يلتزم المستفيد على نفقته. بإصلاح كل الأضرار التي قد يلحقها بالملك العام أو بشبكة الطرق. الناتجة عن وضع
لوحات إشهارية. أو غيرها وذلك داخل أجل 7 أيام من تاريخ حدوث الضرر أو من تاريخ المطالبة بإصلاحه.
وفي حالة عدم قيام المستفيد بالإصلاحات المذكورة. تقوم الجماعة مقامه بالإصلاحات الضرورية على نفقته.

الفصل الثاني والعشرون: إلغاء الترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العمومي

في حالة إخلال المستفيد بالتزاماته بعد إنذاره برسالة مع إشعار بالتوصل، تقوم الجماعة بإلغاء وسحب الترخيص
بالاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي ولا يحق للمستفيد المطالبة بأي تعويض عن الأضرار التي قد تلحقه.

في حالة سحب الترخيص وانتهاء مدته القانونية. يجب على المستفيد إزالة جميع لوحاته الاشهارية وإرجاع الأماكن إلى حالتها الأصلية، داخل أجل 30 يوما وتبقى المصاريف في كلتا الحالتين على عاتقه.

الفصل الثالث والعشرون : تغيير بعض المواقع

يمكن للجماعة إذا دعت الضرورة إلى ذلك، أن تطلب من المستفيد بواسطة رسالة مضمونة مع وصل بالاستلام، تغيير موقع كل لوحة إشهارية داخل أجل شهر من تاريخ تبليغه بذلك، وتكون مصاريف هذا التغيير ومصاريف إعادة المواقع إلى حالتها الأصلية على عاتق المستفيد.

الفصل الرابع والعشرون: تغيير الحجم.

يمنع على المستفيد إحداث أي تغيير في حجم اللوحات الاشهارية المرخص بها وكل تغيير يتم بدون ترخيص مكتوب يترتب عنه سحب الرخصة دون التعويض.

الفصل الخامس والعشرون: التامين عن المسؤولية المدنية.

يلتزم المستفيد بإبرام عقد التامين عن المسؤولية مدنية لدى شركة تامين تزاوّل نشاطها بالمغرب يغطي الأضرار الناتجة عن الحريق والحوادث التي من شأنها أن تلحق أضرارا بالغير مع تسليمه للجماعة نسخة من هذا العقد.

الفصل السادس والعشرون: الضرائب والرسوم

يتعهد المستفيد بأداء جميع المصاريف ومختلف الرسوم والضرائب والنفقات والواجبات المترتبة عن هذا الاستغلال طبقاً لمقتضيات النصوص القانونية الجاري بها العمل في هذا المجال.

الفصل السابع والعشرون: اختصاص البت في المنازعات

في حالة حدوث نزاع بين الطرفين. بشأن مقتضيات دفتر التحملات. يعرض الأمر على تحكيم السلطة الإدارية المحلية المختصة. وإذا تعذر الوصول إلى حل بالتراضي. يتم اللجوء إلى المحكمة المختصة.

كاتب المجلس

رئيس المجلس

عبد الغاني حمداوي

إسماعيل بلحسان

النقطة التاسعة عشرة : الدراسة و التصويت على مقرر يفوض بموجبه الى رئيس المجلس الجماعي صلاحيات القيام بتسجيل أي نفقة اجبارية تلقائيا قد يتم اغفالها، دون الرجوع الى تداول المجلس مرة أخرى.

العرض :

أشار السيد الرئيس في عرضه بأن إضافة هذه النقطة جاء تبعا لمراسلة السيد الوالي في إطار إعداد ميزانية الجماعة برسم سنة 2024 موضحا أن الهدف منها هو اتخاذ مقرر يفوض بموجبه الى رئيس المجلس الجماعي صلاحيات القيام بتسجيل أي نفقة اجبارية تلقائيا قد يتم اغفالها، دون الرجوع الى تداول المجلس مرة أخرى من أجل ترشيد النفقات مع إعطاء الأولوية للنفقات الإجبارية قصد ضمان السير العادي للمرفق العمومي.

السيد الرئيس:

طلب من المجلس التصويت على هذه النقطة.

● عدد الأعضاء الموافقون: 18 وهم السادة:

- إسمايل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوي - محمد ايت خويا موح -
سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهواورة- مصطفى الحمدي -
عمرجاني- رضوان الصادوق - يوسف اوجيل- نور الدين شاکر - عبد الدائم بن الحسن - عبید بن احمد - أمال
جازيري

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

المقرر المتخذ :

مقرر عدد :37 بتاريخ 2023/10/05

النقطة المتعلقة بالدراسة على مقرر يفوض بموجبه الى رئيس المجلس الجماعي صلاحيات القيام بتسجيل أي نفقة اجبارية تلقائيا قد يتم اغفالها، دون الرجوع الى تداول المجلس مرة أخرى.

إن مجلس جماعة أرفود، المجتمع في الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 خلال الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2023/10/05، وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات كما تم تغييره وتتميمه وخاصة المواد 41-42-43 منه.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة على مقرر يفوض بموجبه الى رئيس المجلس الجماعي صلاحيات القيام بتسجيل أي نفقة اجبارية تلقائيا قد يتم اغفالها، دون الرجوع الى تداول المجلس مرة أخرى.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأصوات المعبر عنها : 18

● عدد الأعضاء الحاضرين: 18

● عدد الأعضاء الموافقين: 18 وهم السادة:

- إسماعيل بلحسان - الخلافة النحلي - عبد الواحد مساوي - عبد العزيز مديوبي - محمد ايت خويا موح - سميرة بوطيب - عبد الغاني حمداوي - مريم بوحودة - يونس مديقي - عبد الصمد الهواورة- مصطفى الحمدي - عمرجاني- رضوان الصادوق - يوسف اوجيل- نور الدين شاكر - عبد الدائم بن الحسن - عبيد بن احمد - أمال جازيري.

● عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

● عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

يقرر ما يلي:

وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين وعددهم 18 عضوا على التفويض الذي يخول بموجبه لرئيس المجلس الجماعي صلاحيات القيام بتسجيل أي نفقة اجبارية تلقائيا قد يتم اغفالها، دون الرجوع الى تداول المجلس مرة أخرى.

كاتب المجلس

رئيس المجلس

عبد الغاني حمداوي

إسماعيل بلحسان

هذا وقبل الإعلان عن رفع هذه الجلسة المتعلقة بأشغال الدورة العادية لشهر أكتوبر المنعقدة يوم 05 أكتوبر 2023 رفعت برقية ولاء وإخلاص إلى السدة العالية بالله جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، كما جدد السيد رئيس المجلس تشكراته للسيد والي الجهة على دعمه ومساندته للجماعة وكذا السيد باشا المدينة، وجميع المتدخلين وكذا السادة أعضاء المجلس الجماعي والموظفين الحاضرين في هذه الأشغال عن مساهماتهم في إغناء النقاش والتداول في النقطة المدرجة بجدول الأعمال المعروض على هذه الجلسة، مؤكداً على أنه لا يدخر وإلى جانبه أعضاء المجلس أي جهد في خدمة الصالح العام ولكل ما فيه الخير ومصلحة الساكنة بهذه الجماعة، معلناً في الأخير عن رفع الجلسة في تمام الساعة الثالثة عشرة والنصف من نفس اليوم والتاريخ.

كاتب المجلس

رئيس المجلس

عبد الغاني حمداوي

إسماعيل بلحسان